A/34/44, vol. I

تقرير
اللجنة التحضيرية
للاستراتيجية الانمائية
الدولية الجديدة

المجلد الأول

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون
الملحق رقم ٤٤ (A/34/44)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
اللجنة التحضيرية
للاستراتيجية الانمائية
الدولية الجديدة

المجلد الأول

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون
الملحق رقم ٤٤ (A/34/44)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وتتضمن هذه الوثيقة الجزأين الأول والثاني من تقرير اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وتغطي الاجتماعات التنظيمية للجنة المعقودة في الفترة من ١ الى ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ وجلسات الدورة الأولى المعقودة في الفترة من ٢ الى ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩ . وتتضمن وثيقتين صدرتا من قبل في صورة طبعة بالاستنسل تحت الرمزين A/34/44 (Part I) و A/34/44 (Part II) .

ويغطي المجلد الثاني من التقرير جلسات الدورة الثانية للجنة المعقودة في الفترة من ١١ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، ويغطي المجلد الثالث جلسات الدورة الثالثة المعقودة في الفترة من ١٧ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

:

Digitized by UNOG Library

[الاصل : بالانكليزية/
والفرنسية]
[١٣ شباط/فبراير ١٩٨٠]

المحتويات

الجزء الأول

جلسات الدورة التنظيمية المعقودة في الفترة من
١ الى ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩

		الفقرات	الصفحة
أولا	— مقدمة	١	٣
ثانيا	— تنظيم الاجتماعات	٢—١٠	٣
	ألف — افتتاح الدورة التنظيمية ومدتها	٢—٤	٣
	باء — العضوية والحضور	٥—٦	٣
	جيم — انتخاب أعضاء المكتب	٧	٤
	دال — اقرار جدول الأعمال	٨	٥
	هاء — الوثائق	٩	٥
	واو — اعتماد التقرير	١٠	٥
ثالثا	— ترتيبات لعمل اللجنة في المستقبل	١١—١٥	٦
	ألف — برنامج العمل	١١	٦
	باء — الوثائق	١٢—١٤	٧
	جيم — مواعيد اجتماعات اللجنة في عام ١٩٧٩	١٥	٨

الجزء الثاني

جلسات الدورة الأولى المعقودة في الفترة من
٢ الى ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩

أولا	— مقدمة	١—٢	١١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثانيا	— تنظيم الاجتماعات	٣—١٦	١١
	ألف — افتتاح الدورة الأولى ومدتها	٣—٤	١١
	باء — العضوية والحضور	٥—١٠	١١
	جيم — أعضاء مكتب اللجنة	١١	١٤
	دال — اقرار جدول الاعمال	١٢	١٤
	هاء — الوثائق	١٣	١٥
	واو — اعتماد التقرير	١٤—١٦	١٥
ثالثا	— الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ...	١٧—٢٥	١٦
رابعا	— جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة	٢٦	١٧

مرفقات الجزء الثاني

المرفق الأول	— الورقات غير الرسمية المقدمة من الوفود بشأن مشروع الديباجة	١٨
	ألف — الولايات المتحدة الأمريكية	١٨
	باء — مجموعة السبعة والسبعين	١٩
	جيم — الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	٢٢
	دال — اليابان	٢٦
	هاء — السويد	٢٧
	واو — اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، منغوليا ، هنغاريا	٢٨
المرفق الثاني	— مذكرة من رئيس اللجنة بشأن العناصر الأساسية المقترح ادراجها في ديباجة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة	٣١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفق الثالث — موجز البيانات التي تم الابلاغ بها أثناء المناقشة العامة في الدورة الاولى للجنة ٣٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٣٦
الارجنتين ٣٨
اسبانيا ٣٩
استراليا ٣٩
اكوادور ٤١
اندونيسيا ٤٢
اوروغواى ٤٤
باكستان ٤٤
البرتغال ٤٦
بلغاريا ٤٨
بنغلاديش ٥٠
بولندا ٥١
تركيا ٥٢
تشيكوسلوفاكيا ٥٥
تونس (باسم مجموعة السبعة والسبعين) ٥٦
جامايكا ٦١
الجزائر ٦٣
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ٦٦
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ٦٨
رومانيا ٦٩
السويد ٧٠
سويسرا ٧٢
الصين ٧٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الصفحة
فينيا	٧٧
فرنسا (باسم الاتحاد الاقتصادى الأوروبي)	٧٨
فنزويلا	٨٠
فنلندا	٨١
كندا	٨٣
كوبا	٨٤
كينيا	٨٥
مصر	٨٧
المغرب	٨٨
المكسيك	٨٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٩٠
منغوليا	٩١
النرويج	٩٢
نيبال	٩٤
نيوزيلندا	٩٥
الهند	٩٧
هولندا	٩٩
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٠
اليابان	١٠٦
المرفق الرابع — يوغوسلافيا	١٠٨
المرفق الرابع — بيان أدلى به رئيس اللجنة في ختام المناقشة العامة	١١٠

Digitized by UNOG Library

الجزء الأول

جلسات الدورة التنظيمية المعقودة في الفترة من
١ الى ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

PAGE BLANCHE

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في القرار ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ والمعنون " الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " ، انشاء لجنة تحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، توفر لها تسهيلات المؤتمرات اللازمة وتعقد دورة تنظيمية في اوائل عام ١٩٧٩ بمقر الامم المتحدة. وقررت الجمعية العامة ايضا في القرار نفسه أن تكون اللجنة التحضيرية مفتوحة لاشتراك جميع الدول فيها كأعضاء كاملي العضوية ، وأن تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة وأن تقدم اليها تقاريرها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ودعت الدول كافة الى المشاركة بصورة نشطة في أعمال اللجنة التحضيرية والمساهمة بصورة فعالة في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

ثانيا - تنظيم الاجتماعات

ألف - افتتاح الدورة التنظيمية ومدتها

٢ - عقدت اللجنة دورتها التنظيمية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١ الى ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ . وعقدت اللجنة ثلاث جلسات (الجلسات من ١ الى ٣) . وعقدت اللجنة أيضا مشاورات غير رسمية أثناء تلك الفترة .

٣ - وافتتح الدورة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

٤ - ووفقا لمقررات اللجنة (A/AC.196/2 و 3) تم تعميم بيانين ألقاهما رئيس اللجنة والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في الجلسة الافتتاحية .

باء - العضوية والحضور

٥ - وفقا للفقرة ٢ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ ، تركت اللجنة التحضيرية مفتوحة لاشتراك جميع الدول فيها كأعضاء كاملي العضوية . وقد مثلت في اللجنة الدول التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الارجنتين
استراليا
افغانستان
اكوادور
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
ايطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بيرو
تونس

Digitized by UNOG Library

جامايكا
الجزائر
جزر القمر
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
ساحل العاج
السويد
سويسرا
الصين
غانا
غواتيمالا
غينيا
غينيا الاستوائية
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
الكرسي الرسولي
كندا
كينيا
مالطة
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

٦ — ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ،
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،
منظمة الصحة العالمية ،
منظمة العمل الدولية .

جيم — انتخاب أعضاء المكتب

٧ — انتخبت اللجنة بالتزكية ، في جلستيها ١ و ٣ ، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

Digitized by UNOG Library

الرئيس : السيد متشكند ديوبي (الهند) ؛

نواب الرئيس : السيد خورخي أوجو اريرا فيفاس (الارجنتين)

السيد صالياح بن كوياتي (غينيا)

السيد أناتولي الكساندروفيتش ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتيـــة)

المقـــرر : السيد بير يودال (السويد) .

دال ــ اقرار جدول الأعمال

٨ ــ أقرت اللجنة ، في جلستها ١ ، جدول الأعمال التالي للدورة ، على النحو الوارد فـــي الوثيقة A/AC.196/1 :

١ ــ انتخاب أعضاء المكتب .

٢ ــ اقرار جدول الأعمال .

٣ ــ تنظيم أعمال اللجنة التحضيرية .

٤ ــ اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية .

هاء ــ الوثائق

٩ ــ كان أمام اللجنة الوثائق التالية :

A/AC.196/1	جدول الأعمال المؤقت
A/AC.196/2	بيان لرئيس اللجنة
A/AC.196/3	بيان للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
A/AC.196/L.1 و Add.1	مذكرة من الأمانة العامة بشأن الوثائق
A/AC.196/INF.1	قائمة المشتركين

واو ــ اعتماد التقريـــر

١٠ ــ أسندت الى المقرر مهمة وضع التقرير في صيغته النهائية على نحو ما اتفقت عليه اللجنـــة في جلستها ٣ .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - ترتيبات لعمل اللجنة في المستقبل

ألف - برنامج العمل

١١ - في الجلسة ٣ ، أقرت اللجنة برنامج العمل التالي :

١٩٧٩

الدورة الموضوعية الأولى

١ - استعراض عام للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة :

(أ) المبادئ والأهداف الاساسية ؛

(ب) التوقعات الطويلة الأجل ؛

(ج) العلاقات الترابطية .

٢ - النظر الأولي في أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وغاياتها .

٣ - صياغة الخطوط العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في اطار قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٣ .

٤ - المشروع الأولي للديباجة .

٥ - جدول الأعمال التفصيلي للدورتين الموضوعيتين الثانية والثالثة .

الدورتان الموضوعيتان الثانية والثالثة

اعداد المشروع الأولي للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين :

(أ) النظر في تدابير السياسة في جميع قطاعات التنمية ، بما في ذلك الهياكل الأساسية المؤسسية والعمرانية في اطار قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٣ ؛

(ب) المشروع الأولي لأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وغاياتها ؛

(ج) النظر في ترتيبات للاستعراض والتقييم .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠

ستعقد في عام ١٩٨٠ ثلاث دورات (ستة أسابيع) من أجل مواصلة مناقشة مشروع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ووضعه في صيغته النهائية .

باء - الوثائق

١٢ - يمكن ايجاز طلبات الوثائق التي تقدم بها أعضاء اللجنة للدورة الموضوعية الأولى في الفئات التالية :

(أ) ضرورة استكمال الوثيقتين A/AC.196/L.1 و Add.1 بتضمينهما ما يلي :

' ١ ' المزيد من الايضاحات التي قد ترد من أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوثائق المتصلة بقرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ والتي تكون على استعداد لتوفيرها للجنة ؛

' ٢ ' اشارات الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ـ ٦)) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د ـ ٢٩)) ، واعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤)) ، وقرارى الجمعية العامة ٣٣/١٤٤ بشأن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية و ٣٣/١٣٥ بشأن دور الموظفين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، وتقارير الأمين العام ذات الصلة ؛ وما صدر حديثا وسيصدر من تقارير عن اجتماع الخبراء المعنيين ببرنامج الامم المتحدة في الادارة العامة والمالية العامة ؛ والتقارير السابقة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن ادماج المرأة في عملية التنمية (DP/83 و DP/127) ، و " تقرير التنمية في العالم، ١٩٧٨ " الصادر عن البنك الدولي . وينبغي توفير هذه الوثائق ، وكذلك الدراسة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن عملية ضبط موازين المدفوعات في البلدان النامية ، وهي الدراسة التي أشير اليها من قبل في الوثيقة A/AC.196/L.1 ، لمن يطلبها من الوفود .

(ب) وثائق موجزة (تعتمد على الورقات ذات الصلة التي ستدرج في النسختين المستكملتين للوثيقتين A/AC.196/L.1 و Add.1 وتؤلف بينهما) تطرق كل بند من البنود التي حددت للنظر فيها في الدورة الموضوعية الاولى للجنة وتنظم قدر الامكان وفقا للأفكار التي عرضت خطوطها العامة في قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ . وينبغي أن تحدد هذه الوثائق كذلك الخيارات والنهج البديلة فيما يتعلق بمسائل السياسة التي أثيرت في بياني الرئيس والمدير العام في الجلسة

Digitized by UNOG Library

الافتتاحية للدورة التنظيمية للجنة (انظر A/AC.196/2 و A/AC.196/3) . ومن المفهوم أن ترتيبات اعداد هذه الوثائق ستخضع لمشاورات مشتركة بين المنظمات .

(ج) الشروح المتعلقة بالوثائق المدرجة في A/AC.196/L.1 و Add.1 والتي تتصل اتصالا مباشرا بالمواضيع التي سينظر فيها في الدورة الموضوعية الاولى للجنة .

(د) تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الخامسة عشرة والوثائق التي يجرى اعدادها لتلك اللجنة والتي أشير اليها في الفقرتين ١٢ و ١٣ من الوثيقة A/AC.196/L.1 .

١٣ — ووافقت اللجنة كذلك على امكانية قيام الوفود بتقديم مواد اضافية ترى أنها ضرورية للعرض على اللجنة .

١٤ — وقررت اللجنة أيضا أن تقوم في دوراتها الموضوعية المقبلة بوضع المزيد من تفاصيل وثائق دوراتها التي ستعقد مستقبلا .

جيم — مواعيد اجتماعات اللجنة في عام ١٩٧٩

١٥ — قررت اللجنة ، في جلستها ٣ ، أن تطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٧٩ اذا تيسر ذلك ، باعادة تحديد مواعيد الاجتماعات بحيث يمكن أن يعرض على اللجنة ، في دورتها الموضوعية الأولى ، تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الخامسة عشرة .

Digitized by UNOG Library

الجزء الثاني

جلسات الدورة الأولى المعقودة في الفترة من ٢ الى ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

PAGE BLANCHE

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في القرار ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ والمعنون " الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث" ، انشاء لجنة تحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، توفر لها تسهيلات المؤتمرات اللازمة ، وتعقد دورة تنظيمية في أوائل عام ١٩٧٩ بمقر الأمم المتحدة . وقررت الجمعية العامة أيضا في القرار نفسه أن تكون اللجنة التحضيرية مفتوحة لاشتراك جميع الدول فيها كأعضاء كاملي العضوية ، وأن تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة وأن تقدم اليها تقاريرها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ودعت الدول كافة الى المشاركة بصورة نشطة في أعمال اللجنة التحضيرية والمساهمة بصورة فعالة في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٢ - وعقدت اللجنة دورتها التنظيمية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١ الى ٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩ .

ثانيا - تنظيم الاجتماعات

ألف - افتتاح الدورة الأولى ومدتها

٣ - عقدت اللجنة دورتها الموضوعية الأولى في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢ الى ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٩ . وعقدت اللجنة ١٠ جلسات (الجلسات من ٤ الى ١٣) . كما أجرت مشاورات غير رسمية خلال تلك الفترة .

٤ - وألقى رئيس اللجنة ووكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بيانين في الجلسة الافتتاحية .

باء - العضوية والحضور

٥ - وفقا للفقرة ٢ من الجزء " الثاني " من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ ، تركت اللجنة التحضيرية مفتوحة لاشتراك جميع الدول فيها كأعضاء كاملي العضوية . وقد مثلت في اللجنة الدول التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	اسرائيل
الارجنتين	افغانستان
الاردن	اكوادور
اسبانيا	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
استراليا	امبراطورية افريقيا الوسطى *

---

* اسمها الآن " جمهورية افريقيا الوسطى " .

Digitized by UNOG Library

اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
برباد وس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر البهاما
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية

الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زائير
زامبيا
ساحل العاج
سرى لانكا
سنغافورة
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
غانا
غيانا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فيجي
فييت نام
قطر
الكرسي الرسولي
كندا
كوبا

Digitized by UNOG Library

كوستاريكا	نيبال
كولومبيا	نيجيريا
الكويت	نيكاراغوا
كينيا	نيوزيلندا
لكسمبرغ	الهند
مالي	هنغاريا
مصر	هولندا
المغرب	الولايات المتحدة الأمريكية
المكسيك	اليابان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اليمن
منغوليا	اليمن الديمقراطية
النرويج	يوغوسلافيا
النمسا	اليونان

٦ — ومثلت الأجهزة والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة :

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

برنامج الأغذية العالمي

مجلس الأغذية العالمي

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٧ — ومثلت اللجان الاقليمية التالية :

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٨ — ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية

Digitized by UNOG Library

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

٩ - كما مثلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

١٠ - ومثلت أيضا المنظمات الحكومية الدولية التالية :

مجلس التعاضد الاقتصادي

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

منظمة الوحدة الافريقية

جيم - أعضاء مكتب اللجنة

١١ - قام أعضاء مكتب اللجنة ، الذين تم انتخابهم في الدورة التنظيمية (أنظر الجزء الأول ، الفقرة ٧ أعلاه) ، بالعمل بصفتهم هذه خلال الدورة الأولى .

دال - اقرار جدول الأعمال

١٢ - أقرت اللجنة في جلستها ٤ ، المعقودة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، جدول الاعمال التالي للدورة ، حسبما ورد في الوثيقة A/AC.196/5 Corr.1 :

١ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .

٢ - استعراض عام للاستراتيجية الانمائية الدولية :

(أ) المبادئ والأهداف الأساسية ؛

(ب) التوقعات الطويلة الأجل ؛

(ج) العلاقات الترابطية .

Digitized by UNOG Library

٣ - النظر الأوّلي في اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية وغاياتها .

٤ - صياغة الخطوط العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية في اطار قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ .

٥ - المشروع الأوّلي للديباجة .

٦ - جدول الأعمال المؤقّت للدورتين الثانية الثالثة .

هاء - الوثائق

١٣ - كانت أمام اللجنة الوثائق التالية :

A/AC.196/5 و Corr.1	جدول الأعمال المؤقّت
A/AC.196/6	الخيارات والنهج البديلة : الاعتبارات المتصلة بالاطار الشامل للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والمقدمة من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
A/AC.196/7 و Add.1	نبذة من تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها السادسة والعشرين
A/AC.196/L.1/Rev.1 و Add.1	مذكرة من الامانة العامة عن الدورة الأولى للجنة التحضيرية الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة
A/AC.196/L.2	مذكرة من الأمانة العامة تضم قرارات الجمعية العامة المتصلة بالنظر في البند الفرعي ٢ (أ) المتعلق بالمبادئ والأهداف الأساسية لاستراتيجية انمائية دولية جديدة
A/AC.196/L.3	مشروع تقرير الدورة الأولى

واو - اعتماد التقرير

١٤ - قررت اللجنة في جلستها ٥ ، المعقودة في ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٩ ، أن يكون تقريرا دورتيها الاولى والثانية متعلقين بالاجراءات ، مع ايراد ملخصات للبيانات التي تلقيها الوفود ورؤساء الوكالات والمنظمات عن السياسة ، وكذلك ايراد القرارات كمرفقات لهذين التقريرين .

Digitized by UNOG Library

١٥ - وقررت اللجنة في جلستها ١٣ ، المعقودة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، أن ترفق بالتقرير الورقات غير الرسمية المقدمة من الوفود وكذلك مذكرة رئيس اللجنة بشأن العناصر الأساسية المقترح ادراجها في مشروع الديباجة (أنظر المرفقين الأول والثاني أدناه) .

١٦ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها الأولى وأذنت للمقرر للبعثة وضعه في شكله النهائي .

ثالثا - الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

١٧ - قررت اللجنة في جلستها ٤ اجراء مناقشة عامة لكل البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال ، مع التركيز بالذات على البندين ٢ و ٣ . وأجريت المناقشة العامة في الجلسات من ٤ الى ١٢ .

١٨ - وقد اشترك اثنان وأربعون ممثلا في المناقشة العامة . وألقى رئيس اللجنة في الجلسة ١٢ بيانا لخّص فيه المناقشات التي جرت . (أنظر المرفق الثالث أدناه للاطلاع على ملخصات لهذه البيانات المتعلقة بالسياسة) .

١٩ - وفي الجلسة ٤ للجنة ، ألقى وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بيانا أطلع فيه اللجنة على ما حدث من تقدم في أعمال فرقة عمل لجنة التنسيق الادارية المعنية بأهداف التنمية الطويلة الأجل . وقد أتاحت لجنة التنسيق الادارية تقرير فرقة العمل للجنة بوصفه ورقة عمل غير رسمية .

٢٠ - وفي الجلسة ٦ ، ألقى رئيس لجنة التخطيط الانمائي بيانا أفاد فيه عما أحرز من تقدم في أعمال تلك اللجنة في دورتها الخامسة عشرة . وقد وضع تقرير لجنة التخطيط الانمائي فيما بعد في متناول اللجنة بعد أن أعد بصورة مؤقتة بوصفه ورقة عمل غير رسمية .

٢١ - وفي الجلسة ٥ ، قررت اللجنة دعوة الرؤساء التنفيذيين للوكالات والمنظمات واللجان الاقليمية في منظومة الأمم المتحدة الى التحدث أمام اللجنة خلال الجزء الأول من دورتها الموضوعية الثانية بشأن اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٢٢ - وخلال المناقشة العامة ، قدم أيضا المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ورقة غير رسمية الى اللجنة عن الخيارات والنهج البديلة المتصلة بالاطار الشامل للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (A/AC.196/6) .

٢٣ - وفي الجلسة ١٢ ، قررت اللجنة أن تدعو فريقا عاملا غير رسمي الى الاجتماع للنظر في الاقتراحات التي أبديت بشأن مشروع ديباجة الاستراتيجية الانمائية الدولية ، بما في ذلك الورقات غير الرسمية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومجموعة السبعة والسبعين ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، واليابان ، والسويد ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالنيابة أيضا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا وهنغاريا (أنظر المرفق الأول) .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - وخلال المشاورات ، طلب الى رئيس اللجنة أن يقدم ورقة عمل عن العناصر الأساسية المقترح ادراجها في مشروع ديباجة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، على أساس الاقتراحات المبداة وكذلك الورقات غير الرسمية المقدمة من الوفود (انظر المرفق الثاني) ، كي ينظر فيها الفريق العامل غير الرسمي . وخلال المناقشة التي جرت بعد ذلك في الفريق العامل غير الرسمي ، حددت عدة عناصر ونوقشت صيغ مبدئية . وكان هناك اتفاق على انه ليس من الممكن التوصل الى صيغ محددة فيما يتعلق بالنص في تلك المرحلة . وقد أسفرت المناقشة عن تقارب وجهات النظر فيما يتعلق بعدد من العناصر الأساسية في الديباجة .

٢٥ - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مشروع الديباجة في دورتها القادمة .

رابعا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة

٢٦ - أقرّت اللجنة في جلستها ١٣ جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثانية :

١ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .

٢ - البيانات التي أدلى بها الرؤساء التنفيذيون للوكالات والمنظمات واللجان الاقليمية في منظومة الأمم المتحدة .

٣ - مشروع الخطوط العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٤ - اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وغاياتها .

٥ - النظر الأولي في تدابير السياسة في جميع الميادين .

٦ - مشروع الديباجة .

٧ - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة .

٨ - اعتماد التقرير .

Digitized by UNOG Library

مرفقات الجزء الثاني

المرفق الأول

الورقات غير الرسمية المقدمة من الوفود بشأن مشروع الديباجة

ألف - الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل : بالانكليزية]

قدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية أفكاره فيما يتعلق بنص ديباجة الاستراتيجية الانمائية الدولية بأسلوب قد يبدو مختلفا وغير تقليدي بعض الشيء . وجدير بالذكر أن مندوبين كثيرين قد أشاروا الى الحاجة الى تنشيط ومواصلة الدعم الشعبي للجهود الانمائية . ولذلك فان الولايات المتحدة تؤمن بأن أسلوب مشروع الديباجة الذي أعدته بلغة أبسط وأكثر شعبية من شأنه أن يساعد على تحقيق هذا الهدف .

مشروع الديباجة

١ - نحن شعوب الأمم المتحدة ، نواجه حقيقة أن بليون شخص منا يستيقظون كل صباح جوعى أو مرضى أو بلا مأوى أو بدون عمل ذي شأن ؛

٢ - ونحن نقر بأن الغاية النهائية من التنمية هي عدم تجزئة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفاه الفرد .

٣ - ونحن نوقن أن ظهور نظام اقتصادي دولي جديد سوف يستتبع تغيرات مستمرة في انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ؛

٤ - ونحن نسلم بأن ترابطنا الاقتصادي ليس خيارا سياسيا وانما هو اقرار واقع ، وأن حلول المشاكل الحالية التي تواجه الاقتصاد العالمي يجب بالضرورة أن تراعي مصلحة كل البلدان ؛

٥ - اننا أسرة كبيرة من الأمم ، متنوعة الخبرات الثقافية والتاريخية والاقتصادية ، ونحن نسعى بهذا الجهد التعاوني ليس فقط الى تحسين الصالح العام وانما أيضا الى ضمان استمرار قدرة عالمنا على امدادنا نحن وأطفالنا بأسباب الحياة في المستقبل . ونحن لا نعيش ولا نستطيع أن نعيش في هذا العالم نرادي ، لأن هناك ترابطا في مصائرنا ورفاهنا . ونحن نؤمن ايمانا ثابتا بأننا جميعا سوف نستفيد وبأن العالم سيكون بمقدوره بلوغ مستويات جديدة من الرخاء ، كلما تطورت الأمم وازدادت قوتها .

٦ - ونحن ندرك أنه اذا أريد لاستراتيجيتنا الانمائية الدولية الجديدة أن تحسّن أحوال شعوبنا ، فيجب علينا أن نسخّر ما لدى الرجال والنساء في كل مكان من معرفة وارادة وطاقة ؛

Digitized by UNOG Library

٧ — ونحن وان كنا نقوم جميعنا معا بهذا الجهد ، فان لكل فرد من أسرة أممنا دورا بل التزاما بتعزيز رفاهية شعبه داخل بيئته الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به ، وهذا الالتزام يفرض مسؤولية خاصة تجاه أفقر الناس بيننا ؛

٨ — ونحن اذ لا يغيب عن بالنا أن التدابير السابقة للتغلب على ما في عالمنا من عدم توازن بين الأغنياء والفقراء كانت كبيرة ، يجب علينا ، مع ذلك ، أن نعترف بأن الحاجة أشد من أى وقت مضى الى مزيد من الجهود الوطنية والدولية القوية التي تكفل لكل شخص حياة خليقة بانسانيتنا المشتركة ؛

٩ — ونحن على وعي شديد بأن عددنا يتجاوز قدرة الكرة الأرضية على توفير الأرض والموارد الأخرى اللازمة للتكفل بتغذيتنا وتقدمنا ؛

١٠ — لذلك فاننا ، شعوب الأمم المتحدة ، نجدد التزاماتنا بتحقيق توزيع وطني ودولي أعدل للموارد ، ونتعهد بتصعيد جهودنا لتحقيق ما يلي :

(أ) نمو متصل وعادل ومولّد للعمالة ؛

(ب) تحسينات كبيرة في انتاج الأغذية وتوزيعها ؛

(ج) تقدم هام في تعليم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية ، وفي توفير التغذية والمأوى ، وكذلك في تحسين التوازن بين نمو السكان وواردنا ؛

(د) الاستخدام الرشيد لموارد العالم الطبيعية ، لاسيما موارد الطاقة ، على أن يشمل ذلك أيضا الأرض والماء والهواء باعتبارها أمور حيوية لوجودنا ذاته ؛

١١ — وبناء عليه ، وتحقيقا لهذه الغاية ، فاننا نعتمد هذه الاستراتيجية الانمائية الدولية .

باء — مجموعة السبعة والسبعين

[الأصل : بالانكليزية]

مشروع الدبباجة

١ — ان الحكومات ، اذ تبدأ عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث لفترة الثمانينات ، انما تكرس نفسها من جديد للأهداف الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وتؤكد رسميا من جديد المبادئ والأهداف الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) .

٢ — وتتعهد الحكومات باحترام هذه المبادئ وبالعمل بالتالي ، على تحقيق أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى يدعو بصفة خاصة الى اشتراك كل البلدان اشتراكا كاملا ومتساويا وفعالا في حل المشاكل الاقتصادية الدولية لما فيه الصالح العام للمجتمع الدولي ، مع مراعاة الحاجة

Digitized by UNOG Library

الملحة لضمان التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . كما تؤكد الحكومات من جديد اعترافها بالسيادة التامة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية . وهي تجدد وتعيد تأكيد تصميمها على اقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في كل ميادين التعاون الاقتصادى الدولي .

٣ — وتؤكد الحكومات أسس العلاقات الاقتصادية الدولية كما ترد في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩)) . كما تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ أهداف قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دإ — ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، وغيرها من قرارات ومقررات الجمعية العامة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٤ — وقد رئي ان اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) يمثل خطوة هامة في دعم التعاون الاقتصادى الدولي . لذلك فانه لمما يبعث على القلق العميق ان الالتزام الرسمي الذى تعهدت به البلدان المتقدمة النمو بتنمية البلدان النامية في اطار الاستراتيجية مابرح ، الى حد كبير ، دون تنفيذ . وعلاوة على ذلك ، فان بعض الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، ولاسيما حقيقة ان بعض التدابير قد تم التفكير فيها في اطار النظام الاقتصادى القائم ، لا يمكن اعتبارها بعد الآن أساسا مناسبا للتنمية المعجلة والمعتمدة على الذات في البلدان النامية التي تحتاج الى تدابير لتشجيع التغييرات الهيكلية اللازمة لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ومن ثم فانه بالرغم من الجهود التي بذلتها البلدان النامية ، منفردة ومجتمعة ، لاتزال هناك أوجه اختلال وتفاوت صارخة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما اتسعت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . كذلك ازداد التفاوت في توزيع الدخل العالمي والقوة الاقتصادية . ففي حين ان البلدان النامية تمثل ٧٠ في المائة من سكان العالم فان نصيبها من الدخل العالمي هو ٣٠ في المائة فقط .

٥ — وان عدم تنفيذ استراتيجية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وانعدام التغييرات الهيكلية في النظام الاقتصادى الدولي قد أسفرا عن ظهور اتجاهات في الاقتصاد العالمي كان لها تأثير ضار على حالة البلدان النامية ، وأدت ، بالذات ، الى تفاقم المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية ، وأشد البلدان النامية تأثرا . ونظرا لأن البلدان النامية أكثر قابلية للتأثر بالتحركات الاقتصادية الخارجية فقد كانت هي أشد البلدان تأثرا باستمرار الأزمة الاقتصادية . فقد تخلفت امكانيات نموها بصورة جسيمة ؛ واستمرت معدلات تبادلها التجارى في التدهور ؛ وهي تواجه الآن عبئا ثقيلا متزايدا من الديون الخارجية ، وارتفاع التضخم المستورد من البلدان المتقدمة النمو ، واختلالات متزايدة في مدفوعاتها الخارجية ، كما أن صادراتها تتعرض لارتفاع موجة سياسة الحماية الجمركية في البلدان المتقدمة النمو . ومما زاد من تفاقم هذا الوضع عدم توفير البلدان المتقدمة النمو معاملة تفضيلية للبلدان النامية وعدم تنازلها عن شرط المعاملة بالمثل في كل ميادين التعاون الاقتصادى الدولي مع تلك البلدان . ومن الواضح انه سوف لا يكون

Digitized by UNOG Library

هناك حل للمشاكل العالمية بدون حل المشاكل التي تواجه البلدان النامية . وعلاوة على ذلك فان التنمية المعجلة للبلدان النامية أمر أساسي للسلم العالمي .

٦ — ولا يزال الاقتصاد الدولي في حالة اختلال جذرى ، وقد فشل النظام الاقتصادى الدولي القائم في توفير دعم كاف ومستمر للتعجيل بالتنمية في البلدان النامية في سياق عملية التنمية الدولية . وقد ألحق هذا نكسة خطيرة بالتعاون الانمائي الدولي في كل المجالات .

٧ — وتلاحظ الحكومات بقلق عميق أنه لم يحدث تقدم ذو شأن في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وفي حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية . وهي تسلم تماما بأن التعجيل بالتنمية في البلدان النامية ، وهو ما يخدم مصلحة كل البلدان ، لا يمكن ضمانه الا باصلاح أساسي وباعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية .

٨ — لذلك تعلن الحكومات تصميمها والتزامها الراسخين والذين لا يتزعزعان باستخدام الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث كأداة فعالة لتنفيذ وإعمال المبادئ والأهداف المنصوص عليها في النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٩ — وان الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ترمي الى تشجيع التعجيل بالتنمية في البلدان النامية بهدف التضييق كثيرا من أوجه التفاوت القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مما يسهم في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الدولي في الحاضر والمستقبل وفي التبكير بالقضاء على الفقر والتبعية .

١٠ — وان المسؤولية الأولى عن تنمية البلدان النامية تقع على عاتق تلك البلدان نفسها . والبلدان النامية ملتزمة بالاستمرار في تحمل مسؤولياتها ، منفردة ومجتمعة ، من خلال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بينها ، بهدف تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات . على أنه يلزم اتخاذ تدابير دولية فعالة لتهيئة بيئة مساندة تماما للجهد الوطني الذى تبذله البلدان النامية لبلوغ غاياتها الانمائية .

١١ — ولا يمكن تحقيق هذه الغايات الا اذا سارت التنمية في البلدان النامية ككل في الثمانينات بمعدل أعلى بكثير مما هو متوقع لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . وان تحديات التنمية لتدعو الى قيام عهد جديد من التعاون الانمائي الدولي الفعال والمثمر يتناسب مع أبعاد وضخامة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية .

١٢ — وتتعهد الحكومات باتخاذ مجموعة متسقة من التدابير المترابطة والملموسة والفعالة في كل قطاعات التنمية لبلوغ هذه الغايات وضمان اشتراك البلدان النامية اشتراكا منصفا وكاملا وفعالا في صياغة وتطبيق كل ما يتخذ من قرارات في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

١٣ — ويجب ايلاء اهتمام خاص لأكثر المشاكل الحاحا وللاوضاع المتدهورة في أقل البلدان نموا ، كما يجب اتخاذ تدابير خاصة وفعالة لازالة القيود الأساسية التي تواجه هذه البلدان ولضمان التعجيل بتنميتها . وبالمثل ، يجب القيام بتدابير وأعمال محددة لمعالجة المشاكل الخاصة والملحة للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية وأشد البلدان تأثرا بين البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

١٤ — كما تجب مراعاة المشاكل الاقليمية الخاصة بالبلدان النامية ، أينما وجدت ، من خلال تدابير فعالة وكافية في نطاق تدابير السياسة العامة المتخذة لصالح جميع البلدان النامية .

١٥ — وتؤمن الحكومات ايمانا قويا انه مايزال على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتخذوا خطوات واجراءات عاجلة أقوى وملموسة بدرجة أكبر ، سواء على الصعيد الفردى أو الجماعي ، من أجل القضاء دون ابطاء على الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والفصل العنصرى والتمييز العنصرى وكل أشكال العدوان الأجنبي والاحتلال ، التي تمثل عقبات كبرى أمام التحرير الاقتصادى للبلدان النامية . وهي تؤكد أن من واجب كل الدول أن تؤيد وتقدم المساعدة الفعالة للبلدان والأقاليم والشعوب التي تخضع لهذه الممارسات وتتأثر بها بحيث تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية وسائر الحقوق الأخرى الأساسية وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، من أجل تمكينها من نيل الاستقلال ، وتشجيع التنمية والتعاون والسلم والأمن على الصعيد الدولي .

١٦ — ومن الأهمية القصوى لنجاح الاستراتيجية الانمائية الدولية الاحترام الكامل لاستقلال وسيادة كل بلد وسلامته الاقليمية ، والامتناع عن تهديد أية دولة أو استخدام القوة ضدها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتسوية المنازعات فيما بين الدول بالسبل السلمية . ولابد من حدوث تقدم ملموس نحو نزع السلاح العام الكامل ، بما في ذلك سرعة تنفيذ تدابير نزع السلاح التي تم الاتفاق عليها فعلا ، فهذا من شأنه أن يوفر موارد اضافية كبيرة يمكن استخدامها في النهوض بتنمية البلدان النامية .

١٧ — ومن الضرورى لبلوغ غايات وأهداف الاستراتيجية وتنفيذ تدابير سياستها ، تعبئة الرأى العام ، لاسيما في البلدان المتقدمة النمو .

١٨ — تسعى الدول الأعضاء فترة الثمانينات عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وتتعهد ، فرديا وجماعيا ، بالوفاء بالتزامها باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد المبني على العدل والانصاف ، وتؤيد ، في هذا الصدد ، غايات وأهداف العقد وتقرر بالاجماع اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيقها بشكل فعال .

جيم — الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي

[الأصل : بالفرنسية]

مشروع الديباجة

١ — بالاشارة الى ميثاق الأمم المتحدة ، لاسيما هدف الارتفاع بمستوى الحياة في جو من الحرية أفسح من خلال التعاون الدولي : لا تنفصم الكرامة الانسانية عن التقدم الاقتصادى والاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي .

Digitized by UNOG Library

٢ - ومع اشراف استراتيجية العقد الثاني على الانتهاء : يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع على نطاق واسع بمعالجة كل مشاكل التنمية ؛ وكذلك متابعة هذا الجهد في نطاق استراتيجية جديدة .

٣ - ويجب صياغة الاستراتيجية الجديدة في سياق النظام الاقتصادى الدولي الجديد . على أن نطاق أهداف هذا النظام تتجاوز مدة العقد ؛ ولابد حتما أن يتم تنفيذ هذه الأهداف تدريجيا .

٤ - ومن الصعب تبيان كشف حساب العقد الثاني : فالعقد لم ينته بعد ، وهناك عناصر تشويش تعقد أى تحليل له . بيد أن من الواضح من الآن أنه يضم عناصر ايجابية وأخرى غير ايجابية (انظر E/AC.54/22 و Add.1) ، هي :

(أ) تحققت بعض الأهداف على أساس عالمي ، من بينها تلك المتصلة بنمو الناتج القومي الاجمالي، ونصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، وانتاج المصنوعات ومعدل المدخرات المحلية ؛

(ب) ظهور بعض العناصر الايجابية في المجال الدولي : من ذلك ظهور موقف فكرى مختلف يركز على الحوار ؛ واتفاق من حيث المبدأ على الحاجة الى نظام اقتصادى دولي جديد ؛ وتكثيف العلاقات التجارية والمالية ؛ وتنمية أشكال التعاون الاقليمي والأقاليمي ؛

(ج) كون بعض النتائج غير كافية ، ومنها تلك المتصلة بالانتاج الزراعي والتغذية ، ومكافحة الفقر ، واعادة توزيع الموارد (ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة لأغراض التنمية) ، والعمالة ؛

(د) وجود تفاوت شديد في التقدم يختلف من بلد الى آخر : فبعضها تجاوز الأهداف المقررة ، بينما لم يبلغها البعض الآخر . واجمالا ، زادت حدة التنافرات الحالية : فمازال مستوى المعيشة في البلدان النامية بشكل عام غير مقبول ؛ وهناك فجوات تزداد تباعدا فيما بين البلدان النامية ذاتها ، مما يزيد من حدة تخلف البلدان الأكثر تضررا ؛ وفي داخل البلدان ماتزال هناك أوجه تفاوت من حيث ارتباط مختلف الفئات الاجتماعية بعملية التنمية .

٥ - ويختلف الوضع في نهاية العقد بشكل ملحوظ عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠ :

(أ) فقد أصبح الاقتصاد ذا طابع عالمي ، مع وجود تكتلات غير متساوية اقتصاديا ويعتمد بعضها على البعض الآخر ؛

(ب) كما أصبحت البيئة الاقتصادية العالمية تتسم بتباطؤ معدل النمو واحتمالات غير أكيدة من حيث النمو على المدى البعيد ، وبتزايد حدة البطالة وارتفاع معدل التضخم ، وتزايد وضوح عدم الاستقرار النقدى ، وارتفاع أسعار امدادات الطاقة ، وحدوث زيادة ملحوظة في الفروق الحمائية ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) وقد أثرت هذه البيئة الصعبة ، بالذات على البلدان والفئات الاجتماعية الأكثر تضررا . وفي البلدان النامية ، لا يزال مئات الملايين من الناس يعيشون في ظل ظروف لا يرضاها المجتمع الدولي .

٦ — ويجب ألا تحول المصاعب الحالية للاقتصاد العالمي ، بأية حال ، دون استمرار بذل وتعزيز الجهود المبذولة لضمان التنمية .

٧ — وستكون زيادة ضمان نجاح الأنشطة الانمائية الدولية متناسبة مع درجة التحسن في الوضع الدولي سواء في المجال السياسي (احتمال ارتباطها بالتقدم المحرز في نزع السلاح) أو في المجال الاقتصادي (التأثير الايجابي لاستمرار النمو في الاقتصاد العالمي) .

٨ — وان الهدف الأساسي للاستراتيجية الجديدة هو تنمية البلدان النامية ، وعلى هذه الاستراتيجية أن تشجع نظاما اقتصاديا دوليا جديدا أكثر عدلا وانصافا . وفي هذا الصدد يجب عليها أن ترمي بوجه خاص الى تحسين الظروف المعيشية لسكان البلدان النامية ، مع التركيز على مكافحة الفقر بجميع أشكاله ؛ ويجب أن يكون الهدف النهائي من التنمية هو التحسين الدائم لرفاه السكان كافة على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وعلى أساس التوزيع العادل للمزايا التي تحققها هذه العملية .

٩ — ويجب ضمان اشتراك البلدان النامية اشتراكا على قدم المساواة وبصورة كاملة وفعالة في صياغة وتنفيذ كل ما يتخذ من مقررات في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

١٠ — وعلى الاستراتيجية الجديدة أن تحسن اطار استراتيجية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وان تحترم ضرورات معينة .

ويبدو أن من اللازم :

(أ) تحديد استراتيجية العقد ١٩٨٠ — ١٩٩٠ ؛ ولكن يجب تكييفها وفق منظور طول أجلا قد يصل الى سنة ٢٠٠٠ أو يتجاوزها ؛

(ب) مراعاة التغيرات في الوضع الاقتصادي العالمي التي طرأت خلال العقد الماضي وتطبيق الدروس المستفادة من الاستراتيجية الحالية ؛

(ج) مراعاة اختلاف الأوضاع وكفالة الاتساق بين التنمية الاقتصادية والهياكل الاجتماعية — الثقافية وذلك بدافع من هذه الروح نفسها ؛

(د) تحديد رسم استراتيجية واقعية تفصح عن ارادة سياسية ؛

(هـ) مراعاة المصالح المتبادلة لمختلف الشركاء في المجتمع الدولي والحاجة الى الاتساق بين السياسات الوطنية والسياسات الدولية ؛

(و) السعي الى تحقيق هدف تحسين دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي كشركاء كاملين ؛

Digitized by UNOG Library

(ز) الاقرار بأن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأولى عن تنمية نفسها وعن تحديد وتنفيذ السياسات المكيفة وفق هذا الفرض ؛

(ح) الاقرار بأن هذه الجهود يجب أن يصاحبها دعم متزايد من جانب جميع البلدان الصناعية بغض النظر عن نظامها الاقتصادى ، ومن جانب البلدان المانحة الأخرى ؛

(ط) تقويم التنافرات التي ظهرت خلال العقد الماضي ، بتقديم المساعدة على وجه الخصوص الى أشد الفئات الاجتماعية والبلدان تضررا ؛

(ى) تشجيع التعاون بين البلدان النامية .

١١ — ومن الأمور الأساسية تعبئة الرأى العام ، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية ، للحصول على التزامها الكامل بغايات وأهداف الاستراتيجية الحالية وتنفيذها .

Digitized by UNOG Library

دال ـ اليابان

[الأصل : بالانكليزيـــة]

مشروع الديباجة

١ ـ شهد المجتمع العالمي خلال العقدين الانمائيين السابقين تكشّف مراحل متنوعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ستكون لها جميعا آثار هامة على صياغة الاستراتيجيات الانمائية الدولية . فقد صارت كل الأمم بالغة الوعي بأن وجود الفقر والظلم على الصعيدين الوطني والدولي يشكل تهديدا لسلم ورخاء المجتمع الدولي ، كما صار هناك تقبّل عالمي لتطلعات البلدان النامية الى نظام اقتصادي أكثر عدلا وانصافا . وقد أدى تزايد المشاكل البيئية وقلة الامدادات من الموارد الطبيعيـــة ، لاسيما الطاقة ، الى جعل البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص تعترف بوجود حدود للنمو الكمي ومن ثم تعمد الى زيادة التركيز على الجوانب النوعية للتنمية . ولا يمكن في عالمنا المعاصر الذي يـــزداد تكافلا تصريف المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي بالجهود التي يبذلها كل بلد على حدة بمعزل عن غيره . اذ لا يمكن حل تلك المشاكل الا من خلال اجراءات دولية متسقة تترتب عليها مسؤوليـــة متبادلة . ومن الواجب على البلدان كافة أن تشرع في جهود منسّقة من أجل سعادة ورفاهية كل فرد ، ومن أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، ومن أجل سلم ورخاء العالم أجمع . والاستراتيجية الانمائية الدولية هي الاطار لمثل هذه الجهود في مجال التعاون الدولي .

٢ ـ وتؤكد الحكومات من جديد تصميمها على مواجهة تحديات القضاء على الفقر والظلم من خلال جهود دولية متضافرة تتوافق مع التدابير الوطنية . كما يتحتم أن لا تقوض التدابير الوطنية الجهـــود الدولية .

٣ ـ ويجب أن تضم الاستراتيجية العالمية كل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية : الصناعة ، والزراعة ، والهياكل الأساسية ، والموارد الوطنية ، والتجارة ، والعمال ، والعمالة ، والتعليـــم ، والصحة ، والسكان ، والبيئة ، والعلم والتكنولوجيا . فالترابطات بين تحسين الميادين الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هامة ومعقّدة . ويجب التسليم بأن التدابير الايجابية في الميادين الاجتماعيـــة تترك مع مرور الزمن أثرا طيبا على معدل النمو الاقتصادي . وعلاوة على ذلك وفي ضوء أدلة العقدين الانمائيين الماضيين التي تشهد بأن المشاكل الزراعية والسكانية تمثل مصاعب جسيمة في كثير مـــن البلدان النامية ، يجب توجيه اهتمام خاص الى هذه المجالات . كما ان التنمية ونقل العلـــم والتكنولوجيا يمثلان فرصة هامة لزيادة التنمية الاقتصادية في جميع البلدان .

٤ ـ ويجب أن يكون الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى معيشة ورفاه الأفراد . ولذلك يجب تخطيط التنمية بحيث تضمن اشتراك كل فرد في عملية التنمية وتقاسم كل الأفراد فوائد التنمية . ويجب التركيز على التدابير التي تضمن تلبية الحد الأدنى من الحاجات الاساسية للسكان من ذوى الدخـــل المنخفض . وبذلك تنال تنمية الموارد البشرية الأولوية القصوى .

Digitized by UNOG Library

٥ — وتقع المسؤولية الأولى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية على عاتق البلدان النامية ذاتها ، ولكن من الواضح أيضا ان على البلدان المتقدمة النمو أن تقدم مساعدة تقنية ومالية تكميلية الى البلدان النامية كي تحقق غاياتها الانمائية المرجوة . ونظرا للمصاعب التي تواجهها البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، يجب على كل البلدان المانحة أن تقدم لها مساعدة خاصة .

٦ — وان النظام الاقتصادي الدولي عملية دينامية يتعرض فيها الهيكل الاقتصادي العالمي لتغيرات مستمرة . ويجب جعل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية عنصرا أكبر في هذه العملية . وتبعا لذلك ، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير لتشجيع تنويع اقتصادات البلدان النامية وتشجيع أحداث تغير هيكلي بنّاء في العلاقات الاقتصادية الدولية بحيث تزيد نشاط العالم وانتاجه الاقتصاديين الشاملين .

٧ — وتعتمد حكومات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة رسميا القرار الخاص بالاستراتيجية الانمائية الدولية بوصفه اطارا للعمل الوطني والدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي بأسره .

هاء — السويد

[الأصل : بالانكليزية]

اقتراحات بالخطوط العامة للديباجة ومواضيعها

١ — يحدد الجزء الأول المواضيع السبعة التالية التي تبدو عناصر ملائمة للديباجة :

(أ) تصمم الاستراتيجية بحيث تنهض بتنمية البلدان النامية . ومن المناسب هنا ايراد نبذة عن الأداء السابق ، لاسيما في ضوء استراتيجية العقد الانمائي الثاني والوضع الراهن . وتفضي هذه النبذة الى نتيجة مفادها انه ينبغي بذل جهود خاصة لصالح البلدان الأفقر والمنخفضة النمو ؛

(ب) تصاغ الاستراتيجية في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ويجب أن ترمي الى تنفيذ أهدافها . وأهم عنصر في هذا الصدد هو اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ؛

(ج) الاعتراف بوجود التكافل . بيد ان التكافل الحقيقي يجب أن يكون منصفا . وتعزيزا للانصاف في التكافل يجب ايلاء اهتمام خاص للامكانيات التي يوفرها الاعتماد الوطني والجماعي على الذات ؛

(د) يستدعي تحقيق هذه الأهداف تغييرات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وتمس هذه التغييرات أنماط الاستثمارات والانتاج والاستهلاك . ويجب أيضا أن تراعي هذه التغيرات الحاجة الى الاقتصاد في الموارد الطبيعية ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) التزمت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء بأحداث تغيير على الصعيدين الوطني والدولي في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خلال سلسلة من المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في السبعينات ؛

(و) سوف يحدث هذا تغييرا يجب ترجمته في صلب الاستراتيجية الى التزامات سياسية وطيدة بالعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية ؛

(ز) لا يمكن الحصول على هذه الالتزامات الا بالدعم الكامل من الرأى العام . ولذلك لابد من ذكر الحاجة الى تعبئة الرأى العام في كل البلدان .

٢ — يكون الجزء الثاني من الديباجة بيانا بالهدف النهائي من التنمية على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٣ . ويمكن أن يتألف هذا البيان من فقرة واحدة تربط الديباجة بأجزاء الاستراتيجية الأخرى . ويمكن صياغة هذه الفقرة كما يلي :

"بناء عليه ، وحيث ان الهدف النهائي للتنمية يجب أن يكون استمرار الزيادة في رفاه جميع السكان على أساس اشتراكهم الكامل في عملية التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ، فاننا معشر الأمم المتحدة نعتمد هذه الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث " .

واو — اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، منغوليا ، هنغاريا

[الأصل : بالانكليزية]

بعض العناصر الأساسية للديباجة

١ — يجب التوكيد على أن الطبيعة الحالية للعلاقات الاقتصادية الدولية تتنافى مع تطور الوضع السياسي والاقتصادى الدولي ، ومع ضرورة حفظ وتعزيز السلم وتعميق الانفراج الدولي . لذلك يتحتم التعجيل بعملية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي ومنصف ، بهدف اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ويجب أن يقوم هذا النظام على الانصاف والمساواة في السيادة وتقسيم دولي جديد للعمل ، وعلى المصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية .

٢ — ويجب أن تعكس الديباجة تصميم جميع الدول الأعضاء على الاعتراف بوجوب توجيه الاستراتيجية

Digitized by UNOG Library

الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث نحو تنفيذ قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ — ٦) و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وبرنامج للعمل لاقامة هذا النظام ، وقرارى الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية و ٣٣٦٢ (دإ — ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

٣ — ويجب الاعراب عن القلق لأن أجزاء من العالم النامي ماتزال تقاسي من العدوان والاحتلال الاجنبيين ، ولأن وجود الفصل العنصرى والتمييز العنصرى والقمع الاستعمارى والاستعمارى الجديد مستمر ويمثل عراقيل كبرى أمام الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية وتهديدا لسلم العالم وأمنه . والشروط الاساسية لنجاح تنفيذ استراتيجية انمائية دولية جديدة للثمانينات هي القضاء الفورى والعاجل على كل بقايا الاستعمار والتمييز العنصرى والفصل العنصرى واحتلال أراضي الدول الأخرى وكل أشكال الاستعمار الجديد .

٤ — وعلى الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد تصميمها الحازم على زيادة تعزيز وتوسيع عملية الانفراج الدولي طبقا لقرار الجمعية العامة ١٣٢ / ١٥٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ وللاعلان الخاص بتعميق وتعزيز الانفراج الدولي ، حيث أن عملية الانفراج تهيئ الظروف المواتية لحل المشاكل الاقتصادية الحاسمة لصالح كل شعوب العالم ، بما في ذلك شعوب البلدان النامية ، كما انها تهيئ الظروف لتنمية كل البلدان والشعوب ، وتنعش التعاون الاقتصادى ، وتمهد الطريق للتخفف من أعباء النفقات العسكرية ، ولاحداث تغييرات هيكلية في تنمية الاقتصاد لصالح الفروع المدنية ، ومن ثم زيادة الاستهلاك من جانب السكان . وهي تمكن اقتصادات كل البلدان من المضي بنشاط أكبر نحو أشكال من التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني الطويل الأجل والواسع النطاق ، ومن احداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب أوسع وأكثر دأبا ، ومن تنفيذ برامج بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥ — ان وقف سباق التسلح وتنفيذ نزع السلاح الحقيقي مهمتان على أقصى قدر من الأولوية والاستعجال . ومن المصلحة السياسية والاقتصادية لكل شعوب وأمم العالم أن تتصدى لهذا التحدى التاريخي . فهناك ترابط وثيق بين نزع السلاح والتنمية . ومن شأن التقدم في ميدان نزع السلاح أن يسهم الى حد كبير في التنمية من حيث انه يتيح للدول أن تخصص للاغراض الانمائية قدرا متزايدا أبدا من الموارد التي تستخدمها حاليا في تعزيز التسلح .

٦ — ولكي تتغلب الدول النامية على التخلف الاقتصادى والفقر والبؤس والجوع والمرض في وقت قصير تاريخيا ، يجب عليها أن تعبئ مواردها الوطنية في المقام الأول . فهذا هو الشرط الحاسم للتعجيل بالنمو الاقتصادى والاجتماعي . ونجاح الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يتوقف في المقام الأول على التدابير الوطنية الفعالة — مع مراعاة الظروف الخاصة في كل بلد — اللازمة للنهوض

Digitized by UNOG Library

بالتصنيع وتطوير الزراعة وتقوية القطاع الاقتصادى العام وتدريب المستخدمين الوطنيين المؤهلين واحداث تغييرات اجتماعية ـ اقتصادية أخرى .

٧ ـ ولكي تنجح الاستراتيجية الجديدة يجب أن تؤكد على أهمية السيادة الكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية ، ومراقبة وتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية ، وتعبئة كامل السكان من أجل تنفيذ برامج التنمية الوطنية .

٨ ـ ووفقا لقرارات الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، يجب أن تؤكد الاستراتيجية من جديد حق البلدان النامية في الحصول على تعويض عما تعرضت له من استغلال وأضرار عن طريق الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى .

*

* *

وبعد ان قدم الرئيس ورقة عمل تتناول العناصر الأساسية المقترح ادراجها في ديباجة الاستراتيجية (أنظر المرفق الثاني) ، لاحظ مقدمو الورقة غير الرسمية السابقة الذكر أن العناصر التالية المذكورة في الورقة لم تتضمنها مذكرة الرئيس :

(أ) مراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية ؛

(ب) تعزيز التصنيع ؛

(ج) تقوية القطاع العام ؛

(د) تدريب المستخدمين الوطنيين ؛

(هـ) تعبئة الجماهير العريضة لتنفيذ برامج التنمية الوطنية .

(يمكن ايراد النقاط المذكورة أعلاه تحت الجزء سابعا من ورقة الرئيس .)

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

مذكرة من رئيس اللجنة بشأن العناصر الأساسية المقترح ادراجها في ديباجة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (أ)

أولا - الاخلاص للأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ١ ؛ والمرفق الأول (ج) ، الفقرة ١)

ثانيا - الأماني المرجوّة من بدء استراتيجية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ٤ ، الجملة الأولى ؛ والمرفق الأول (ج) ، الفقرة ٢)

ثالثا - استعراض التطورات والاتجاهات الرئيسية خلال فترة السبعينات

الجوانب الايجابية

(أ) البحث عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

(ب) التأكيد على الاعتماد الفردي والجماعي على الذات بين البلدان النامية بوصفه جانبا هاما من جوانب التعاون الانمائي الدولي ؛

(ج) بعض أوجه التقدم التي حدثت في الميدان الاجتماعي .

الجوانب السلبية

(أ) تخلف امكانيات النمو في البلدان النامية ، وتزايد ارتفاع أعباء ديونها الخارجية ، واستمرار وتسارع تأثر اقتصاداتها بالعوامل الخارجية ، وتزايد أوجه الاختلال في مدفوعاتها الخارجية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وتزايد الحماية الجمركية ؛

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ٥)

(ب) مزيد من التدهور في حالة أقل البلدان نموا وأكثرها فقرا ، وتصوير مشاكل فقر معينة ؛

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ٥ ؛ والمرفق الأول (ج) ، الفقرة ٥ (٣) ؛ والمرفق الأول (أ) ، الفقرة ١)

(ج) حالة الاقتصاد العالمي عموما والبلدان المتقدمة النمو بوجه خاص ، وتباطؤ معدل النمو ، وعدم التأكد من احتمالات النمو الطويل الأجل ، ومعدل البطالة غير

(أ) الاشارات المرجعية الى مختلف المقترحات المقدمة الى الفريق العامل غير الرسمي ليست شاملة .

Digitized by UNOG Library

المقبول اجتماعيا ، واستمرار تصاعد التضخم ، وعدم الاستقرار النقدى .. الخ ؛

(المرفق الأول (ج) ، الفقرة ٥ (٢) ؛ والمرفق الأول (ب) ، الفقرتان ٦و٧)

رابعا — يجب الا تثنينا الصعوبة الحالية عن سيرنا قدما نحو بلوغ غاياتنا المشتركة . فهـــــذه الغايات تستدعي بذل جهود أقوى في المقد القادم .

المرفق الأول (ج) ، الفقرة ٦ ؛ والمرفق الأول (أ) ، الفقرة ٨)

خامسا — <u>الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والنظام الاقتصادى الدولي الجديد</u>

يجب استخدام الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والنظام الاقتصادى الدولي الجديد كأداة فعالة لتنفيذ وتجسيد مبادئ وأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

(ويمكن بدلا من ذلك ، اشتقاق العبارات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣)

(المرفق الأول (ب) ، الفقرات من ٦ الى ٨ ؛ والمرفق الأول (ج) ، الفقرتان ٣و٨ ؛ والمرفق الأول (د) ، الفقرة ١ ؛ والمرفق الأول (هـ) ، الفقرة ٢)

(أ) تغيير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ؛

(المرفق الأول (ب) ؛ الفقرة ٢ ، الجملة الأخيرة ؛ المرفق الأول (هـ) ، الفقرة ٢)

(ب) ازالة أوجه الاجحاف والاختلال من النظام الاقتصادى الدولي الراهن ؛

(ج) اشتراك البلدان النامية بشكل منصف وكامل وفعال في كل شؤون التعاون الاقتصادى الدولي ؛

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ٢ ، الجملة الأولى ، والمرفق الأول (ج) ، الفقرة ٩)

(د) تأكيد مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ٢ ؛ والمرفق الأول (و) ، الفقرة ٧)

سادسا — يجب أن ترمي الاستراتيجية الانمائية الدولية الى تشجيع التعجيل بالتنمية في البلدان النامية بهدف تقليص أوجه التفاوت .. الخ .

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ٩ ؛ والمرفق الأول (ج) ، الفقرة ٨)

سابعا — تقع المسؤولية الأولى عن تنمية البلدان النامية عليها أنفسها ، ولكن جهودها تحتاج الى دعم بتدابير دولية

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ١٠ ؛ والمرفق الأول (ج) ، الفقرة ١٠ (٥ و ٦) ؛ والمرفق الأول (د) ، الفقرة ٥)

Digitized by UNOG Library

ثامنا — يجب أن يتمثل أحد أهداف الاستراتيجية في شن هجوم واسع النطاق على الفقر . ويستدعي هذا اتخاذ تدابير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وتهيئة البيئة الخارجية الضرورية بالتقدم صوب هدف اقامة نظام اقتصادي دولي جديد واحداث تغييرات هيكلية على الصعيدين الوطني والدولي . وينبغي أن تستهدف الاستراتيجية تحقيق الانصاف سواء داخل الأمم أو فيما بينها . وسوف يستدعي هذا في المقام الأول احداث تغييرات هيكلية على الصعيدين الوطني والدولي معا . وسوف تشمل التغييرات الهيكلية على الصعيد الوطني مايلي :

(أ) تغييرات في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ؛

(ب) اعادة توزيع الدخل ؛

(ج) منح امتيازات لأفقر الناس وللمعدمين ؛

(د) المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية ؛

(هـ) تعبئة الموارد البشرية ، بما في ذلك دمج النساء والشباب في عملية التنمية ؛

(و) توفير العمالة .

(المرفق الأول (هـ) ، الفقرة ٨ ؛ والمرفق الأول (د) ، الفقرة ٤)

تاسعا — الهدف النهائي من التنمية هو رفاه الفرد ؛ وأهمية رفع شأن الكرامة الانسانية في عملية التنمية .

(المرفق الأول (ج) ، الفقرة ٢)

عاشرا — التدابير

(أ) بدء الاستراتيجية الانمائية الدولية بروح من المصلحة المتبادلة والتضامن والتعاون الدوليين بين كل الأمم

(المرفق الأول (و) ، الفقرة (١) ، الجزء الأخير ؛ والمرفق الأول (أ) ، الفقرة ١٠ ، النقطة ٤ ؛ والمرفق الأول (ب) الفقرة ٢) .

ويمكن ، بدلا من ذلك ، استخدام العبارة التالية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٣ : " وأن تكون مشروعا ضخما يشترك فيه المجتمع الدولي بأسره لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية "

(ب) ستسهم تنمية البلدان النامية في حل بعض مشاكل الاقتصاد العالمي ، لاسيما الاقتصادات السوقية للبلدان المتقدمة النمو (تؤخذ العبارة من القرار ١٩٣/٣٣ ؛ المرفق الأول (ب) ، الفقرة ٥ ، الجملتان الاخيرتان) ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) أهمية احداث تغييرات بعيدة المدى في هيكل الانتاج العالمي ؛ عملية التكييف ؛

(د) النظر الى التكافل كفكرة متنامية وفي اطار دينامي . ولا يمكن انجاز تكافل حقيقي الا اذا كان منصفا ومرسوما في اطار النظام الاقتصادي العالمي في عملية اعادة التشكيل (المرفق الأول (هـ) ، الفقرة ٣) ؛

(هـ) احداث تغييرات في أسلوب المعيشة ونمط الاستهلاك ؛

(و) الاقتصاد في الموارد الطبيعية .

أحد عشر — علاقات الترابط

يجب ألا يكون للأنشطة الانمائية التي يضطلع بها في مجال ما أو للاجراءات التي تتخذ في قطاع معين تأثير سلبي بل عليها أن تعزز الأنشطة والاجراءات التي يتم القيام بها في مجالات أو قطاعات أخرى

(المرفق الأول (أ) ، الفقرة ٢ ؛ والمرفق الأول (د) ، الفقرة ٣ ؛ والمرفق الأول (ب) ، الفقرة ١٢)

ثاني عشر — تسخير العوامل السياسية لأغراض التنمية

على كل البلدان أن تبذل قصارى جهدها للاسهام في تحسين البيئة السياسية من أجل التنمية :

(أ) ذكر المشاكل السياسية التي تمثل عقبات أمام التنمية ؛

(ب) اعادة تأكيد بعض المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات بين الدول

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ١٥ والجزء الأول من الفقرة ١٦ ؛ وجزء كبير من المرفق الأول (ب) ، والمرفق الأول (و)) ؛

(ج) نزع السلاح والتنمية (المرفق الاول (ب) ، الجزء الثاني من الفقرة ١٦ ؛ والمرفق الأول (و) ، الفقرة ٥)

ثالث عشر — تعبئة الرأى العام

(المرفق الأول (ب) ، الفقرة ١٧ ؛ والمرفق الاول (ج) ، الفقرة ١١ ؛ والمرفق الأول (هـ) ، الفقرة ٧)

رابع عشر — الاعتماد الوطني والجماعي على الذات

(أ) أداة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

(ب) جانب حاسم من جوانب مفهوم التكافل (المرفق الاول (هـ) ، الفقرة ٣) ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) دوره في التعجيل بالتنمية في البلدان النامية (أنظر أيضا النقطة الأخيرة من المرفق الأول (ب) ، الفقرة ١٠) .

خامس عشر — المفاضلة

(المرفق الأول (ب) ، الفقرتان ١٣ و ١٤ ، وأيضا المرفق الاول (ج)) .

سادس عشر — الفقرة الأخيرة من الديباجة

(أ) اعلان فترة الثمانينات عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

(ب) اعتماد استراتيجية انمائية دولية للعقد ؛

(ج) تأييد الدول الاعضاء لغايات الاستراتيجية وأهدافها ، واعلانها عن رغبتها السياسية في أن تتعهد بالتزامات بأن تتخذ تدابير خاصة بالسياسة من أجل تحقيق هذه الغايات والأهداف . (المرفق الأول (ب) ، الفقرة ١٨ ؛ والمرفق الأول (أ) ، الفقرة الأخيرة ؛ والمرفق الاول (د) ، الفقرة الأخيرة ؛ والمرفق الاول (هـ) ، الفقرة الأخيرة) .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

موجز البيانات التي تم الادلاء بها أثناء المناقشة العامة في الدورة الأولى للجنة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

١ - أعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان طابع الوثيقة المتعلقة بالاستراتيجية ككل ، وقيمتها ، بل وفي التحليل الأخير سلامة الفكرة ذاتها المتعلقة بوضع استراتيجية للعقد الثالث ، انما تتوقف جميعها على الديباجة ، وان مثل هذه الديباجة ينبغي أن تبيّن المبادئ الأساسية والظروف الداخلية والخارجية التي يجب استيفاؤها اذا أريد ألا يكون الفشل هو مصير كل الجهود الرامية الى صياغة وثيقة فعّالة .

٢ - وتساءل الممثل عما يمكن أن تضيفه الاستراتيجية الجديدة ، بالمقارنة بوثائق الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة وبميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩)) . وقال ان الاتحاد السوفياتي سيقوم بدور بنّاء في وضع الاستراتيجية الجديدة ، ولكنه لم يستطع حتى الآن أن يتغلب تماما على شكوكه بشأن السلامة العلمية ومدى الاستصواب العملي لنفس فكرة اعتماد الأمم المتحدة لمؤشرات اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل ومحددة لأكثر من ١٠٠ بلد تختلف ظروفها وتمر بمراحل مختلفة من النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

٣ - ثم قال ان اعتماد وثيقة للاستراتيجية في ظل الظروف المعينة الراهنة كان سيكتسب مغزى واضحا وايجابيا فيما لو كان لهذه الوثيقة الجديدة ، كحد أدنى ، نفس المغزى المعنوى والسياسي التعبوى الذى يتسم به الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦)) وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ومن ناحية أخرى ، فانه اذا تجاهلت الوثيقة الجديدة أو أضعفت العناصر السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التقدمية للقرارين المذكورين أعلاه ، فان وجودها في حد ذاته قد لا يكون نافعا ، بل قد يكون ضارا . ومن أهم هذه العناصر تلك الأحكام التي مفادها أن الكفاح من أجل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية مرتبط ارتباطا لا ينفصم بعملية الانفراج ووقف سباق التسلح وتدعيم الثقة والتعاون فيما بين الدول . وازالة العقبات التي خلقتها سياسة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وتعرقل بلوغ البلدان النامية الاستقلال الاقتصادى هي عنصر آخر من هذه العناصر وشرط سياسي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية التقدمية .

٤ - وقال ان مقاصد الاستراتيجية قد حددت بوضوح كاف . فهي تتمثل في تعجيل معدل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وتنويع اقتصاداتها ، وتحسين معدلات التبادل التجارى

Digitized by UNOG Library

الى آخره . والسؤال هو : بأية وسائل وطرائق تتحقق هذه الأهداف ؟ ان من المهم على وجه التحديد أن نعرف لمصلحة أى من فئات السكان سينفذ هذا المشروع أو ذاك ، وأين وكيف توجد الأموال اللازمة .

٥ — واستنادا الى ما قاله الممثل فان لدى اللجنة بالفعل ثروة من المواد المتعلقة بمشكلة الاستراتيجية ، والتي بذلت فيها الجهود من أجل التوصل الى تقييم انتقادى لأسباب الفشل في تحقيق أهداف الاستراتيجية السابقة . وفي عدد من الدراسات ، تُعزى حالات الفشل هذه ، بدرجة كبيرة ، الى مواطن الضعف في وثيقة العقد الثاني ذاتها . ويلاحظ في هذا الصدد أن الاستراتيجية السابقة تنظر بالفعل الى مهام تعزيز النمو الاقتصادى للبلدان النامية دون مراعاة المشاكل الاجتماعية الشديدة الحدة التي تواجهها ؛ وان أهداف ومهام كل بلدان " العالم الثالث " مصاغة دون اعتبار للفروق القائمة بينها ، وان الوثيقة تتسم بمنهج ينحو الى تبسيط الأمور على نحو مبالغ فيه ، وان هناك تقديرا مفرطا لأهمية العوامل الخارجية ، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، في الوقت الذى تولى فيه أهمية غير كافية للأثر السلبي الذى تتركه الأرباح الهائلة التي تجنيها الشركات عبر الوطنية من تجارتها الخارجية على تنمية بلدان " العالم الثالث " . كما ان الصلة بين الاستراتيجية والبرامج الانمائية الوطنية ضعيفة للغاية .

٦ — ثم قال ان نجاح الجهود المبذولة لوضع استراتيجية جديدة يتوقف على مدى تمكن اللجنة من تفادى مواطن الضعف هذه .

٧ — وذكر ان الاستنتاج الحتمي هو ان مركز الثقل في الوثيقة الجديدة يجب أن ينتقل الى أساليب تحقيق الأهداف المبتغاة ؛ وانه يجب تركيز اهتمام خاص على العوامل الداخلية للتنمية ؛ وأنه يجب أن تراعي الاستراتيجية الاختلافات في مستويات التنمية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية .

٨ — وبينما يشارك الاتحاد السوفياتي مشاركة تامة في الاهتمام المتعاظم بالجوانب الاجتماعية للتنمية ، فانه يود أن يؤكد ان هذا النهج لا يمكن تطبيقه على الكفاح ضد الفقر بمعزل عن الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي من شأنها أن تساعد على وضع نهاية لمظاهر التفاوت الاقتصادى والاجتماعي العميق بين مختلف طبقات السكان . وفي هذا الصدد ، فان من المنطقي أن تثور مسألة دور جهاز الدولة . اذ يتطلب دور الدولة المتعاظم حل مشكلة التصنيع ، وحل المشاكل الزراعية ، وتنفيذ سياسة للعلم ، وحل المشاكل التكنولوجية . ومطلوب أيضا أن تتخذ الدولة تدابير واسعة النطاق لتأمين الرقابة على سياسة الاحتكارات عبر الوطنية ، حتى لا تلحق أنشطتها الضرر بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

٩ — وأضاف ان هذا لا يعني بأى حال انه ينبغي أن يُفرض من الخارج على البلدان النامية أى اتجاه اجتماعي — اقتصادى معين أو أى نموذج محدد للتنمية . فمثل هذه السياسة ، بطبيعة الحال ، لا يمكن السماح بها .

Digitized by UNOG Library

١٠ ــ واختتم بيانه بقول ان المسألة ، ببساطة ، تتمثل في أنه ينبغي أن تراعي الاستراتيجية على نحو تام تجربة البلدان النامية ، الاشتراكية وغير الاشتراكية ، التي اضطلعت أو تضطلع بعمليات تحول تقدمية مثل التصنيع والاصلاح الزراعي الديمقراطي والعمل بنظام تخطيط الدولة .

الأرجنتين

١ ــ أعلن ممثل الأرجنتين ان معظم مبادئ وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد هي إما مبادئ سارية بصفة دائمة أو أهداف طويلة الأجل . ولهذا فانه يلزم ، لتنفيذ هذه المبادئ والأهداف أن تحدد لكل منها أرقام مستهدفة كمّية أو زمنية وأن يحدد ما يقابلها من تدابير تتصل بالسياسة العامة تنفذ في غضون السنوات العشر القادمة . وهذا هو الجوهر الأساسي للاستراتيجية . وينبغي للأمانة العامة أن تدخل ، في الوثائق المقبلة ، مزيدا من التفصيلات فيما يتعلق بهذه المسألة الأساسية .

٢ ــ وأضاف قائلا انه لا يقصد بالاستراتيجية الجديدة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد أن يكونا نهجين بديلين لتحقيق التنمية . فكلاهما موجهان لتحقيق هدف واحد . وكلاهما ينطويان على ادخال تغييرات هيكلية ، اما بغرض أن تصبح العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أكثر انصافا ، واما بقصد تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية .

٣ ــ وأعلن ان بلدان أمريكا اللاتينية في اجتماع النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في كاراكاس ، وبعدها مجموعة السبعة والسبعين في أروشا ، قد أدانت مفهومي "استراتيجية الحاجات الأساسية" و "التدرج" على انهما لا يتفقان مطلقا مع احتياجات وأماني البلدان النامية . وقد رفض مفهوم التدرج لأنه يتعارض مع الوحدة الأساسية للعالم النامي . أما بخصوص استراتيجية "الحاجات الأساسية" ، فأسباب الرفض واضحة . وهي ان من غير المقبول أن يكون رد البلدان المتقدمة النمو على المطالب العادلة للبلدان النامية بادخال تغييرات هيكلية ومزيد من العدالة في الساحة الدولية ، هو تقديم وصفات للسياسة الداخلية لتعلمها كيف تحكم بلدانها . فالنقطة الأساسية هنا ، استنادا الى ما قاله الممثل ، ليست التوزيع الداخلي للثروة أو الدخل ، وانما هي التوزيع الدولي للفوائد المستمدة من الاقتصاد العالمي .

٤ ــ وفيما يتعلق بامكانية أن تتضمن الاستراتيجية مؤشرا كميا لقياس درجة التنمية الاجتماعية ، قال ان ذلك لن يكون له ، من حيث المبدأ ، الا منفعة محدودة ، وان الأرجنتين مستعدة مع ذلك لدراسة امكانية توفير مؤشر ليبيّن "نوعية المعيشة" ولتحليل الدور الذي يمكن أن يقوم به مثل هذا المؤشر في الاستراتيجية الجديدة . ويمكن للأمانة العامة أن تزود اللجنة بمساعدة تقنية قيمة في هذه المسألة .

٥ ــ واختتم بيانه بالقول انه ينبغي أن تسهم الاستراتيجية في التمكين من جعل تكافؤ الفرص مزيّة للدول بقدر ما هو مزيّة للأفراد في الدولة الواحدة .

Digitized by UNOG Library

اسبانيـــا

أعلن ممثل اسبانيا ان هناك بعض النقاط الهامة التي تتمثل فيما يلي :

(أ) البحث عن استراتيجية سليمة ، لا للعقد ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ فحسب ، بل ولفترة أطول ، على أن يكون الهدف منها هو تحديد معدلات النمو ومراعاة حاجات البلدان النامية وموقف البلدان المتقدمة النمو ؛

(ب) الحاجة الى أن تحظى الاستراتيجية بتأييد الرأي العام العالمي ، وامكان أن تتمثل هذه الاستراتيجية في ارادة سياسية على التعاون . وكوسيلة لبلوغ تلك الغاية ، يلزم دراسة مشاكل التخلف على نحو واقعي من جانب كل من الشمال والجنوب ، مع تحاشي استخدام هياكل لا تتفق مع الواقع ، . وادراك أن التخلف ، رغم تبدّيه في أحد مظاهره في نصف الكرة الجنوبي ، موجود أيضا في البلدان المتقدمة النمو ؛ والحاجة الملحة الى القضاء على مصادر التبديد الاقتصادى ، الناتجة عن التكديس الزائد عن الحد للأسلحة والحروب الباهظة التكاليف ؛

(ج) عدم كفاية الجهد المبذول حتى الآن من جانب البلدان المتقدمة النمو ، وضـرورة مضاعفتها لجهودها ؛

(د) النظر في الاحتمالات ذات المدى الطويل ، مع وضع التطور المتوقع للجزء الأكبر من البلدان النامية في الاعتبار ؛

(هـ) وضع قائمة بأهداف الاستراتيجية ومراميها (الرفاه العالمي ، والكفاح ضـد أوجـه التخلف ، والرقي الاجتماعي ، واصلاح القطاعات الاقتصادية ، الخ) ، دون أن تغرب عن الأذهان حقيقة أن الانسان هو الشخصية المركزية للحياة على الأرض ؛

(و) حساسية اسبانيا الخاصة تجاه مشاكل التنمية التي تواجهها بلدان أمريكا اللاتينية التي بلغت مستوى متوسطا من التنمية وللحاجة الملحة الى ايجاد حل لهذه المشاكل .

استراليـــا

١ ــ قال ممثل استراليا انه ينبغي أن تمكن المفاوضات اللجنة من أن تعيّن بصورة واقعية الأهداف العامة لعملية التنمية وأكثر الوسائل فعالية للاسراع بتنمية البلدان النامية . وينبغي أن يتـم ذلـك بطريقة تساعد على توزيع فوائد هذه التنمية على أوسع نطاق ممكن . وينبغي أن تهدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الى تحقيق تحسينات في مستويات المعيشة ، على أن تكون هذه التحسينات كبيرة وواسعة الانتشار وقابلة للاستمرار في اطار نظام اقتصادى دولي يتسم بقدر أكبر من الانفتاح والانصاف والتعاون .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ وأضاف انه اذا أريد للاستراتيجية أن تترك انطباعا في الرأى العام وجب أن تكون وثيقة يمكن أن تقرأ وغير مثقلة باشارات الى قرارات سابقة .

٣ ـ وقال انه ينبغي أن يكون للاستراتيجية أثر على راسمي السياسة في الفروع التنفيذية والتشريعية من الحكومة . وستحكم الحكومات عليها بأنها تستحق الدعم والالتزام بها بقدر ما ترى انها تطرح مقترحات واقعية ووثيقة الصلة بالموضوع . بيد ان هذين الشرطين ، الواقعية والصلة الوثيقة بالموضوع ، ليسا موضوعيين . وسيلزم اصدار أحكام سياسية صعبة لدى صياغة نص يقيم بحق توازنا بين مصالح جميع من يعنيهم الأمر .

٤ ـ ومضى قائلا انه سيتحتم على اللجنة لدى صياغة الاستراتيجية أن تكون دائمة اليقظة للحاجة الى أن تتفادى تجاوز الخط غير المرئي الذى يفصل بين المسائل التي يمكن النظر اليها على انها تدخل حقا في اختصاص اللجنة والمسائل التي تخص الحكومات الوطنية . فالأهداف والخطط والسياسات الوطنية هي التي تحدد نجاح جهود التنمية . ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم هذه الجهود .

٥ ـ وأعلن انه بينما تمضي هذه اللجنة في أعمالها فانها ستواجه باستمرار ، لدى مناقشة كل قطاع تقريبا ، مسألة التوازن الواجب اقامته بين المقترحات المتعلقة بالتدابير الداخلية والخارجية . ومن الواضح ان هذه مسألة حساسة ، ولكنها مسألة ينبغي للجنة أن تسلم بها وتسويها .

٦ ـ وأضاف ان كثيرا من المتكلمين أشاروا الى مسألة الترابط . وسمعت اللجنة هذا المصطلح يستخدم في سياقين منفصلين . فعلى حين أشار البعض الى ترابط المسائل ، أكد البعض الآخر على ترابط الدول . وكلتا المجموعتين من المسائل مهمتان . وثمة حاجة الى ابرازهما في الاستراتيجية . ويجب أن تكون الاسقاطات الموضوعة لقطاع ما مرتبطة بالمقترحات والاسقاطات الخاصة بالقطاعات الأخرى . وسيتحتم ايلاء الاعتبار للعلاقات المتشابكة المعقدة القائمة بين الاقتصادات ، وبين البلدان النامية في مختلف مستوياتها الانمائية ، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٧ ـ وفيما يتعلق بالتدابير القطاعية ، قال انه ينبغي منح أولوية عالية للانتاج الزراعي والغذائي ولاتخاذ التدابير في مجالات الطاقة والسكان والعمالة . ثم رحب الممثل بما قاله رئيس مجموعة السبعة والسبعين من ان التنمية عملية لا تتجزأ وان التقدم يجب أن يكون تقدما اقتصاديا واجتماعيا .

٨ ـ واستمر قائلا انه ينبغي أن تعلق أهمية خاصة على الاسهام الذى يمكن أن يقدم على المستوى الاقليمي . ذلك انه ينبغي أن تقوم أى استراتيجية عالمية على أساس الخبرة الاقليمية وأن تعبر عن هذه الخبرة . واستراليا ، بوصفها عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، تتطلع بصورة خاصة الى تقديم المقترحات والأفكار التي تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوضعها حاليا .

٩ ـ وقال ان سجل الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية يشير الى انه قد يكون من غير الواقعي الافراط في تركيز الاهتمام على أهداف محددة ـ سواء كانت زمنية أو

Digitized by UNOG Library

غير زمنية . فالأهداف تكون مفيدة بوصفها مؤشرات تدل على مستوى مستصوب من الأغراض ، ولا ينبغي أن تعلق عليها قيمة أكثر من ذلك . وأضاف قائلا ان الوفد الاسترالي ينظر الى مسألة الأهداف بقدر من الشك ويفضل ألا تعلق عليها أى أهمية حيوية لدى صياغة نص الاستراتيجية .

١٠ ــ وأضاف انه على الرغم من السجل العام المؤسف الى حد ما للاستراتيجية الثانية ، فان عددا من البلدان النامية قد أحرز تقدما طيبا في العقد الماضي . وهناك ما يدعو تماما الى التفاؤل بشأن احتمالات التقدم في الثمانينات . ويبيّن السجل أيضا ان عددا كبيرا من البلدان لم يحرز الا تقدما ضئيلا للغاية في عقد التنمية الماضي . ويتمثل واحد من أهم التحديات في محاولة وضع تدابير للاستراتيجية من شأنها أن تعطي البلدان الفقيرة بارقة أمل في أن تحقق تقدما حقيقيا تتوفر له مقومات الاستمرار .

اكوادور

١ ــ أعلن ممثل اكوادور انه ينبغي أن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاستراتيجية مكملة لبعضها بعضا ، وأن تركز على معدلات نمو أعلى مع زيادة الانتاج ، بغية استيعاب عدد أكبر من الأيدى العاملة ، وأن توجد الهياكل الأساسية الاقتصادية اللازمة للتنمية الداخلية ، وأن تولّد مصادر ادخار للاستثمار وأن تعزز تنويع الصادرات . ولهذا ينبغي أن تكون سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية متماسكة ، وأن تحدد داخل اطار زمني ، وأن توجّه بطريقة متكاملة ومتوازنة نمو تحقيق أهداف البلدان النامية وأولياتها .

٢ ــ ومضى قائلا انه ينبغي أن تهدف الاستراتيجية الى تضييق الهوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، أو بمعنى آخر ، ازالة أوجه الاجحاف الاقتصادية الدولية ، كالتفاوت في شروط التبادل التجارى ، وصعوبة الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، والتقلبات في الأسعار ، وآثار التضخم ، وظهور الاتجاهات الحمائية ، والممارسات التقييدية في نقل التكنولوجيا والموارد الحقيقية .

٣ ــ وقال انه نظرا الى عدم وجود نموذج موحد للتنمية ، فلا يمكن وضع أية صيغة باعتبارها شرطا مسبقا أساسيا للتعاون الدولي . وكل شعب غيور على سيادته ، ينفذ ، من قبل انشاء الأمم المتحدة ، برامج خاصة به للعدالة الاجتماعية . وقد بدأ اكوادور عمليته الثورية في الميدان الاجتماعي في نهاية القرن التاسع عشر ، ويعمل منذ ذلك الوقت على تحسين الظروف المعيشية لفلاحيه وعماله في مواجهة مشاكلهم المتعلقة بالتعليم والصحة والغذاء والسكن والكساء ، وفرصهم في العمل ، مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان وممارسة الحرية . غير انه لا يمكن احراز كل هذا الذى يمثل ، في نهاية الأمر ، العدالة القومية ، على نحو كامل ، ما لم تتحقق العدالة الدولية . ولا يمكن لعالم أن يكون عالم عدل بينما تقوم فيه البلدان الغنية أو الشركات عبر الوطنية بتحديد أسعار ما تشتريه منا وما تبيعنا اياه . وكذلك فمن غير الممكن ارجاع أسباب التضخم الدولى الى البلدان المصدرة

Digitized by UNOG Library

للنفط ، بل ينبغي البحث عن هذه الأسباب في أوجه العجز الوطنية المزمنة في الاقتصادات الرئيسية ، وفي النفقات الباهظة التي تصرف على التسلح ، وفي عدم استقرار العملات .

٤ - غير أنه أضاف يقول ان على الشعوب جميعا أن تشترك في تحقيق وحدة العالم ، لأنها تسافر معا في سفينة واحدة هي كوكبنا الفضائي . ولهذا ينبغي للدول الصناعية ذات الاقتصاد السوقي ، والدول الصناعية في العالم الاشتراكي ، على السواء ، أن تتقاسم الواجب الانساني للتعاون المفتوح مع معظم شعوب العالم الفقيرة ، وهي التي توجد جميعها على مستويات مختلفة من عملية التنمية .

٥ - وأعلن ان هناك عددا من الأسباب التي تدعو الأمم المتحدة الى التطلع بتفاؤل حذر نحو العقد المقبل ، مثل القرار الأخير بانشاء الصندوق المشترك ، وتوافق الآراء الذي تحقق في ثلاث مناسبات في اللجنة الجامعة في الاشهر الثلاثة الأولى من هذا العام مرّة فيما يتعلق بنقل الموارد ، ومرة بشأن النظام الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومرة بشأن مشاكل الزراعة والأغذية .

٦ - وأنهى بيانه بالقول ان ثمة احتمالا بأننا نسير على درب يفضي الى تحقيق نظام دولي أكثر انصافا ، في عقد تنمية حقيقية للبشرية جمعاء .

اندونيسيا

١ - قال ممثل اندونيسيا ان الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تكون بصفة أساسية استمرارا للاستراتيجية الحالية ، على أن تتضمن الدروس المستفادة من الماضي والمفاهيم المتغيرة للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي . ذلك ان هذه المفاهيم المتغيرة للتنمية في البلدان النامية لم تعد تعتبر منتجا جانبيا للتنمية في البلدان المتقدمة النمو ، وينبغي أن تشكل هدفا رئيسيا من أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٢ - وأعلن ان اندونيسيا تشاطر تماما رئيس مجموعة السبعة والسبعين آراءه بشأن الاطار الأساسي للاستراتيجية وأهدافها ومفهومها . ففي المقام الأول ، ينبغي أن تقوم الاستراتيجية الانمائية الدولية على الدعامتين التوأمين ألا وهما الترابط العالمي والاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية . وبالنظر الى ما يتسم به الترابط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حاليا من اختلال ، حيث لا يعود على البلدان النامية سوى نصيب قليل من القيمة المضافة في عمليات الانتاج والتجهيز والتسويق العالمية . ونظرا لعدم الانصاف في طريقة تشغيل نظام النقد الدولي ، فانه ينبغي أن تعالج الاستراتيجية الانمائية الدولية هذه الاختلالات وأن تسعى الى ايجاد ترابط دينمي حقيقي لكي تتاح للبلدان النامية فرصة انمائية متكافئة . وبالنسبة للبلدان النامية يعد مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات مناظرا ومكملا لمفهوم الترابط العالمي الحقيقي هذا . ذلك انه لا يمكن اصلاح اختلال نظام علاقات المركز/الفروع الا عن طريق هذا النوع من التعاون بين البلدان النامية . لذا ، ينبغي أن تشدد الاستراتيجية الانمائية الدولية على أهمية قيام تعاون اقتصادي أوثق فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وبالاضافة الى ذلك ، فان مثل هذا

Digitized by UNOG Library

التعاون يكمل جهود هذه البلدان وييسر التنمية المتبادلة فيما بينها ، فضلا عن انه يساعد البلدان النامية على الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي .

٣ — وفيما يتعلق بمسألة العوامل الخارجية للتنمية قال انه لا يستطيع أحد أن ينكر ما لها من أهمية حيوية في دعم الجهود الوطنية واستكمالها . لذلك فان من المهم تكرار القول بضرورة زيادة تدفق الموارد الخارجية الى البلدان النامية على أساس مستمر وأكثر قابلية للتنبؤ به بل وأكثر ضمانا . كما ان من الأهمية بذات القدر تحسين نظام أسواق السلع الأولية عن طريق البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، بما في ذلك الصندوق المشترك . وان من الضرورى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية اذا أريد سد الثغرات العلمية والتكنولوجية .

٤ — وقال ان ثمة ناحية هامة أخرى هي تنمية موارد الطاقة الجديدة والمتجددة . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تنوّه الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة بالعناصر المحددة للتعاون الدولي في مجال تنمية موارد الطاقة الجديدة ، آخذة في الاعتبار التام الاحتياجات المقبلة للبلدان النامية . وتشمل هذه العناصر جردا لأنشطة البحث ، وأنشطة البحث والاستحداث المنسقة على نطاق العالم وبيانا صريحا للاجراءات الخاصة بتبادل المعلومات وترتيبات التمويل الدولي .

٥ — وتطرق الى مسألة التنمية الاجتماعية فقال ان اندونيسيا توافق على أهمية توزيع فوائد التنمية توزيعا منصفا على جميع فئات السكان ؛ وان هذا النهج قد أصبح يحظى باهتمام رئيسي في خطة التنمية فيها . بيد ان الممثل أشار الى أهمية الجدل حول فرض هذه السياسات الانمائية باعتبارها محاولة لصرف الانتباه عن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . لذلك ، ينبغي أن تؤكد الاستراتيجية الانمائية الدولية من جديد تصميم جميع البلدان على السعي بجد الى ادخال تحسين ، بأسرع ما يمكن ، في مستويات معيشة جميع أفراد الشعب ، على أن تبذل هذه الجهود في اطار الأولويات والخطط والسياسات القصيرة الأجل والطويلة الأجل لكل بلد من البلدان النامية .

٦ — وأضاف انه اذا أريد تحقيق الغاية المنشودة والمتمثلة في معالجة الاختلالات الاقتصادية العالمية الحالية وتضييق الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وجب أن تقوم الاستراتيجية الجديدة على أهداف والتزامات أوضح وأكثر تحديدا وقابلة للقياس كمّيا بدرجة جيدة .

Digitized by UNOG Library

اوروغـــــواى

١ ــ قال ممثل اوروغواى ان بلده يؤيد تأييدا كاملا موقف مجموعة السبعة والسبعين . واعلن انه لابد من استخدام القوة الابداعية لدى الأمم كافة من أجل اقامة عالم أفضل وادخال افكار جـــديدة في الاستراتيجية التي ينبغي ان تمكن البلدان من بلوغ التنمية الكاملة دون تدخل في الشـــؤون الداخلية لأية دولة أخرى .

٢ ــ واستنادا الى ما قاله الممثل فان الاستراتيجية ضرورية ايضا لان اقتصاد العالم مترابـط . فلا يمكن لأية دولة أن تحقق التنمية بينما البلدان الأخرى عاجزة عن ذلك . ويقوم المفهوم الجـديد للترابط على الاعتقاد بانه يتعين ان يتقاسم الجميع القدرة الصناعية للعالم ؛ وان اسواق البـلدان الصناعية ينبغي ان تكون مفتوحة للجميع . ذلك أن النمو في البلدان النامية لازم للحفاظ على السلامة الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو .

٣ ــ وأضاف ان عقبات جديدة ظهرت أمـــام التنمية خلال العقد الحالي ، بحيث استمرت سياسة الحماية في البلدان النامية في الازدياد . وعلاوة على ذلك ، يجب رفض مفهوم " اشباع حاجـــات الانسان الاساسية " باعتباره يسمح بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلدان النامية .

٤ ــ واعلن ان اوروغواى تعلق اهمية كبيرة على وجود" الاسواق المضمونة" التي لايستطيع أى بلد بدونها ان يقلل من البطالة أو أن يقضي عليها . ويجب ان تعامل البلدان النامية معاملة تفضيلية في هـذا المجال، لا على اساس المعاملة بالمثل .

٥ ــ ثم قال ان على البلدان المتقدمة النمو الا تعرقل نقل الصناعة الى البلدان النامية عن طريق "التدابير المالية المحبطة"، فلن تفضي تلك الممارسة الى تحسين حالة العمل في البلدان المتقدمـة النمو .

٦ ــ واعلن ان على البلدان المتقدمة النمو ، ان تتعامل مع البلدان النامية على اساس الدولـة الاكثر رعاية ، وان عليها فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، ان تيسر نقل التكنولوجيا الى البـلدان النامية .

٧ ــ وقال ان الاستراتيجية الجديدة يجب ان تتناول الصلـــة الوثيقـــة بين نزع الســـلاح والتنمية .

باكســـتان

١ ــ ذكر ممثل باكستان انه ينبغي اعداد الاستراتيجية الجديدة مع وضع الهوة المكتسبة في الماضي في الاعتبار. اذ تظهر دراسة استعراضية لعقد السبعينـات ان الهوة التي تفصل بين البـلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد اتسعت من حيث القيمة المطلقة والنسبية ، وانه لم يتم تحقـيق

Digitized by UNOG Library

معظم مرامي وأهداف العقد الثاني للتنمية . وكانت البلدان النامية ، خاصة الأقل نموا والأشد فقرا فيما بينها ، هي التي تأثرت أشد التأثر من جراء الأزمة الاقتصادية الدولية . فقد عانت من انخفاض النمو ، وزيادة وتعاظم عجز موازين المدفوعات ، وارتفاع عبء الديون ، وحالات النقص في الاغذية ، والمعدلات السلبية للتبادل التجارى .

٢ — وقال ان هذا السجل الذى لا تحسد عليه يرجع الى عدم تنفيذ استراتيجية العقد الثاني اذ لم يتم تنفيذ هدف عمليات نقل الموارد ، خاصة الهدف البالغ ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي كمساعدة انمائية رسمية والتدابير في المجالات التجارية ، الواردة في الاستراتيجية . وفي ميدان التجارة ، واجهت البلدان النامية ، في الوقت الذى ظلت فيه على هامش المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ارتفاع مد النزعة الحمائية التي استهدفت بصفة خاصة صادراتها من السلع المصنعة .

٣ — واضاف ان هذا لا يمثل حتى قصة نجاح جزئي أو محدود ولا يمكن ان تكون الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ذريعة للافتقار الى النجاح . والواقع هو ان الأزمة حدثت على وجه الدقة لان احداث التغييرات الاساسية والهيكلية للأزمة أرجئت لفترة أطول من اللازم .

٤ — واعلن ان البلدان النامية تولت المسؤولية الاولية عن التنمية لديها — سواء بصورة فردية او جماعية . كما أنها سعت على الصعيد الدولي الى تحقيق هذه المرامي بالتماس اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . الا انه تعذر عليها احراز تقدم في سبيل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد رغم اجراء سلسلة من المفاوضات وعقد مجموعة من المؤتمرات .

٥ — ثم قال ان استمرار الأزمة الاقتصادية قد يرغم البلدان المتقدمة النمو على ان تدرك ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من مصالح متبادلة .

٦ — وأضاف أنه ينبغي النظر الى الترابط نظرة دينامية .

٧ — ومضى الى القول ان من الجلي أن هناك التقاء بين المصالح واشتراكا في المرامي التي يجب أن تسعى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الى تحقيقها معا في تعديل الهياكل والمؤسسات التي تنظم الاقتصاد العالمي كي تضمن سير النظام الاقتصادى الدولي بصورة اكثر انصافا وفعالية على حد سواء . واعلن الممثل ان خلاصة القول هي انه يجب على الجميع ان يقوموا معا باعادة تنظيم اولوياتهم والا اخفقوا ان هم عملوا منفردين على تحقيق اهداف منفصلة وضيقة .

٨ — واضاف ان تعزيز اقتصادات البلدان النامية تعزيزا ملموسا مع احداث زيادة كبيرة في قوتها الشرائية قد يكون امرا لابد منه لتحقيق انتعاش اقتصادى عالمي مستقر وثابت في السنوات المقبلة . لذلك يتعين تحويل التركيز الى تدابير تتوخى ايجاد نمو في الطلب الفعلي وتعزيزه في العالم النامي ، مما يحفز بدوره الاقتصاد العالمي في مجموعه .

Digitized by UNOG Library

٩ ـ بيد انه قال انه لا يمكن تحقيق معدل تنمية اعلى دون ما يلازم ذلك من زيادة في الصناعة ، والزراعة ، والصادرات والواردات ، ومعدلات التبادل التجارى ، وتدفق الموارد بالقيم الحقيقية وكذلك تدفقات التكنولوجيا الى البلدان النامية . وفي كل من هذه المجالات المرجوة ، ستتعين صياغة برام أعلى بكثير من برامي العقد الراهن . اذ ينبغي أن يكون المعدل المستهدف للنمو في الناتج القومي الاجمالي للعقد القادم بكثير الهدف المحدد للعقد الثاني للتنمية .

١٠ ـ ومضى الى القول انه لابد من استخدام الاستراتيجية الجديدة استخداما صريحا كأداة للتنفيذ التدريجي للنظام الاقتصادى الدولي الجديد . ويجب أن تشتمل على اجراء اصلاح مؤسسي وهيكلي للنظام العالمي .

١١ ـ واستدرك قائلا انه ليس بوسع احسن الاستراتيجيات صياغة ان تستجيب للامانى والحاجات العالمية ما لم تعقد التزامات مناظرة ومحددة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء بالاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الاستراتيجية . ويجب على الحكومات الاعضاء التي تؤيد الاستراتيجية ان تؤيد ايضا مراميها التنفيذية تأييدا صادقا وبدون تحفظ .

١٢ ـ واعلن ان الابتكارات ، وخاصة ذات الصفة المؤسسية والهيكلية منها ، هي الاصعب انجازا ، ومع ذلك فهي ذات اهمية حاسمة . ويجب ان تجسد الاستراتيجية برنامجا فعالا ومحددا زمنيا من أجل ازالة جميع الحواجز التعريفية وغير التعريفية امام صادرات البلدان النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٥ . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، توصي باكستان بعقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية مكرسة للمشاكل التجارية لدى البلدان النامية في اقرب وقت ممكن وفي اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

١٣ ـ ثم ذكر الممثل ضرورة اجراء اصلاح شامل للنظام النقدى الدولي ، بما في ذلك تطوير نظام متماسك وفعال للتعاون المالي من اجل التنمية ، وقال ان هذا النظام يجب ان يكفل تدفق الموارد تدفقا كافيا على اساس مستقر وطويل الاجل ومضمون الى البلدان النامية ، خاصة البلدان الأقل نموا والأشد فقرا فيما بينها ، بمعدلات تتناظر مع حاجاتها الانمائية .

البرتغال

١ ـ قال ممثل البرتغال ، في معرض اشارته الى الحاجة الى عملية اعادة تفكير اساسية في مسألة التنمية برمتها ، انه لابد ان يسلم المرء ، عند دراسة فشل عقدى التنمية السابقين ، بأن أكبر سبب منفرد لذلك الفشل ، الى جانب الاسباب القوية الاخرى ، قد يتمثل في وجود مفهوم زائف للتنمية نابع من نظريات اقتصادية في مجال الانتاج عفى عليها الزمن وجامدة نحت الى قصر التنمية على مجرد زيادة الانتاج الاقتصادى ، بدلا من اعتبار التنمية عملية ثقافية يشكل النمو جزءا من اجزائها .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ وأضاف ان التنمية ، بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد ، تعمل أهدافها على خدمة البشرية عن طريق اطلاق امكاناتها الخلاقة وتمكينها من تحقيق حاجاتها المادية والروحية ، تكون بذلك وسيلة ، وينبغي تقييمها على هذا الاساس . لذا ينبغي ان تصبح التنمية عملية باطنية النمو بدرجة اكبر ، لا تفرضها عناصر خارجية ولا مراكز اتخاذ القرارات المفرقة في البيروقراطية . فهي تتطلب اشتراكا اكثر نشاطا من جانب الشعوب ذاتها ، سواء على مستوى اتخاذ القرارات او خلال التنفيذ . ولما كانت التنمية تستهدف المجتمع برمته ، فينبغي ان تتقبل الانماط واساليب الحياة التي حافظت على التماسك الوطني وحفظت الهوية الثقافية .

٣ ـ ومضى الى القول ان التنمية يجب ان تهدف الى تحقيق الحاجات بدلا من تحقيق زيادات مجردة في الانتاج . ومن ثم فان نوعا من التنمية موجه نحو زيادة الطلب والاستهلاك سيكون في كثير من الحالات هو الاستراتيجية المناسبة . ولابد ان تسلم التنمية ايضا بالحاجة الى اجراء تغييرات مؤسسية وادارية تفضي الى ازالة العقبات التي تعترض طريق التحرير الكامل للسكان ، بما يمكنهم من الاشتراك بصورة مباشرة في عملية التنمية ، بما في ذلك المشاركة المنصفة في التمتع بثمار التقدم .

٤ ـ ثم اعرب عن رأى الحكومة البرتغالية في ان تقرير الاجتماع الاخير للجنة التنمية الاجتماعية ينبغي ان يمثل عنصرا هاما في مداولات اللجنة . وفي هذا الشأن ، تؤكد البرتغال من جديد الحاجة الملحة الى تنفيذ اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤)) والحاجة الى ان تتمثل احكامه في الاستراتيجية الجديدة بصورة كاملة .

٥ ـ وشدد الممثل على ان الاعتماد على الذات ، وهو من الدعامات الرئيسية للتنمية ، مفهوم يتعين ان يعطي معنى ملموسا وان يصبح قابلا للتنفيذ . وقال انه يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على بعض العوامل المتصلة بالأمر واولها الاتكال على الموارد الطبيعية والبشرية المحلية وعلى افضل ما توفره بيئة البلد الثقافية والطبيعية من انواع التنمية ، ومن هنا تبرز اهمية متغيرات مثل الطاقة وانتاج الاغذية .

٦ ـ واضاف ان ثاني هذه العوامل هو النهوض بصورة نشطة بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، عن طريق وسائل مثل ايجاد صور تكامل جديدة واكثر مرونة ، وانشاء شركات متعددة الجنسية . وقد يترتب على هذا العامل ايضا القيام بعملية انتقائية لفصل الروابط في بعض المجالات ، وقدر من اعادة توجيه الانتاج الى السوق الداخلية .

٧ ـ اما العامل الثالث فقال انه اختيار المزيج الصحيح من التكنولوجيات التي تناسب البيئة الثقافية ومراحل التنمية . وقد تدعو الحاجة في بعض الحالات الى التكنولوجيا المستوردة ، وقد يلزم في حالات اخرى تعزيز البحث المحلي الذى يفضي الى تكنولوجيات مستحدثة او مستنبطة . وفوق كل شيء ، ثمة اولوية ، من حيث الاعتماد على الذات ، لبناء قدرة على التقييم والاختيار .

٨ ـ وثمة عامل رابع ذو اهمية اساسية هو اختيار طريق الطاقة . وينبغي التشديد على الحاجة الى البحث والى استخدام مصادر طاقة جديدة ومتجددة وكذلك على حقيقة انه لم يتم ادراك الطاقة النووية ، نظرا لعوامل كثيرة منها الشكوك المحيطة باستخدامها ، في نطاق مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المقرر عقده عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

٩ ـ واضاف قائلا انه ينبغي كذلك تعزيز الاعتماد على الذات ، لا على الصعيدين الوطني والجماعي فحسب ، بل وعلى الصعيدين الوسيط والفردى ايضا ، عن طريق حفز التنظيمات المجتمعية وحركات الكوادر الاساسية وعن طريق التعليم .

١٠ ـ وتناول الممثل التعاون من اجل التنمية ، فقال ان من المطلوب قيام العاملين في هذا المشروع العلمي بالمشاركة فيه مشاركة تامة . ويمكن تحقيق ذلك اذا وضع نظام مرحلي للحقوق والواجبات ، على مستويات عديدة .

١١ ـ وأما على الصعيد الدولي ، فقال أنه لابد من ظهور النظام الاقتصادى الدولي الجديد الى حيز الوجود ليجلب معه نوعا جديدا وأكثر انصافا من العلاقات فيما بين الدول. غير أنه يتعين أن تكمل أنظمة داخلية جديدة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وسيترتب على هذا ، بالنسبة الى بعض البلدان ، القيام ، في اطار خططها الموضوعة على الصعيد الوطني ومع احترام سيادتها ، باتخاذ بعض التدابير التي تستهدف التنفيذ الوطني لاعلان التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي (قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤)) . وسيلزم وضع سياسات منها تلك التي تستهدف تنشيط الوسط الريفي ، كتدابير التنمية الاقليمية . وبالنسبة الى البلدان الاخرى ، يمكن ان يتكون المقابل الداخلي من تدابير تساعدها ، في الواقع ، على التغلب على عللها الهيكلية الحالية . ويمكن ان تشمل تلك التدابير تغييرات في الهيكل الانتاجي وتدابير تستهدف تجنب النزعة الحمائية ، او تشمل دراسة متأنية لنوع من النمو يتسم بقدر اكبر من الانتقائية وتشجيع التوجيه نحو اساليب للحياة لا يكون الاستهلاك والتبذير فيها على هذه الدرجة من الانتشار .

١٢ ـ واختتم بيانه بالقول ان الامم المتحدة تحتاج الى **بصيرة** ثاقبة وهي تضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، فذلك سيعطي وجهة مفيدة للجهود التي ستتبع في الاستراتيجية لعقد الثمانينات وما بعده ، وهي الجهود التي ينبغي ان تقوم على ادراك الوحدة العضوية للبشر ، مما يجعلها تدعو الى الاضطلاع بالمسؤوليات والالتزامات المشتركة على اساس عالمي حقيقي .

بلغاريا

١ ـ قال ممثل بلغاريا ان بلده يقدر كل التقدير الحاجة الى وضع استراتيجية جديدة من شأنها ان تؤدى الى الاسراع بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية للبلدان النامية . ولكنه ينبغي ، نظرا الى ما تتسم به المشاكل التي يجب ان تدرس في الاستراتيجية الجديدة من طابع صعب معقد ، وكذلك نظرا الى وفرة عدد الاهداف والمصالح الاقتصادية لكل بلد من البلدان ، ابداء بعض الشكوك حول فعالية الاستراتيجية اذا هي لم تسمح باعطاء مكان مناسب للاحكام التقدمية الاساسية المنصوص عليها في وثائق الامم المتحدة المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٢ ـ واضاف انه ينبغي ان تركز الاستراتيجية الجديدة على جميع العناصر الايجابية في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية (قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) و ٣٢٧١ (د-٢٩)) . وينبغي ان يشكل تنفيذ الاحكام التنموية المنصوص عليها في تلك الوثائق وغيرها من وثائق الامم المتحدة الاساس الذى تقوم عليه الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وفي هذا الصدد ، ينبغي ايلاء الاعتبار الاول لتعزيز الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية وتوسيع نطاق سيادتها الوطنية على مواردها الطبيعية .

٣ - ثم قال انه ينبغي ان يكون من بين الاهداف الهامة للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وضع قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية تضمن للبلدان النامية الحماية من الاستغلال ومن التدخل في شؤونها الداخلية . وان عدم ايراد نص عن تنفيذ تدابير عملية للقضاء على بقايا الاستعمار والسياسات الاستعمارية الجديدة للحكام السابقين للبلدان النامية ، سيكون من المثالب الكبيرة في الاستراتيجية .

٤ - واعلن ان الاستراتيجية الجديدة يجب ان تعزز تأكيد وصقل مبادئ وآليات التخطيط في الاقتصادات الوطنية ، وان تتضمن اتخاذ تدابير عملية تقوم على اساس الخطط الوطنية للبلدان النامية . ومما له اهمية خاصة في اعداد الاستراتيجية الا يسمح بقصر المسائل على مجرد تعداد للمؤشرات النوعية ، بل ينبغي ان تكون الوثيقة الجديدة برنامجا عاما للاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع التقدمي التي يمكن تنفيذها على المستويين الوطني والدولي بغية ايجاد حل ناجح لأخطر المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية ذات الاهمية العالمية .

٥ - ومضى قائلا أنه اذا وضع في الاعتبار ان النمو الاقتصادى لايؤدى في جميع الحالات الى تحسين الاحوال الاجتماعية لجميع افراد المجتمع ، فانه يصبح من المهم ان توجه نتائج التنمية الاقتصادية المتصورة في الاستراتيجية نحو حل المشاكل الاجتماعية ، وأولا وقبل كل شيء نحو تحسين مستوى معيشة الشعب العامل ورفاهه .

٦ - واعلن ان مما له اهمية حاسمة بالنسبة الى التنفيذ الناجح لبرامج التنمية ، تعبئة الموارد والجهود الداخلية وكذلك التعاون المتبادل فيما بين البلدان النامية على المستويين الاقليمي والدولي .

٧ - وقال ان احدى المهام البالغة الاهمية للعقد الانمائي الثالث تتمثل في ضرورة اجتذاب اعداد اكبر من السكان للاشتراك في حل المشاكل الملحة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وينبغي ان يولى الاهتمام الواجب للاستخدام الفعال للموارد البشرية في القوى الانتاجية الوطنية المتزايدة لتحقيق معدلات اعلى من النمو الاقتصادى .

٨ - واختتم بيانه بالقول ان من الضرورى ايلاء اعتبار واقعي لحقيقة ان اى استراتيجية انمائية او برنامج انمائي سيظل ، في كثير من النواحي ، مجرد حبر على ورق ما دام العالم لم ينقذ بعد من خطر الحرب والعدوان وسباق التسلح المستمر . فوقف سباق التسلح واتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح هما امران لهما أهمية كبيرة ليس لتعزيز السلم والامن الدولي ، بل أيضا للنمو

Digitized by UNOG Library

بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية لجميع البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية . ولا يمكن ان يكون هناك شك في ان النفقات الهائلة غير المنتجة التي تبدد على التسلح هي احتياطي هام يمكن ، بل ويجب ، ان يستخدم جزء كبير منه في اغراض التنمية .

بنغـــــلاديش

١ ـ قال ممثل بنغلاديش انه على الرغم من ان الخبرة المكتسبة من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني قد عززت مقدرة المجتمع العالمي على تحديد المشاكل الاساسية وادراكها ، فانها قد كشفت ايضا بصورة مؤلمة ان الاستراتيجية لا توفر الحل الحقيقي لمشاكل الفقر الجماعي والبطالة الجماعية او للقضاء على أوجه التفاوت في ما بين الدول وفي داخلها . وقال أنه يرى ان الحلول المؤقتة والتدابير العلاجية قصيرة الأجل التي يتم التوصل اليها بعد مفاوضات مطولة بشكل يدعو الى اليأس يقصد بها اساسا الابقاء على نظام خاطئ في حد ذاته ، وتنحو الى ادامة اوجه عدم التكافؤ في النظام الموجود حاليا . وهذا هو السبب في أن وفدها قد قدّم في منتصف العقد العالمي لاجراء عملية اعادة تشكيل كاملة للعلاقات الاقتصادية العالمية .

٢ ـ واضاف انه يجب ان تستفيد الاستراتيجية الانمائية الجديدة من مقررات المجتمع الدولي في دورات واجتماعات الجمعية العامة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي مؤتمرات الامم المتحدة المختلفة ، وبصفة خاصة المقررات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٣ ـ واعلن ان العناصر التالية يجب ان تشكل جزءا من اى خطة عالمية : اولها ، تلبية الحاجات البشرية الاساسية للسكان ، وبصفة خاصة في اشد البلدان فقرا ، عن طريق القضاء على الفقر والجوع والمرض والأميّة ، وثانيها ، تسخير وتعبئة الموارد البشرية الضخمة ، وبصفة خاصة موارد البلدان النامية ، للاغراض الانتاجية ؛ وثالثها ، تغيير الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلدان النامية ، مع التأكيد بصفة خاصة على التنمية الزراعية والريفية عن طريق ادخال مزيد من اللامركزية على مستوى القاعدة لكفالة اوسع اشتراك في عملية صنع القرارات .

٤ ـ وقال ان العنصر الرابع هو ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على الاكتفاء الذاتي الفردى والجماعي عن طريق زيادة التعاون في الميدان الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والعنصر الخامس هو تركيز اهتمام خاص وكاف على دور ومركز المرأة وعلى اشتراكها الكامل في عملية التنمية الوطنية وصنع القرارات ؛ والعنصر السادس هو القضاء على الاستخدام التبديدى للموارد ، بما في ذلك نفقات التسلح المتصاعدة ؛ والعنصر السابع هو استخدام العلم والتكنولوجيا في تحديد واختيار وادارة التكنولوجيا في المستقبل وانشاء المؤسسات المناسبة للتكنولوجيا المحلية ، ونقل العمليات التكنولوجية الملائمة .

٥ ـ ومضى قائلا ان العنصر الثامن هو اعادة تحديد السياسات الدولية المنظمة للنقل الحقيقي للموارد مع ايلاء اهتمام خاص لحاجات اقل البلدان نموا وأشد البلدان النامية تأثرا . ومن بين

Digitized by UNOG Library

التدابير التي تتطلب استكشافا لتدفق الموارد ، استغلال موارد قاع البحار . والعنصر التاسع هو تحسين الحصيلة التصديرية التي يمكن للبلدان النامية ان تحققها عن طريق توسيع نطاق التجارة فيما بينها ، وكذلك زيادة امكانية وصولها الى اسواق البلدان المتقدمة النمو عن طريق التخفيف التدريجي من الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، وتسهيل دخول السلع نصف المصنعة .

٦ — ثم قال ان العنصر العاشر والأخير هو زيادة توافر المواد الغذائية وتسهيل الحصول عليها ، عن طريق التغيير الهيكلي والابداع التكنولوجي المناسبين . وستكون هناك حاجة ايضا الى توسيع نطاق التعاون الدولي في ميدان موارد الطاقة عن طريق كل من التدابير المتعلقة بالسياسة العامة والترتيبات المؤسسية .

بولنـدا

١ — قال ممثل بولندا انه ينبغي ان ترتبط الاستراتيجية ارتباطا وثيقا بتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . واعلن انه لم يحرز سوى تقدم يذكر في النمو الاجتماعي — الاقتصادي للبلدان النامية خلال العقدين الماضيين ، ولذلك ينبغي ان تكفل الخطوط العامة للاستراتيجية الجديدة تنفيذ الاحكام التدريجية للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد (قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦)) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القرار ٣٢٨١ (د — ٢٩)) ، واعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (القرار ٢٥٤٢ (د — ٢٤)) ، من بين وثائق اخرى .

٢ — واضاف ان التصنيع هو القوة الرئيسية في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اى دولة ، وفي اية مرحلة من مراحل نموها . وينبغي ان تشدد سياسات التصنيع على تعبئة الموارد الديمقراطية وتعزيز القطاع العام والنهوض بالحركة التعاونية والتقيد بمبدأ التوزيع العادل للدخل وغيره من المبادئ الاساسية .

٣ — وأعلن ان عملية التصنيع مستحيلة دون القيام باصلاحات اجتماعية — اقتصادية تقدمية ، بما في ذلك ممارسة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية . وذكر الممثل ان التعجيل بالتقدم الاقتصادي يعتمد على ادخال اصلاحات اجتماعية في كل بلد معني . وينبغي ايجاد نظام تخطيط حسن التنظيم لتحديد تلك القطاعات من الاقتصاد الوطني التي ينبغي تنميتها ، وتحديد مدى تلك التنمية . وينبغي ان تصحب التخطيط السليم تدابير لتأمين توفير التعليم والتدريب في فروع الاقتصاد الوطني التي تحدد أنها ذات أهمية أساسية .

٤ — ومضى يقول ان تنفيذ تلك الاهداف سيحدث تحسنا في التعاون على الصعيد العالمي ، وينبغي ان يقوم التعاون الاقتصادي الدولي على الشمول ، والمساواة ، واحترام السيادة الوطنية ، والاستقلال الاقتصادي ، وعدم التمييز .

Digitized by UNOG Library

٥ — ولان التجارة العالمية تمثل عاملا اقتصاديا خارجيا اساسيا ، اعرب الممثل عن مشاطرته التامة للرأى الذى أبدى أثناء المناقشة والقائل بأن نشاط المجتمع الدولي في المستقبل ينبغي ان يعنى بصورة أكبر بتحرير التجارة ، والقضاء على جميع أشكال التمييز ، ووقف النزعة الحمائية في التجارة . ويمكن ان يؤدى الاستخدام الأشمل للاتفاقات التجارية طويلة الأجل الى تحقيق الاستقرار في مستوى العائد التجارى وفي حصيلة الصادرات .

٦ — واختتم كلمته بالقول ان حل تلك المشاكل يدعو الى قيام جميع الدول ببذل جهود متضافرة ، بصرف النظر عن النظام الاجتماعي والموقع الجغرافي والحجم والامكانات العلمية ، وتنوع الخلفيات الثقافية ، وان الظروف التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية تشمل وجود مناخ من التعايش والانفراج ، واحراز تقدم في نزع السلاح .

تركيا

١ — قال ممثل تركيا انه لا يمكن لاية استراتيجية انمائية الا ان تكون معيارية ، والهدف المعيارى الرئيسي هو تغيير البنية القائمة واقامة عدالة عالمية . ومن ثم ينبغي لهذه الاستراتيجية ان تهدف اساسا الى تضييق الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية من حيث الدخل بمعدل النصف ، اى من نسبة ١٢ الى ١ الى نسبة ٦ الى ١ ، وذلك بحلول نهاية هذا القرن . وينبغي استكمال النمو السنوى للناتج القومي الاجمالي ، بوصفه هدفا اجماليا ، بعدد من المؤشرات الاجتماعية البسيطة والفعالة في الوقت ذاته . وهذا الهدف الاجمالي المتعلق بالناتج القومي الاجمالي ، والذى يمثل في حد ذاته تغييرات هيكلية بعيدة المدى على المستوى العالمي ، يقتضي ضمنا ادخال اصلاحات هيكلية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ينبغي أن تشكل الاساس لهذه الاستراتيجية .

٢ — واضاف انه ينبغي توجيه كل الجهود نحو تغيير الواقع الراهن الذى يستند الى علاقات قائمة بين المركز والمحيط الخارجي . كما ينبغي تصور نظام عالمي ينبثق عنه نظامان فرعيان يتألفان من البلدان النامية والبلدان الصناعية ، على التوالي .

٣ — ثم اعلن ان النظام الفرعي الصناعي هو المسيطر في هذا النظام العالمي . وعليه يتوقف نمو النظام الفرعي النامي . وبعد ان شهدت البلدان الصناعية في العقد السابق معدلات نمو عالية بالمقاييس التاريخية ، دخلت هذه البلدان فترة انتعاش واهن في اعقاب أسوأ انتكاس في تاريخها منذ عام ١٩٣٠ . وتشير كل التحليلات المنظورية الاخيرة الى ان انتعاش هذه البلدان قد يطول أمده حتى منتصف الثمانينات من هذا القرن ، وانه من المرجح ان يعقب ذلك عهد من النمو البطيء . ومن ثم ، يبدو انه حتى نسبة نمو اجمالي الناتج القومي البالغة ٣٫٩ في المائة هي نسبة عالية الى حد ما ، على الاقل فيما يتعلق بالفترة الممتدة حتى منتصف الثمانينات من هذا القرن . وثمة قيود اقتصادية واجتماعية ومادية كبيرة تعوق حدوث نمو ذى معدل عال في البلدان الصناعية . بيد أن القيد الاقتصادى الرئيسي

Digitized by UNOG Library

في البلدان الصناعية في العقد القادم سيتمثل في ضعف الطلب والعجز في الاستثمارات . وهذه الظاهرة العميقة الجذور تفسر كون السبب الكامن وراء المصاعب الحالية ذا طابع هيكلي وليس ذا طابع دورى . وتميل البلدان الصناعية في مواجهة هذه المصاعب الى الاقلال من عوامل الشك والتعرض للمخاطر بالحد من الترابط فحسب . وتواجه هذه البلدان مأزق العمل بقواعد حماية الصناعات المتدهورة دون الاضرار بحرية التجارة .

٤ ـ واضاف انه يمكن للبلدان المتقدمة النمو ، من الناحية الافتراضية ، ان تزيد طلبها عن طريق اتخاذ تدابير داخلية ودون تنفيذ أية تغييرات هيكلية . ولكن الخيارات المتاحة في هذا الصدد لا تتمشى مع الكفاءة الاقتصادية . ولذلك يتوقع لطلب البلدان النامية من الواردات ان يلعب في المستقبل دورا مطردا لاهمية في اداء البلدان الصناعية من حيث النمو . وهذا يدعو بدوره الى نقل الموارد على نطاق كبير الى البلدان النامية والى تطويع هيكلي متزامن في البلدان المتقدمة النمو . ويمكن انجاز التغيير الهيكلي على افضل وجه في ظل ظروف النمو ذى المعدلات العالية . بيد ان التناقض يتمثل في انه يتعين على البلدان المتقدمة النمو ان تحقق هذه التغييرات في اطار عملية نمو بطيء . والنمو البطيء ليس متناقضا بالضرورة مع كفاءة الاقتصاد . والواقع ان على البلدان ان تسعى الى الكفاءة الاقتصادية بمزيد من الدأب لان البديل أسوأ . وسيحدد نجاح البلدان الصناعية في تنفيذ التغييرات الهيكلية ما اذا كان النظام الاقتصادى الدولي سيصبح نظاما تكامليا حقا قائما على تقسيم دولي فعال للعمل او نظاما مجزأ قائما على اساس نماذج انمائية ذات اكتفاء ذاتي .

٥ ـ ثم قال انه رغم ان النمو السكاني في البلدان النامية قد يتباطأ قليلا ، فان القوة العاملة ستستمر في الزيادة . كذلك فان العجز الغذائي سيفرض بشكل متزايد عبئا ثقيلا على وضع ميزان المدفوعات في هذه البلدان الذى يتسم بالصعوبة بالفعل . ومن ناحية اخرى ، تمثل التجارة الدولية والوصول الى اسواق رأس المال العاملين المجهولين الرئيسيين اللذين تواجههما البلدان النامية المتوسطة الدخل ، في الوقت الذى يمكن ان تكون المعونة هي القيد الاساسي الذى تعاني منه البلدان النامية المنخفضة الدخل .

٦ ـ واعلن ان معدل النمو في البلدان النامية يتوقف على مستوى الاستثمار ، الذى يرتبط بدوره بالواردات . واذا افترضنا ان تدابير التكييف الهيكلي في البلدان الصناعية قد نفذت على نحو فعال بكل معنى الكلمة ، فان افتراضات النمو ذى المعدلات العالية في البلدان النامية تتطلب رغم ذلك زيادات ضخمة في المدخرات الوطنية . وينبغي ان توجه السياسات الداخلية لهذه البلدان ، بل وهياكل اقتصاداتها في مجموعها ايضا ، نحو زيادة المدخرات ، التي هي ضرورة لتحقيق نمو يتسم بالاعتماد على الذات .

٧ ـ أما تضييق الفجوة في الدخل بمعدل النصف ، فهو هدف بعيد المدى ، ورغم ذلك ، فانه ليس من الممكن او من المستحب بلوغ هذا الهدف دون انجاز الاصلاحات الهيكلية الداخلية لتمكين كل السكان من الاشتراك في عملية تحقيق النمو .

Digitized by UNOG Library

٨ - وقال ان النهج الذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٣/١٩٣ يستهدف ان تكون الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة مصممة بحيث تنهض بتنمية البلدان النامية في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٩ - واضاف انه ليس كافيا تحديد ارقام اجمالية كمية بوصفها اهدافا ، فعلى المرء بالضرورة ان يحدد معدلات النمو الاجمالية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء . بيد انه يتعين ان يستكمل المرء هذه المعدلات بأهداف محددة تتخذ شكل تغيير هيكلي يتمشى مع النهج الاساسي للنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٠ - ومن الممكن ان يكون الهدف المهيمن للاستراتيجية الانمائية الدولية هو تنمية البلدان النامية من خلال التقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد عن طريق تغيير الهياكل الدولية .

١١ - واعلن انه يتعين على اللجنة ان يكون لديها سيناريو معيارى وحيد ، قائم على الاهداف والافتراضات المعيارية ، ذلك انه يتعين ان يوضع للبلدان الصناعية افتراض قائم على النمو البطيء ، ويكون في كل الحالات أبطأ مما ارتأت الامانة العامة . اما بالنسبة الى البلدان النامية ، فيتخذ معدل عال للنمو كهدف معيارى ، ويتعين ان يسير السيناريو في اتجاه تنازلي مع معدلات الادخار والاستثمار المطلوبة في البلدان النامية والتي سيتم تحديدها . وبطبيعة الحال ، فان هذه المعدلات هي التي ستحدد احجام الانتاج من المصنوعات اللازمة للتصدير ، وكذلك عمليات التطويع الهيكلي في انماط الناتج والاستهلاك .

١٢ - وقال ان الاهداف الموضوعة للبلدان النامية سوف تتمثل في شكل اهداف مقابلة وتحدد سياسات البلدان الصناعية . وفي هذا الصدد ، تبدو عملية التطويع الفعال هدفا اساسيا . وسيحدد الفرق بين الموارد المتاحة لدى البلدان النامية والموارد المطلوبة للاستيراد والاستثمار مستوى الموارد المالية المطلوبة . ولذلك ، سيلزم مرة اخرى وضع هدف معيارى للمساعدة الانمائية الرسمية .

١٣ - غير انه سيتم تأمين جزء من الموارد الحقيقية من الاسواق الدولية لرأس المال . والنظام النقدى الدولي ، والاستثمار الدولي ، وعن طريق تحسين معدلات التبادل التجارى لصالح البلدان النامية بوصفها متغيرات مستقلة . وهذا يقتضي تنفيذ جانب رئيسي آخر من جوانب السيناريو ، ألا وهو التغيير الهيكلي الدولي .

١٤ - وقال ان مثل هذا السيناريو المعيارى الوحيد سيتيح اجراء تحليلات للحساسية من اجل تقييم التنفيذ ولاختبار اهم المتغيرات التي تؤثر على التنمية . وحيث انه سيفترض لبلدان المتقدمة النمو معدلا للنمو يقل كثيرا عن الاداء السابق ، فان هذا السيناريو سيمثل الاساس الادنى لتنمية البلدان النامية . ورغم ذلك ، فان السيناريو لن يستبعد احتمال وجود مستويات اعلى لنمو البلدان الصناعية ، وهو احتمال يمكن ان يؤدى الى اجراء تنقيح افضل . ومن المستصوب في هذا الصدد ان يؤذن للامانة العامة باقامة اتصالات مع امانات البلدان الصناعية بوجه خاص .

Digitized by UNOG Library

تشيكوسلوفاكيا

١ - قال ممثل تشيكوسلوفاكيا انه ينبغي أن تكون الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة شاملة وان تعكس الترابط بين الأحوال الخارجية والداخلية للتنمية . وينبغي أن تكون ديباجة الاستراتيجية قد أخذت في الحسبان بالفعل المبادئ التالية .

٢ - أولا ، أن تملي الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة الاعتبار الواجب للاطار الأعم للتنمية الاقتصادية والأحوال السياسية الدولية ، وضمان السلم والانفراج الدولي ونزع السلاح . ويمثل ضمان السلم أهم الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويؤثر تقدم عملية الانفراج الدولي تأثيرا ملحوظا على أحوال التعاون الاقتصادى الدولي ، وكذلك على امكانيات تنمية البلدان النامية نفسها . ومن شأن وقف سباق التسلح والافراج عن الموارد الموفرة على هذا النحو ان يسهما اسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وليس هناك شك في أن تنمية [illegible] اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مجال نزع السلاح التي قدمت في هيئات الأمم المتحدة سيسهم اسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف .

٣ - وقال انه ينبغي ، ثانيا ، أن تقوم الاستراتيجية الجديدة على أساس مجموعة التدابير المتفق عليها دوليا ، وبصفة خاصة على أساس المبادئ والمقترحات التقدمية الواردة في الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٨١ (د - ٢٩)) ، وغيرهما من القرارات التقدمية التي اتخذت في اطار الأمم المتحدة .

٤ - ثم قال انه ما لم تجر عملية اعادة تشكيل أساسية لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، الذى تمتد جذوره الى الماضي الاستعمارى والذى لايزال يخدم في المقام الاول مصالح البلدان الاستعمارية والاحتكارات الدولية ، فلن يكون باستطاعة البلدان النامية في مجموعها ان تخلص نفسها من عبء الخسائر التي نتجت عن استغلال مواردها البشرية والطبيعية ، وان تحقق أهداف تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية ، وان تحتل مكانتها على قدم المساواة مع البلدان الأخرى في اطار النظام الاقتصادى العالمي .

٥ - وأضاف انه ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية الجديدة مجملا بمقترحات الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي ستؤدى على نحو فعال للغاية الى تنمية اقتصادية سريعة ، والى تعزيز الاستقلال الاقتصادى ، وحل أكثر المشاكل الحاحا في البلدان النامية مثل مشاكل البطالة والجوع وسوء التغذية . وأعلن ممثل تشيكوسلوفاكيا انه عندما توضع في الاعتبار مثلا الأهداف المنصوص عليها في اعلان ليما أو مسألة حل مشكلة الغذاء ، يصبح واضحا حينئذ مدى ضرورة تغيير مركز البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تغييرا جذريا وضرورة سير نمو اقتصاداتها وكذلك تغييراتها الهيكلية بخطى أسرع مما كانت تسير عليه الآن .

٦ - ومضى قائلا انه لا يمكن تنفيذ هذه المهمة دون اجراء تغييرات داخلية هامة في البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية نفسها . ذلك أنه اذا أريد تحقيق درجة أعلى من تعبئة الموارد الداخلية ، التي ستسعى البلدان النامية الى جعلها أساسا لتنميتها في المقام الأول ، والاسراع بتنفيذ التغييرات الهيكلية ، فانه سيكون من الضرورى بصفة خاصة تعزيز القطاع العام لتشجيع التصنيع وتعميق أنشطة التخطيط وادخال اصلاحات زراعية تقدمية وغير ذلك من التغييرات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تضمن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والسيطرة على أنشطة الشركات عبر الوطنية .

٧ ـ ورابعا ، قال انه حيث أن الاستراتيجية الجديدة ستشمل أهدافا مثل هدف اجراء تغييرات عميقة الأثر في هيكل الانتاج ، هذا الى جانب الهدف الذى حدّد في اعلان ليما بزيادة نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي الى ٢٥ في المائة قبل عام ٢٠٠٠ ، فلا بد من النظر فيما اذا كان ينبغي أن تدرج استراتيجية الثمانينات في اطار أعمّ للمناظير الانمائية حتى نهاية هذا القرن .

٨ ـ وخامسا ، أعلن أن من الضرورى ، لدى اعداد استراتيجية انمائية جديدة ، الانطلاق من تقييم شامل للأسباب الحقيقية للصعوبات والعراقيل التي تقف في سبيل تنمية البلدان النامية والتعاون الاقتصادى الدولي . فالاستعمار والتمييز العنصرى وجميع أشكال الاستعمار الجديد تشكّل العقبات الرئيسية أمام تنمية البلدان النامية وتهديدا خطيرا للسلم العالمي والهدوء الدولي . أما التضخم ، وانهيار النظام النقدى ، والأزمة الدورية ، والفوضى التي تسود التجارة الدولية ، فهي نواتج الرأسمالية وهي تنتقل الآن الى البلدان النامية مسبّبة لها أضرارا جسيمة .

٩ ـ واختتم بيانه بالقول أنه من الصعب قبول فكرة " الترابط " بين البلدان أو مجموعات البلدان ، التي ينبغي أن تنطلق منها الاستراتيجية الجديدة . فهي تشير في الواقع الى الجهد الذى يرمي الى الابقاء على الوضع الراهن ، وتعني عدم الانصاف في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الذى يتّسم باعتماد البلدان النامية في النواحي التجارية والمالية والتكنولوجية وغيرها على البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا . ومما له أهميته في اقامة علاقات تتسم بالتعاون المتبادل بين شركاء متكافئين ، أن يتم بصورة جذرية تغيير اشتراك البلدان النامية في التقسيم الدولي للعمل ، والقضاء على الأشكال الاستعمارية والاستعمارية الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي تنفيذ مبادئ تقدمية فيما يتعلق باعادة تشكيل كامل مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة والديمقراطية والنفع المتبادل .

تونس (باسم مجموعة السبعة والسبعين)

١ ـ أعلن ممثل تونس أن اللجنة حظيت بالاستفادة من توجيهات واضحة ، وان كانت ذات طابع عام بالضرورة ، أصدرتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة في القرار ٣٣/١٩٣ واعتمدتها بلا تحفّظ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٢ - وقال ان على اعضاء اللجنة لذلك أن يتبعوا بدقة هذه التوجيهات التي توضح الطريق وتحدد المفاهيم التي تقوم عليها الاستراتيجية وترسم الغايات والاهداف الشاملة وتحدد المجالات الرئيسية التي تقتضي اتخاذ التدابير اللازمة .

٣ - وأضاف ان خلف عملية اعداد الاستراتيجية يكمن القلق البالغ الذى أعربت عنه الجمعية العامة لأن

" أوجه الاجحاف والاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية قد وسعت الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وانها تمثل عقبات رئيسية أمام التنمية في البلدان النامية وتؤثر تأثيرا ضارا على العلاقات الدولية وعلى تعزيز السلم والأمن العالميين " .

٤ - ومضى قائلا ان الواقع ان عدم تطبيق غالبية البلدان المتقدمة النمو للتدابير التي توصي بها الاستراتيجية الدولية للعقد الثاني ليس بغريب عن هذه الحالة . وينبغي على اللجنة استخلاص الاستنتاجات التي تفرض نفسها نتيجة لفشل - وهذا هو ، كما قال الممثل ، فعلا - العقد الثاني والعقد السابق له وبصورة عامة المفاوضات الدولية التي جرت منذ عام ١٩٧٠ . وأهم استنتاج هو أن انصاف التدابير ، والقرارات غير المحددة والسطحية والمتفرقة التي كثيرا ما يصاحبها العديد من التحفظات لا تؤدى الى النتائج المرجوة . واذا ما قنعت اللجنة بهذه القرارات فانها لن تكون على مستوى المهمة المناطة بها . كما انها لن ترقى الى هذا المستوى اذا حصرت نفسها في اطار الحقائق الموجودة وهي حقائق مجحفة وغير مرضية . وما يجب هو العمل بحيث تصبح التدابير الواجب ادخالها في الاستراتيجية الجديدة كسبا هاما من شأنه ان يؤدى الى تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وهذا هو السبب الذى أوضحت الجمعية العامة من أجله في الفقرة ١ من الجزء الاول من قرارها ٣٣/٩٣ ان الاستراتيجية يجب " ان تصاغ في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد وان تكون موجهة نحو تحقيق أهدافه " وهذا هو الاطار العام للاستراتيجية الجديدة.

٥ - وبهذا يفهم المرء ، استنادا الى ما قاله ممثل تونس ، بصورة أفضل لماذا رأت الجمعية العامة أن من واجبها ان تؤكد وجوب تصميم الاستراتيجية الجديدة بكيفية تجعلها تنهض بتنمية البلدان النامية نظرا الى أن هذه البلدان هي ضحايا وجوه الاختلال والقصور التي يعاني منها النظام الاقتصادى الدولي الحالي . وفي رأى الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١ من الجزء الاول من قرارها ٣٣/٩٣ ان الاستراتيجية ينبغي ان تكون " مشروعا ضخما يشترك فيه المجتمع الدولي بأسره لتعزيز التعاون الدولي من أجل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء وان تحدد غايات وأهداف من أجل التعجيل بتنمية البلدان النامية ... " وكما جاء في الفقرة ٢ " تأمين اشتراكها اشتراكا منصفا وتاما وفعالا في صياغة وتنفيذ جميع القرارات في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي " . وهذا هو سبب وجود الاستراتيجية الجديدة ، كما انه أيضا الهدف العام الذى ينبغي أن ننشده .

٦ - وأعلن أن الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ترى أن التنمية لا تتجزأ وأن التقدم يجب أن يكون اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد . وكما قال ممثل تونس ، فان الدول الأعضاء في

Digitized by UNOG Library

المجموعة على استعداد لقبول ادراج توصيات في الاستراتيجية الجديدة ، كما حدث في الاستراتيجية الحالية ، ترمي الى دعم التنمية البشرية والاجتماعية في الوقت نفسه الذى تدعم فيه التنمية الاقتصادية. الا انها سوف تصر على ان تتم صياغة هذه التوصيات في ظل احترام سيادتها التي قدم معظمها تضحيات جسيمة من أجل استعادتها ، وفي اطار السياسة الوطنية .

٧ - ومضى قائلا انه لا يمكن ان يتوقف انجاز الهدف العام ، وهو تعزيز تنمية البلدان النامية ، على تطور الحالة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو . وان التمادى فى تأكيد العكس يعني انكار سبب وجود هذه الاستراتيجية ذاته . وهذا لا يعني تجاهل الصعاب الاقتصادية التي قد تنجم بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو ؛ الا ان لدى هذه البلدان الحيز الكافي والوسائل اللازمة للتغلب على هذه الصعاب كما برهنت على ذلك في العديد من المناسبات .

٨ - وقال انه يصعب الاعتقاد ، في الوقت ذاته ، بأنه ليس في وسع هذه البلدان ، مع توفر الارادة السياسية اللازمة ، دعم جهودها لصالح البلدان النامية في اطار اعادة التشكيل الضرورية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٩ - واعلن ان المرجو الى حد بعيد ، في نفس السياق وفي اطار مفهوم الترابط ، أن تعترف البلدان المتقدمة النمو بضرورة تغيير عاداتها الاستهلاكية للموارد المحدودة للكرة الأرضية تغييرا أساسيا .

١٠ - وقال ان مفهوم الترابط ذاته ، يفترض مسبقا ان تقدم جميع البلدان مساهمتها الفعالة لتحسين البيئة السياسية الدولية . ان هذا الأمر لا غنى عنه لرفاه الجميع وخاصة لتنمية البلدان النامية . وكرر الممثل من جانبه الاعراب عن اقتناعه بأن الاستراتيجية الجديدة يجب أن تضع في الاعتبار تماما أن الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والفصل العنصرى والتمييز العنصرى وجميع أشكال العدوان والاحتلال الاجنبيين تمثل عقبات رئيسية في طريق تحرر البلدان النامية وتنميتها الاقتصادية . وأكد أيضا الرابطة القائمة بين التنمية ونزع السلاح .

١١ - وأضاف ان الجمعية العامة أوصت بعدد من الأهداف المحددة والقطاعية بغية تحقيق الهدف العام المنشود ألا وهو دعم تنمية البلدان النامية .

١٢ - وقال انه يرى أن الهدف المحدد الأساسي هو زيادة متوسط معدل النمو الأدنى للناتج الوطني الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية كافة .

١٣ - وقال ان مجموعة السبعة والسبعين ترى ، في الواقع ، ان من واجب المجتمع الدولي أن يمكن جميع البلدان النامية من تحقيق حد أدنى لمعدل نمو شامل يتفق والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعترف بأنه لا غنى عنها .

١٤ - ومضى يقول انه ينبغي لتحقيق هذه النتيجة ، دراسة أهداف قطاعية شاملة ، كما يجب النص على تدابير عامة . بيد انه نظرا الى أن أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية وأشد البلدان تأثرا تواجه مشاكل خطيرة خاصة ، فان من الاهمية بمكان ، أن ترمي

Digitized by UNOG Library

الاستراتيجية الى اتخاذ تدابير محددة لمساعدة هذه البلدان على انهاء هذه المشاكل بغية تمكينها من بلوغ الهدف العام للنمو ، مثلها في ذلك مثل جميع البلدان النامية الأخرى . ويجب أن تولى الاستراتيجية الجديدة أيضا اهتماما خاصا جدا لأكثر المشاكل الحاحا التي تواجهها أقل البلدان نموا بالتدهور الحالة في تلك البلدان .

١٥ — ومن ناحية أخرى قال ان التقارير الواردة من مختلف اللجان الاقليمية ، يمكن أن تظهر جوانب خاصة ومشاكل محددة واحتياجات واضحة يجب وضعها في الاعتبار في ضوء الهدف نفسه .

١٦ — ثم أعلن أن مجموعة السبعة والسبعين تعترف كل الاعتراف ، لذلك ، بالحقائق السائدة بين اعضائها وتقترح ايلاءها الاعتبار الواجب . ولكنها تتمسك قبل كل شيء بوحدتها التي لا تخفى على أحد مبرراتها التاريخية والسياسية وخاصة الاقتصادية . وتطلب من الأطراف الأخرى احترام ارادتها في هذا الصدد حيث انه ليس من مصلحة الحوار والتعاون الدولي الاضرار بهذه الوحدة .

١٧ — ومضى ممثل تونس قائلا انه من الواضح ان معدل نمو البلدان النامية يجب أن يتجاوز المعدل البالغ ٦ في المائة الذي حدد للاستراتيجية الحالية . ويجب عند وضعه ان تؤخذ في الاعتبار ضرورة تأمين مستوى نمو كاف لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد من البلدان النامية من ناحية ، والعمل ، من ناحية أخرى ، على تخفيض التفاوت الموجود بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو خلال العقد القادم تخفيضا ملحوظا في مجال متوسطات الدخول السنوية بغية القضاء على هذا التفاوت في نهاية المطاف .

١٨ — واكد ان متوسط معدل النمو السنوي للناتج الوطني الاجمالي الحقيقي للبلدان النامية الذي سيحدد للعقد الثاني يجب ان يؤدي الى معدلات نمو متوسطة محددة والى التوسع الضروري لاهم عناصر دخولها الوطنية ولأهم قطاعات اقتصادها . وسوف تقدم مجموعتنا في الوقت المناسب مقترحات واقعية في هذا الصدد .

١٩ — ثم قال ان هذه المقترحات التي ستكون متوازنة ستضع في الاعتبار الحسابات التي سبق اجراؤها وتشمل جميع هذه العناصر والقطاعات وخاصة الانتاج الصناعي والزراعي ، والتصدير ، ونقل الموارد ، والمسائل النقدية ، والهيكل الأساسي ، والعمالة ، وكذلك التنمية البشرية والاجتماعية والمشاكل التي تنفرد بها الفئات الخاصة في البلدان النامية .

٢٠ — وينبغي كذلك توجيه الاهتمام الى ضرورة الاقتراب من الهدف الذي حدده مؤتمر التنمية الصناعية الذي عقد في ليما ، وايلاء أهمية مماثلة لضرورة تنمية الانتاج الزراعي لكي يرقى الى المستوى المطلوب .

٢١ — وأخيرا ، أعلن ممثل تونس أن الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين تقبل ، عن طيب خاطر ، امكانية أخذ المنظور الطويل الأجل في الاعتبار عند تحديد بعض الأهداف . الا ان هذه الاهداف وما قد يترتب عليها من تدابير سياسية يجب ، استنادا الى ما قاله ، أن تصاغ بالضرورة وفقا لجدول زمني يستمر عشر سنوات لكي تسمح بالتخطيط المتوسط الأجل .

Digitized by UNOG Library

٢٢ — وقال ان البلدان النامية ستواصل الاعتماد أولا على مواردها الذاتية لتحقيق هذه الأهداف وهي طبعا على استعداد للاعتراف في النص المتعلق بالاستراتيجية الجديدة بمسؤوليتها في هذا الصدد . ولم تتردد هذه الدول في أن تفعل ذلك في الاستراتيجية الحالية ، وقدمت الدليل على انها قادرة على الالتزام بتعهدها ازاء شعوبها وازاء المجتمع الدولي . وعلى الرغم من النقص الصارخ في المعونة الخارجية وعدم وجود تدابير أساسية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، بذلت هذه البلدان جهودا تستحق التقدير واتخذت في بعض الحالات خطوات جديرة بالثناء على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٣ — وقال ايضا انه سيجرى الاستمرار في بذل هذه الجهود ، وذلك باجراء الاصلاحات اللازمة عندما ترى الحكومات انها لازمة ، وبزيادة حصة الادخار الداخلي تدريجيا في تمويل التنمية وتأمين التوازن اللازم بين مختلف قطاعات التنمية .

٢٤ — وأضاف أنه سيجرى في الوقت نفسه تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني بين تلك البلدان ، وأن الاستراتيجية يجب ان تضع ذلك في الاعتبار وتدرس التدابير الواجب اتخاذها على المستوى الدولي لتأييد جهودنا .

٢٥ — واستدرك قائلا أنه ينبغي ان يكون واضحا أن جهود البلدان النامية وحدها لن تكفي سواء كانت فردية أو جماعية لتأمين نجاح الاستراتيجية الجديدة . ويجب أن تشكل الجهود المطلوبة من البلدان المتقدمة النمو الموضوع الاساسي للأهداف التي ستحدد .

٢٦ — وأعلن أنه يجب أيضا ان تتركز التدابير التي يتوقع اتخاذها للمساعدة على تحقيق أهداف محددة وقطاعية حول هذا الموضوع الرئيسي . وتود مجموعة السبعة والسبعين في هذا الصدد الاشارة الى أن الجمعية العامة قررت في الفقرة ١٠ من الجزء الاول من قرارها ٣٣/١٩٣ أنه ينبغي للاستراتيجية الجديدة ان تتضمن التزامات متفقا عليها من قبل جميع البلدان معبّرا عنها في اطار كمّي أو اطار زمني أو بكليهما .

٢٧ — واستنادا الى ما قاله ممثل تونس فانه لا المجتمع الدولي ولا البلدان النامية في حاجة الى اعلان حسن نوايا اضافي . فالحاجة تتطلب التزامات حازمة . ومع أن من المسلّم به ان بعض البلدان النامية تواجه حاليا بعض الصعاب الّا أن هذه الصعاب يجب ألا تحول دون اتخاذ مثل هذه الالتزامات لفترة لا تتجاوز عشر سنوات .

٢٨ — وقال أنه من السابق للأوان البدء في تحديد التدابير اللازمة بدقة . بل يجب انتظار انتهاء جولات المفاوضات الجارية . وعندما يحين الوقت سيصبح من المناسب النظر في وسائل ادماج نتائج المؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد في صياغة الاستراتيجية . ويجب ألا يكون هذا الادماج مجرد كلام معاد أو مجرد تدبير شكلي ولكنه يجب أن يضع في الاعتبار الطابع الخاص للاستراتيجية وضرورة العمل بصورة مستمرة لاحراز مزيد من التقدم بغية تعزيز التنمية والتعاون الدولي .

Digitized by UNOG Library

٢٩ - واعلن ان مجموعة السبعة والسبعين ترى من ناحية اخرى ، انه ينبغي انشاء آلية ملائمة لتأمين النظر في التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية الجديدة . ويأمل أعضاء المجموعة في أن تكون هذه الآلية أكثر فعالية من تلك التي أنشأتها الاستراتيجية الحالية .

٣٠ - واضاف ان المجموعة تشارك الأطراف الأخرى في البلدان المتقدمة النمو الرغبة في تأمين تعبئة الرأى العام ، خاصة في هذه البلدان ، بغية تحقيق الأهداف والغايات والتدابير السياسية المدرجة في الاستراتيجية الجديدة . ويجب أن تنص هذه على تدابير فعالة لهذا الغرض . ويجب أن يوضح أن الاستراتيجية لا تقوم على الاحسان ولكن على التضامن وينبغي أن تعرض على هذا النحو للرأى العالمي في كل مكان من العالم .

٣١ - واختتم ممثل تونس بيانه بالقول ان البلدان المتقدمة النمو عندما تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية تخدم قضية الاستقرار والسلم في العالم وتؤمن المحافظة على رخاء هذه البلدان . وينبغي بعد اعتماد الاستراتيجية والالتزامات الضرورية التي يجب أن تضمنها ، تعبئة الرأى العالمي حول هذا المفهوم القائم على تبادل المصالح . ومسؤولية حكومات البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدد كبيرة . وعلى منظومة الأمم المتحدة أيضا أن تعزز دورها في هذا المجال وتحسنه . ومن المؤكد انه سيكون في وسع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات الدولية معا أن تركز انتباه العالم على الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث محررا انعدام السلام وأن تجعلها تستأثر بفكر وعمل جميع أصحاب النوايا الحسنة .

جامايكا

١ - شدد ممثل جامايكا على أهمية بروز حركة تدل على التصميم من جانب البلدان النامية ، وترمي الى اقامة مجموعة علاقات جديدة في المجال الاقتصادى ، مما يكفل لهذه البلدان التحرك من موقفها التقليدى القائم على التبعية للبلدان الصناعية الى موقف تستطيع فيه ان تسهم اسهاما تاما ومنصفا في النشاط العالمي . وهذه الحركة التي ترمي الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد تتمشى وعملية انهاء الاستعمار بوصفها القوة السياسية الرئيسية في هذا القرن .

٢ - وقال انه مع ان من المسلم به ان هذه التغييرات لن تأتي بين عشية وضحاها ، فان البلدان النامية على حق في الشعور بالاحباط العميق وخيبة الأمل ازاء عدم احراز تقدم في هذه المسألة . لذلك ابتلي المجتمع الدولي في الوقت الحاضر بيأس عميم ازاء الصعوبات العميقة الجذور في طريقة أداء الاقتصاد العالمي .

٣ - واضاف ان الاستراتيجية يجب أن تكون أداة لنقل المجتمع العالمي الى الأمام على طريق يفضي الى اقامة مجتمع عادل ومنصف ، وينبغي ان تكون أساسية وبعيدة الأثر . ولا بد من التذكير بالعبارات الافتتاحية للاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ـ ٦)) ، لانها تمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية ، وهو هدف ينبغي أن يكون أساسا لها .

Digitized by UNOG Library

٤ - ثم اعلن ان وفد جامايكا يود ان يقدم آراءه بشأن العلاقة بين الاستراتيجية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقال ان عملية التنمية يجب أن تقوم على تحليل الموارد والظروف والمشاكل التي تشغل بال المجتمع . ولا بد ان يؤدي ذلك الى تحديد الغايات الشاملة وطبيعة المجتمع الذي يعسى الانسان الى اقامته . وينبغي وضع الخطوط العريضة لسياسات محددة وصياغة برامج ومشاريع ذات أهداف وجداول زمنية ملائمة . كما ينبغي وضع نظم فعالة لرصد وتقييم التقدم .

٥ - وقال ان الاستراتيجية الانمائية الدولية يجب أن تكون أداة لاعطاء توجيه ودفع نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ولتحقيق قدر أكبر من الدقة في هذه العملية وجعلها أحسن تناسقا وأكثر توازنا . ويقتضي بلوغ هذه الغايات تحقيق نمو كبير في اقتصادات البلدان النامية ، وتعزيز امكان اشتراكها في النشاط الاقتصادي العالمي الى حد كبير . لذلك ينبغي ان تتوخى الاستراتيجية تعزيز النظام الاقتصادي الدولي بأسره وجعله أكثر استقرارا ودينمية ، وان تؤمن تضييق الهوة في الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

٦ - وأعلن ان الاستراتيجية يجب أن تتطرق بصورة مباشرة الى تنفيذ اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يتمثل موضوعه الرئيسي في اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وازالة العقبات ومواطن الاجحاف .

٧ - ومن ثم وجب أن تولي الاستراتيجية اهتماما خاصا لقضايا مثل تحقيق قدر أكبر من الانصاف في التجارة الدولية ، وامكانية الوصول الى الأسواق ، والتصنيع ، وتوزيع العمل الدولي ، ونقل الموارد ، وضرورة وضع اطار أكثر فعالية للتعاون المالي الدولي .

٨ - وقال ان احد مجالات الاهتمام الرئيسية في الاستراتيجية يجب أن يكون هو الاعتماد الجماعي على الذات من جانب البلدان النامية ، وهو ما يمكن تعزيزه عن طريق التعاون الاقتصادي فيما بين هذه الدول ذاتها . اذ لابد أن يحدث تعزيز هذا التعاون آثارا عميقة على اقتصادات البلدان النامية بل وعلى وضع جميع البلدان والنظام ككل . كما ينبغي ايلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نموا .

٩ - واعلن ممثل جامايكا ان من الصواب توقع قيام جميع البلدان ببذل جهود مجددة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها . ونرجو ان يتم التسليم بالحقائق السياسية واحترام مبدأ السيادة . ويأمل وفد جامايكا أيضا في بذل جهود لاجتناب حالات التبسيط المفرط التي كثيرا ما رافقت محاولات تحليل مشاكل البلدان النامية ووضع الحلول لها . اما ما يسمى بنهج " الاحتياجات الأساسية " فقد وفى بالغرض المفيد المتمثل في اعادة تركيز الانتباه على ما ينبغي أن يكون هدفا رئيسيا للجهود الانمائية ، والواقع أن من الخطأ الاعتقاد أن هذا النهج يمكن أن يشكل استراتيجية انمائية .

١٠ - اما بالنسبة الى البلدان النامية فقال ان النمو الاقتصادي السليم يعتبر شرطا مسبقا لتوفير الموارد المطلوبة اذا أريد بلوغ الأهداف النهائية للتنمية . وان ضرورة اشتراك جميع قطاعات المجتمعات في عملية التنمية وتوزيع فوائدها توزيعا منصفا مع التركيز على احتياجات القطاعات الأكثر عوزا

Digitized by UNOG Library

من مجتمعات هذه البلدان لا تعدو أن تكون دلالة على أهمية الأخذ بنهج شامل ومتكامل للتنمية بدلا من نهج يهتم أساسا بناحية واحدة من المسألة ، حتى ولو كانت ناحية هامة .

١١ - ثم اعلن ان تنمية النسمة ما يقابله من توزيع أصبحت الموضوع الرئيسي للتنمية ، وهي تشكل تنمية هامة في الاستراتيجية . والسؤال الذى يواجه البلدان النامية هو كيف يمكنها الاستمرار في اقامة مجتمع عادل والسير قدما في عملية التوزيع ، علاوة على عملية وضع الأسس اللازمة لاقتصاد يستطيع توفير الخدمات والفرص اللازمة . وعلى كل مجتمع أن يجد حلا يناسبه لهذه المعضلة . لذا وجب أن تتصدى الاستراتيجية بطريقة صريحة وبناءة لهذه القضايا من أجل مساعدة البلدان النامية التي لا مفر لها من مواجهة هذه المشاكل .

١٢ - وقال انه في حين تسلم البلدان النامية بأنه ينبغي عليها توليد قدر كبير من الجهد والموارد اللازمة لتنميتها الا ان قيدا خطيرا سيوضع على احتمالات تنميتها الداخلية ما لم تتم اعادة تشكيل النظام الاقتصادى العالمي .

١٣ - ومضى قائلا ان المجتمع الدولي فشل في ايجاد وسائل فعالة لكبح جماح سباق التسلح . لذلك ينبغي أن تولي الاستراتيجية اهتماما خاصا لهذه المشكلة لكي يتسنى في نهاية المطاف ضمان تخصيص قدر أكبر من الموارد للسلم والأمن الرفاه الاجتماعي للانسانية .

١٤ - وأعلن أن من بين أسباب عدم احراز تقدم في المفاوضات والمناقشات المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد أن القضية لم تصبح جزءا من الحوار العام في بلدان كثيرة أو جزءا من العملية السياسية بالمعنى الواسع . فالجمهور ، وخاصة جمهور البلدان النامية ، لا يعرف تماما ما يدور في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل .

١٥ - ولذلك ينبغي ان تطرح قضايا الانصاف والترابط العالميين ، بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة ، على الجمهور في جميع البلدان الممثلة في الامم المتحدة ، كما ينبغي شرح الجهود الواجب بذلها والمخاطر التي ستبرز اذا لم تبذل هذه الجهود ، والفوائد التي ستنجم . ومن ثم وجب اتخاذ خطوات محددة في اعداد الاستراتيجية وتنفيذها لاثارة اهتمام الجمهور بجميع جوانب هذه القضية .

الجزائر

١ - أعلن ممثل الجزائر أن السياق الاقتصادى الدولي الذى اعتمدت فيه الاستراتيجية الانمائية الدولية الثانية ، عام ١٩٧٠ لم يعد هو السياق نفسه ، ولكنه أضاف انه لابد من التسليم بأن النظام الذى كان سائدا آنذاك لم يتطور بتاتا وأن مظاهر وجوده أبرز الآن من ذى قبل .

٢ - وقال انه أصبح واضحا فعلا ان العوائق التي تعترض سبيل التنمية نتجت أساسا عن استمرار هياكل السيطرة والتبعية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية . والواقع ان الهياكل الاقتصادية لغالبية بلدان العالم الثالث قد وجهت في كثير من الأحيان لتلبية احتياجات النمو الاقتصادى للبلدان المتقدمة النمو لا لسد احتياجات سكان البلدان النامية ذاتها .

Digitized by UNOG Library

٣ — وأضاف ان هذا يعني بعبارة أخرى، أن الانفتاح على الخارج وتفكك الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في عدد من البلدان النامية وعدم مواءمتها ، وبالتالي الصعاب التي تواجهها هذه البلدان في سبيل اعادة توجيه اقتصاداتها وفقا للاحتياجات الداخلية ، ليست سوى ظواهر عارضة ونتائج ثانوية ناجمة عن آليات التبادل غير المتكافئ .

٤ — ولذلك يؤكد الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ـ ٦)) أهمية اجراء اصلاحات عميقة لهياكل العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية . وهذه الأهمية التي اعترف بها الجميع، يجب أن تكون في البعد الجديد والرئيسي للاستراتيجية المقبلة.

٥ — وقال اند بينما يستند العنصر المركزى للاستراتيجية الدولية الانمائية الثانية في الواقع على الافتراض الضمني بأن انتقال التوسع الاقتصادى للبلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية سيتم في اطار النظام القائم بواسطة أجهزة التجارة ، ونقل التكنولوجيا ، وتمويل التنمية ، تركز النصوص المتعلقة بالنظام الجديد أولا ، على ضرورة اتخاذ تدابير ترمي الى الاقلال من التبعية الاقتصادية المفرطة التي تعاني منها البلدان النامية .

٦ — ولذلك فان هدف الاستراتيجية لن يتحقق الا اذا أدى الى تحقيق فعلي لأهداف البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وتحسين شروط التبادل التجارى للبلدان النامية ، والى اصلاح ملائم للنظام النقدى الدولي واعادة تنظيم التقسيم الدولي الحالي للعمل في مجال الانتاج الصناعي .

٧ — ومن ناحية اخرى ، قال ان تدوين العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أمر أساسي خاصة في مجال أنشطة الشركات عبر الوطنية والممارسات الاقتصادية التقييدية ، ويجب أن يدخل في استراتيجية العقد المقبل بمعناها العريض .

٨ — وأضاف أن التدابير المماثلة لتلك الواردة في الاستراتيجية الحالية ، سواء كانت تتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية أو بالمعاملة التفضيلية في مجال التجارة والتكنولوجيا وحتى اذا كانت ذات طابع اضافي ، تظل ضرورية نظرا للاختلال القائم بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

٩ — وأعلن أن هذا هو الاطار العام الذى يجب أن تعد فيه الاستراتيجية الثالثة. وتتمثل المهمة الرئيسية في اعطاء مضمون تنفيذى لأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وتلك مهمة سياسية بمعنى أنها لا تقوم على أساس الاستقراء من الاتجاهات السابقة وانما تنطلق من المتطلبات الانمائية للبلدان النامية من حيث اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

١٠ — وأضاف أن التنمية الحقيقية تقتضي أيضا اجراء تغييرات من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء .

١١ — وقال انه لا بد من أن يعاد النظر في خطط النمو القائمة على أساس الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية من أجل زيادة التنمية. وهذا يعني بصورة اكثر تحديدا أن من واجب البلدان المتقدمة النمو أن تضطلع باجراء تغييرات جذرية في هياكلها للانتاج والاستهلاك وطريقتها في تخصيص الموارد البشرية والمادية واستخدامها .

Digitized by UNOG Library

١٢ — ومضى يقول انه يتعين على البلدان النامية ان تجرى اصلاحات هيكلية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفقا للخصائص المميزة لكل منها . ويجب أن يشكل الجانب الاجتماعي للتنمية عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الحكومية وأن ينعكس في الخطط الوطنية للتنمية .

١٣ — وقال انه ينبغي مع ذلك ، مراعاة لمبدأ حرية كل دولة في اختيار نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى تريده ، ألا تقترح الاستراتيجية نموذجا محددا للتنمية بل أن تقتصر على وضع المبادئ التوجيهية لكي تكون هذه المبادئ أساسا للسياسة السيادية للحكومات .

Digitized by UNOG Library

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

١ - قال ممثل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان الاستراتيجية ينبغي ألا تكتفي بمجرد تعداد المؤشرات الكمية ، بل ان تكون برنامجا عاما لتدابير تقدمية سياسية واجتماعية واقتصادية يمكن ان تنفذ على المستويين الوطني والدولي بغرض حل اخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم . ومن ثم فانها يجب أن توضع على اساس تقييمات عملية للمناخ السياسي الدولي والتقدم المحرز في التنمية ؛ ويجب ان تعنى بالمستقبل وان تحتوى على مؤشرات موثوق بها وأهداف محددة ووسائل لتحقيقها .

٢ - وأضاف ان استراتيجية العقد التالي ينبغي ان تشمل ، بالتأكيد ، أحكاما بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد وفقا للمصالح الأساسية للبلدان النامية ، وبصفة خاصة وفقا لأحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) و ٣٢٨١ (د-٢٩)).

٣ - وأعلن انه ينبغي ، لدى وضع الاستراتيجية ، ايلاء اهتمام خاص لتحديد الأهداف التي تشمل العوامل الانمائية الداخلية والخارجية .

٤ - ومضى قائلا انه كما تبين الخبرة المكتسبة من التنمية العالمية ، فان مما له أهميته أن يكفل ، على الصعيد الوطني ومع مراعاة الحالة الخاصة بكل بلد ، تنفيذ تدابير مثل اجراء الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق ؛ وادخال تحسينات في تشريعات الميزانية والضرائب لتحقيق التغيير الجذرى لنظام توزيع الثروة الوطنية بغرض خدمة مصالح الجماهير العاملة ؛ وانشاء وتعزيز قطاعات اقتصادية تابعة للدولة وأخرى تعاونية ؛ وادخال مبادئ التخطيط في الادارة الاقتصادية ؛ وانشاء وتنمية فروع وطنية حيوية للصناعة كمصدر موثوق به لجمع الموارد ؛ ووضع تشريعات فعالة لتنظيم أنشطة رأس المال الخاص الأجنبي ؛ واتخاذ تدابير قوية لمنع تدفق رأس المال الى الخارج ؛ وتنظيم تدريب الملاكات الوطنية ذات المؤهلات العالية ؛ واتخاذ تدابير لمكافحة "استنزاف الأدمغة" ؛ والأخذ بأسلوب التخطيط الحكومي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

٥ - واعلن انه ينبغي ان يكون من بين التدابير المحددة المتخذة على المستوى المتعدد الأطراف ما يلي :

(أ) تدابير تكفل تدفق التجارة على نحو مطرد يقيم في المقام الأول على أساس المساواة في الحقوق وعدم التمييز والنفع المتبادل . وفي هذا المجال ، يجب أن تحل ، على سبيل الأولوية ، مشاكل التسعير وتنظيم سوق المواد الخام وتجهيز ونقل المواد الخام وكذلك مشاكل التمويل ؛

(ب) تدابير للنهوض بتصنيع البلدان النامية . وينبغي أن ترمي هذه التدابير ، بصفة خاصة ، الى توسيع نطاق الاسواق أمام سلع البلدان النامية والحصول على التكنولوجيا المتقدمة واستخدامها ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) اعادة التشكيل الجذرى لنظام النقد الدولي بحيث تسهل ، بدلا من أن تعرقل ، التنمية المعجل بها للبلدان النامية .

٦ - ومع ذلك قال ان هذه التدابير وغيرها من التدابير الاخرى الممكنة في اطار الاستراتيجية الجديدة لن تحقق النتائج المرجوة منها الا اذا وضعت هذه الاستراتيجية على أساس مفاهيم انمائية سليمة من الناحية العلمية وتتفق مع المصالح الحقيقية للجماهير العريضة في البلدان النامية. فمكافحة التضخم مثلا عن طريق تخفيض معدل التنمية الاقتصادية سيؤدى حتما الى الركود في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

٧ - ثم قال ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لا يمكنه أن يؤيد النظرية القائلة بأن تطوير الزراعة هو الطريق الوحيد الموثوق به للاسراع بتنمية البلدان النامية وانه ينبغي أن يكون الاتجاه الرئيسي الذى تسلكه هذه البلدان في الثمانينات ذلك ان هذا النهج لن يؤدى الا الى تنمية من جانب واحد ولن يحل المشاكل الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية .

٨ - أما فيما يتعلق بدور ما يسمى بـ " الحاجات الأساسية " في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقال ان التأكيد غير اللازم على بعض جوانب هذا المفهوم يمكن ان يؤدى في البلدان النامية الى عرقلة تنفيذ البرامج العامة للتغيير الاجتماعي والاقتصادى الرامية الى ضمان النمو الاقتصادى الشامل والتنمية العلمية والتكنولوجية والثقافية في تلك البلدان .

٩ - واضاف ان مسائل التنمية الاجتماعية تحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية الجديدة . وفي هذا الصدد ، تتضمن الوثيقة A/AC.197/7/Add.1 مقررا اعتمد بتصويت لا يمثل اجماع الآراء في لجنة التنمية الاجتماعية . وقد اعترض عدد كبير من البلدان ، بما فيها البلدان الاشتراكية ، على اعتماده على اساس انه يعبر عن نهج ذى جانب واحد في معالجة أهداف ومهام وأساليب التنمية في الميدان الاجتماعي ، ولا يأخذ في الاعتبار خبرة عدد من البلدان التي تقوم بنجاح تنفيذ تغييرات تقدمية مهمة في هذا الميدان .

١٠ - وفي ختام كلامه قال ان من الضرورى التأكيد بصفة خاصة على ان المتطلب الأساسي لنجاح الاستراتيجية الجديدة هو تحقيق السلم الدائم في العالم ومواصلة تعزيز الانفراج - وهذا ما يجب ان يتم التعبير عنه في وثيقة اللجنة . ولا يمكن تحقيق السلم والانفراج الا عن طريق جهد شامل وفعال ودؤوب من قبل المجتمع العالمي بأسره ، ويجب ان تكون الاستراتيجية جزءا من هذا الجهد .

Digitized by UNOG Library

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

١ - قال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ان وفده يوافق على مفهوم مجموعة السبعة والسبعين القائل بأن الحلول التقدمية المنصوص عليها في مقررات الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تشكل القاعدة الحاسمة والأساسية لاستراتيجية جديدة (قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) و ٣٢٨١ (د - ٢٩)).

٢ - ومضى قائلا ان الاستراتيجية الجديدة ينبغي ان توجه، في المقام الأول، نحو تصفية العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل البلدان النامية الى الاستقلال الاقتصادي والى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقرة والمستقلة. وتشمل هذه العقبات: أولا، الاستعمار، والامبريالية، والاستعمار الجديد، والتدخل في الشؤون الداخلية، والفصل العنصري، والتمييز العنصري وجميع أشكال العدوان والقمع الاجنبيين؛ وثانيا، الدمج الحالي الهيكلي وغير المنصف للبلدان النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفي العلاقات الاقتصادية الرأسمالية الدولية، وانشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، وهي انشطة لا تأخذ مصالح هذه البلدان في الاعتبار التام؛ وثالثا تقييد سيادة البلدان النامية على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛ ورابعا، العقبات الاجتماعية - الاقتصادية وغيرها من العقبات القائمة في العديد من البلدان النامية.

٣ - وأعلن ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد لهذه الأسباب، المطالبات باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الرأسمالية الدولية بطريقة جذرية على اساس منصف وعادل ومفيد لجميع الأطراف. وهي تدعو الى الرقابة والتنظيم الفعالين لأنشطة الشركات عبر الوطنية والى اخضاع أنشطة رأس المال الخاص الأجنبي للأولويات والبرامج الانمائية للبلدان النامية.

٤ - واضاف ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتبر السيادة التامة للبلدان على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية محورا لأي نظام اقتصادي دولي جديد، وتعمل على تعميم عملية الانفراج السياسي لتشمل جميع المناطق في العالم وعلى زيادة تعميقها وتوسيعها لتشمل الميدان العسكري.

٥ - وتابع كلامه قائلا انه ينبغي ان تأخذ الاستراتيجية الجديدة في الاعتبار أيضا المصالح الحيوية الطويلة الأجل للجماهير العريضة من الشعوب في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشار المتحدث الى الاقتراحات المتعلقة باجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية جذرية، وبزيادة فعالية التشريعات المتعلقة بالميزانيات والضرائب، وباقامة وتعزيز قطاع عام قوي، وبتعبئة الموارد الوطنية تعبئة تامة، وباتخاذ تدابير لمنع استنزاف الأدمغة وتدفق رأس المال من البلدان النامية الى الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة النمو.

٦ - وأعلن ان احد الشروط الهامة المسبقة لنجاح الاستراتيجية يكمن في تكثيف جهود جميع الدول، خاصة الدول التي تتمتع بامكانيات اقتصادية وعسكرية كبيرة، من اجل تحقيق نزع السلاح وتخصيص جزء من الموارد الموفرة لزيادة المساعدة المالية المقدمة الى البلدان النامية.

Digitized by UNOG Library

رومانيـــا

١ ـ قال ممثل رومانيا ان الهدف الأساسي للاستراتيجية الانمائية الدولية في العقد القادم لابدّ أن يكون هو تصفية التخلف واوجه التفاوت الكبيرة التي تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة النمـــو في العالم .

٢ ـ واضاف انه يتعين ان تكفل الاستراتيجية الجديدة التزام جميع الدول ، النامية منها والمتقدمة النمو التزاما صارما ، بألا تدخر جهدا في البدء باتخاذ اجراءات ملموسة تتسم بالتصميم على الصعيدين الوطني والدولي ، بغية المساهمة في تضييق شقة هذه الثغرات المستمرة وازالتها في أقرب وقت ممكن ، واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٣ ـ واعلن ان الاستراتيجية المقبلة يجب ان تؤكد من جديد ارادة جميع الدول الثابتة للقيام بكل ما هو ممكن لتحقيق هيكل جديد للاقتصاد العالمي ، وكذلك توفير مخطط شامـــل لتدابيـــر لاجراء تحولات في النظام الاقتصادى الحالي ، تكون قادرة على القضاء على علاقات الاجحاف وعـــدم المساواة القديمة ، وتكييف الهياكل والآليات الدولية المقامة منذ اكثر من ثلاثين عاما مع الحقائق الحالية ومع الحاجة الى عالم افضل واكثر عدلا .

٤ ـ ثم قال ان من حق وواجب كل دولة ان تختار طريق التنمية الخاص بها، وأن تختار أهدافها ، واستراتيجيتها وخططها الوطنية وفقا لمصالح شعبها وامانيه الحيوية .

٥ ـ واضاف ان عملية التنمية ذات طابع معقد ، تساهم العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية جميعا ، حتى ولو لم يكن بقدر متساو ، في تحقيقها . ومن الجلي ان نمو وتحديث وسائل الانتاج على اساس احدث الاكتشافات العلمية ، لهما اهمية حاسمة في التوسع المستمر في انتاج السلع اللازمة لتحقيق مستوى معيشة افضل وللتقدم الاجتماعي العام .

٦ ـ ولذلك قال انه ينبغي ان تشمل الاستراتيجية اهدافا واحكاما فيما يتعلق بما يلي : التنميـة السريعة للصناعة والزراعة وفروع الاقتصاد الوطني الأخرى ، حيث انها جميعا مترابطة ؛ وانشـــاء وتطوير هيكل وطني للبحث العلمي والتكنولوجي ؛ وتحقيق زيادات في الانتاجية في جميـــع الفـروع ؛ وتنفيذ اصلاحات اجتماعية واقتصادية للسماح باستخدام الموارد الطبيعية والبشرية لكل دولة استخداما رشيدا وكفؤا ؛ وتركيز الجهود في اتجاهات لها اهمية حاسمة بالنسبة الى التنميـــة والتقـــدم السريعين ؛ والوفاء بالحاجات المستمرة التزايد للسكان وتهيئة الظروف اللازمة للتأكيد الكامـــل للشخصية والكرامة الانسانيتين .

٧ ـ ومضى يقول انه يتعين ان تبرز الاستراتيجية الجديدة الدور الحاسم للجهود التي يبذلهـا كل شعب وتعبئة جميع امكاناته البشرية والمادية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لتعزيز استقلاله الاقتصادى والسياسي . ويوحي العديد من الأبحاث الدولية ، وكذلك خبرة بلدان مثل رومانيـــا ، بتخصيص حوالي ثلث الدخل القومي لغرض التنمية . وينطوى هذا الرقم على اجراء تغييرات في الهياكل الداخلية وتنفيذ اصلاحات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية .

Digitized by UNOG Library

٨ — واعلن ان الاستراتيجية الجديدة يجب ان تشمل اهدافا جزئية واهدافا كلية لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي بين البلدان النامية . وينبغي ألا تتضمن هذه الأحكام الاجراءات التي ستضطلع بها البلدان النامية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ فحسب، بل أن تتضمن أيضا التدابير التي ستتخذها الدول المتقدمة النمو والمنظمات الدولية لتسهيل التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان النامية .

٩ — وفي الوقت ذاته ، قال انه لابد أن يقوم التعاون الاقتصادي الدولي بدور هام بوجه خاص ، وان يتم على اساس الحقوق المتساوية والمنفعة المتبادلة ، وان يكون قادرا على مواصلة هذه الجهود ، في حين يقدم لأقل البلدان تقدما مساعدة مادية ومالية وتكنولوجية وتجارية كبيرة . وينبغي أن تحظى اهمية كبيرة على تعزيز قيام اشكال افضل للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني تهدف الى المساهمة في انشاء مصدر امداد بالأغذية وقاعدة صناعية في البلدان النامية ، والى الاستفادة بمواردها الطبيعية . وينبغي ألا يقتصر هذا على استخراج الموارد بل ،على العكس من ذلك ، أن يمضي الى حد انشاء وتطوير صناعة تحويلية وطنية .

١٠ — ومن يقول ان بامكان ،بل ومن واجب ، الامم المتحدة وهيئات منظومتها ان تقدم مساهمة كبيرة في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وفي تنفيذها وتقييمها . ولابد للأمم المتحدة ان تعالج وان تحلل بجرأة المشاكل ذات الأهمية الحيوية لتقدم البشرية ورفاهها ؛ وعليها ان تضع وتعتمد قواعد محددة ،لها قوة الالزام ، لاعمال النظام الدولي الجديد . ويجب أن تساهم الامم المتحدة ، بمواردها المحددة ، في ايجاد حل فعال ودائم للمشاكل والأزمات ، في حين تحول دون ظهور مشاكل جديدة وتكفل الحفاظ على جو دولي يفضي الى قيام تعاون سلمي ومثمر فيما بين جميع الدول .

السويد

١ — قال ممثل السويد ان الاستراتيجية ينبغي ان تكون وثيقة ذات طابع سياسي واضح وأن تجسد الالتزامات السياسية المقدمة من الحكومات وان تؤثر بصورة مباشرة على سياسات كل البلدان . ولكي يتسنى ذلك ، ينبغي ان تجذب اهتمام وسائط الاعلام والرأى العام ،وان تضع للمجتمع الدولي معيارا يمكن ان يقاس به التقدم المحرز في تعزيز التنمية في البلدان النامية بوجه عام وفي البلدان النامية الأفقر بوجه خاص ، أيا كان تعريف تلك المجموعة . كما ينبغي ان تبرز هذه الاستراتيجية المسائل العالمية وان تجعل من الممكن وضع اهداف يجمع بينها ارتباط منطقي وتتمشى مع نهج عام . وبهذه الطريقة ، تكون الاستراتيجية دليلا هاديا للجهود الحكومية وتساعد الحكومات في صياغة سياسات متماسكة ، وتيسير التنسيق ، وجعل الضرورة الانمائية ذات تأثير على مختلف السياسات القطاعية . وهذا الجانب التنسيقي له أهمية خاصة في الاطار الدولي ،نظرا الى استمرار تكاثر الاجتماعات والمؤتمرات القطاعية الجديدة والهيئات الدولية الجديدة . واخيرا ،فانه ينبغي ان ترفع الاستراتيجية درجة الوعي لدى الرأى العام .

Digitized by UNOG Library

٢ — وأعلن أن ثمة حاجة الى القيام بتعبئة شاملة لموارد العالم التي لابد من أن تستخدم بطريقة رشيدة وأقل تبديدا .

٣ — وقال أنه يجب أولا ، فيما يتعلق بنقل الموارد أن تلتزم كل البلدان المتقدمة النمو بتحقيق زيادة كبيرة في حجم المساعدة الانمائية الرسمية ، وبتحسين نوعيتها وتعزيز امكانية التنبؤ بها . كما ينبغي تركيز هذه المساعدة على البلدان التي تحتاج اليها أكثر من غيرها .

٤ — وأضاف أن عدم تحرك البلدان الغنية كمجموعة في اتجاه تخصيص ٧ر. في المائة من اجمالي الناتج القومي للمساعدة الانمائية الرسمية يمثل واحدا من أكثر الجوانب سلبية في تقييم العقد الانمائي الثاني . وقال ان أحد الاهداف المعتمدة دوليا للمساعدة الانمائية الرسمية هو ايجاد قوة فعالة في العملية السياسية في كل بلد من البلدان . كذلك ينبغي التسليم بوسائل توليد تدفقات تلقائية للموارد في ظل اشراف دولي ، مثل تقاسم الايرادات الناشئة عن استغلال موارد المحيطات.

٥ — وذكر المتكلم أن ثمة حاجة ايضا الى ايجاد أشكال جديدة لنقل الموارد الى البلدان النامية . اذ أن العالم يحتاج الى انجاز عمليات نقل للأموال الى البلدان النامية على نطاق كبير ، بغية تلبية احتياجات العالم النامي عن طريق استخدام طاقة الانتاج المتاحة لدى البلدان الصناعية . والطرائق المناسبة لذلك تشمل تحقيق زيادات في رؤوس أموال المصارف الانمائية ، وزيادة ترتيبات التمويل المشترك ، وسندات التنمية ، واعانات تعويض أسعار الفائدة . وينبغي اجراء دراسة دقيقة للمقترحات المماثلة للخطة المكسيكية المقدمة الى البنك الدولي . كما يجب دراسة حالة مديونية البلدان النامية .

٦ — وقال ان من الواضح في المقام الثاني ، فيما يتعلق بالاقتصاد في الموارد ، ان الدول الصناعية تستهلك حصة غير متناسبة من المواد الخام الهامة ، ومن بينها الطاقة ، مما لا يخدم مصلحة البلدان النامية ، ومن هنا تنشأ حاجة الى الاقتصاد في الاستهلاك ، اذ يجب مراعاة الاحتياجات الحالية والمقبلة للبلدان النامية .

٧ — ومضى قائلا أن أساس الموارد المتجددة لدى البلدان النامية سيتعرض في الوقت ذاته لتهديد خطير عن طريق الاستغلال المفرط ، المتمثل في اتلاف الأحراج وانهاك المراعي وتآكل التربة والتصحر . ولذلك فان هناك حججا وافرة تدعو الى تدعيم قدرة البلدان النامية على ادارة مواردها الطبيعية ، وعلاوة على ذلك يجب الاعتراف بحق البلدان النامية في تلقي حصتها العادلة من المشاعات العالمية .

٨ — وتواجه البلدان النامية مخاطر بيئية اضافية نتيجة لعملية التصنيع وتطوير الزراعة والحراجة الحديثتين . وينبغي أن توضع في متناول البلدان النامية الخبرات التي تجمعت لدى البلدان الصناعية في مجالات البحث والتشريع والبناء المؤسسي البيئي مما يتيح لها الفرصة لادماج الاعتبارات البيئية في عملية تخطيطها الوطني . كذلك ينبغي ان يكون تحليل العوامل البيئية واحدا من العناصر الاساسية في التعاون الانمائي الثنائي والمتعدد الأطراف .

Digitized by UNOG Library

٩ - ثم قال انه لابد من التسليم في الاستراتيجية ، بالحاجة الى معرفة المزيد عن علاقات الارتباط المعقدة القائمة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . كما يجب ان يعالج في اطار هذه الاستراتيجية خطر زيادة ما يحتويه الجو من ثاني اكسيد الكربون ، وهو الأمر الذى يمكن ان يفضي الى حدوث تغييرات مناخية . ولابد من قيام تعاون دولي لمعرفة المزيد عن عمليات طغيان الحدود الخارجية التي تنطوى على خطر كامن .

١٠ - ومضى يقول أنه يجب في المقام الثالث الاعتراف بأنه لا يمكن تجاهل مسألة تعبئة الموارد الداخلية عند مناقشة الاستراتيجية . وفي الوقت نفسه ، من الواضح للجميع انه لا ينبغي فرض سياسات على الحكومات المستقلة . فليس ثمة تناقض بين اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وبين التنمية الاجتماعية وتعبئة الموارد الداخلية . بل على النقيض من ذلك ، لا يمكن الاستفادة تماما من المنافع التي تنشأ عن نظام اقتصادى عالمي أرشد الا اذا واكبتها سياسات داخلية تضاعف الموارد الخارجية وتوزع الناتج على طبقات السكان العريضة . ولكي ننهض بمستويات المعيشة ، لابد من اثارة اهتمام الناس وايجاد دوافع لديهم . ويجب تنظيم المجتمع بطريقة توفر احساسا حقيقيا بالمشاركة . ويجب توزيع الأرض والدخل توزيعا عادلا وعلى نحو يجعل للعمل معنى . كما يتعين تشجيع الجهود التعاونية على الصعيد المحلي . ومن شأن العمالة المنتجة ان تدر دخولا وتؤدى الى توسيع نطاق الطلب الداخلي على السلع والخدمات فضلا عن انها تزيد الانتاج . وباستخدام استراتيجية موجهة للعمالة سيكون من الممكن زيادة النمو وتحسين توزيع الدخل في آن واحد .

١١ - أما فيما يتعلق بالدور المحدد للبلدان المتقدمة النمو في هذه العملية فقال الممثل انه ينبغي أولا تأمين الدعم الدولي الكافي للبلدان التي تنتهج سياسات ناجحة لتعبئة الموارد الداخلية . وثانيا ، ينبغي تطويع اجراءات المعونة وفقا للظروف . وثالثا ، لابد من تكييف التكنولوجيا لكي تلائم متطلبات الانسان . ولذلك يتعين ايلاء اهتمام خاص للظروف المحلية عند نقل التكنولوجيا . ورابعا ، يجب اطلاع الرأى العام في البلدان المتقدمة النمو اطلاعا وافيا على الانجازات المحققة من حيث تعبئة الموارد والتنمية الاجتماعية .

سويسرا

١ - اعلن ممثل سويسرا ان وفده يوافق على قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ الذى اتخذ بتوافق الآراء .

٢ - وقال انه بشأن العلاقة بين الاستراتيجية والرأى العام العالمي : يجب ،أولا ، مهما كان الثمن ،تفادى انحصار الالمام بالاستراتيجية في بضعة تقنوقراطيين من بلدان مختلفة وتفادى أن تصبح الاستراتيجية جسما مقطوع الأسباب ، يطفو على هامش واقع التصرفات الوطنية . وتتسم هذه المشكلة في نظر سويسرا بأهمية خاصة نظرا لانتهاجها نظام الديمقراطية المباشرة . فمن الهام للغاية ان يهتم الأفراد بالأمر ويشعروا بأن الأمر يهمهم . وينبغي ان تكون الاستراتيجية في البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية مشجعة للمشاركة . أما في البلدان المتقدمة النمو لابد ان تستحث السكان على تأييد الأهداف المنشودة تأييدا نشطا وأن تستحث القطاع الخاص على الالتزام بهذه الأهداف. واستنادا الى ما قاله الممثل فمن الأولى التزام جانب البساطة في العرض وجانب العمل في ابراز التضامن والمصلحة المتبادلة .

٣ — واضاف انه يجب ، ثانيا ، الحرص في صياغة الاستراتيجية على تحقيق سلسلة من التوازنات في جملة أمور من بينها مايلي :

(أ) احترام السيادة الوطنية والتعاون الدولي اللذين يحتاج ترابطهما المتزايد الى التعزيز ؛

(ب) المسؤولية والعمل الأوليان لكل بلد من البلدان النامية والمسؤولية والعمل الدوليان اللذان يشكلان المساهمة الخارجية ؛

(ج) احترام التنوعات الوطنية الموجودة بين المجموعات وداخل المجموعات والوحدة الضرورية للعمل الدولي الذى يجب ان تكون الاستراتيجية انعكاسا له ؛

(د) مصالح جميع البلدان ، ومصالح جميع البلدان النامية ، والمصالح الأكثر تحديدا لبعض فئات البلدان النامية ذات الحالة الخاصة ؛

(هـ) المصالح القصيرة الأجل التي قد تكون احيانا عوامل فرقة والمصالح الطويلة الأجل وهي عوامل تقارب .

٤ — ثالثا ، وفيما يتعلق بالاختلافات مع استراتيجية العقد الانمائي الثاني، قال ان السيناريو الاقتصادى العالمي لوسيان يكتنفه عدم اليقين . والاحتمال هو أن تتحقق الاستراتيجية في فترة نمو بطيء تتطلب مواءمة مستمرة سواء للأهداف أو للوسائل . وعلى سبيل المثال :

(أ) يجب ان تؤدى مكانة البلدان النامية ودورها في الاقتصاد العالمي الى تحقيق اشتراكها اللائم في اتخاذ القرارات التي تعنيها ؛

(ب) يحتاج العالم الى نظام اقتصادى دولي يقوم على الانصاف والعدالة على الصعيدين الوطني والدولي الأمر الذى يقتضي الأخذ بمنظور زمني يتجاوز العقد وقد يصل الى جيل . ويمكن ان تكون سنة ٢٠٠٠ هي الأمل لتحقيق بعض الأهداف ؛

(ج) ان مغزى العنصر الاجتماعي للتنمية بتزايد . ونتيجة لذلك ينبغي ادراج الاستراتيجية ضمن أولويات تحقيق التنمية الاجتماعية ؛

(د) يتضمن المقتطف المأخوذ من تقرير اللجنة (E/C.1986/7) العديد من الملاحظات ذات الصلة والمفيدة للعمل ، ومنها الفقرة ٤ التي تبرز علاقة الترابط الدينامية بين التعليم والصحة والعمل الانتاجي .

Digitized by UNOG Library

٥ - رابعا ، قال ان هناك بعض الأسس التي يستند اليها في وضع اهداف وغايات الاستراتيجية وهـــي :

(أ) ان الهدف النهائي للتعاون الدولي من اجل التنمية هو الانسان ؛

(ب) ان الفقر مشكلة وطنية ودولية معا ؛

(ج) ان وجود مئات الملايين من الفقراء في العالم امر غير مقبول . وينبغي ان يكـــون هدف الاستراتيجية الأول هو معالجة هذه المشكلة معالجة فعالة ؛

(د) يجب ان تكون الاستراتيجية كاملة بحيث تشمل معالجة المشاكل المحددة الخاصـــة بشتى البلدان معالجة ملائمة ، وتشمل جميع القطاعات كقطاع الطاقة مثلا ؛

(هـ) يجب ان تقوم الاستراتيجية على أساس التضامن والمصلحة المتبادلة ؛

(و) يجب ان تمكّن الاستراتيجية من تحديد التزامات المجتمع الدولي بالنسبة للأهداف الوطنية التي حددها كل بلد من البلدان النامية وفقا لأولوياته الوطنية ؛

(ز) يجب ان يكون أساس الاستراتيجية هو الاقتصاد العالمي المفتوح .

٦ - خامسا ، قال الممثل ان لديه بعض الملاحظات المحددة بشأن الأهداف وهي: **(أ) ينبغي أن** تضع الأهداف في الاعتبار في ذات الوقت النتائج الواجب تحقيقها والوسائل التي ينبغي استخدامها بمرونة وفقا لكل بلد بشأن اختيار هذه الوسائل. **(ب) كذلك ينبغي تأكيد أهداف ،أبرزها الأهـداف** ذات الطابع القطاعي التي يقتضي انجازها تعاونا دوليا فعليا . وعلى سبيل المثال يمكن التفكير فـي محو الأمية بنسبة تبلغ ٧٥ في المائة بدلا من ٣٥ في المائة حاليا ؛ وفي تخفيض نسبة الوفيات بيـــن الأطفال الى مستوى معيّـن .

الصيـن

١ - قال ممثل الصين ان البلدان النامية بذلت ، منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعيـــة العامة ، جهدا دؤوبا في معارضة الاستغلال والسيطرة الدوليين ، وتنمية اقتصادها الوطني واقامـة نظام اقتصادي دولي جديد . وهناك قلة ضئيلة من البلدان المتقدمة النمو التي أعربت عن **استعدادها** لبدء حوار جاد مع البلدان النامية . وقد قدمت هذه البلدان واتخذت عددا من التدابير الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها وبين البلدان النامية ، الأمر الذي أصبح عنصرا ايجابيا في العلاقات الدولية الحالية . بيد ان الكفاح الرامي الى تحطيم العلاقات الاقتصادية الدوليـــة القديمة واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يحرز ، مع الأسف ، تقدما كبيرا ، كما أن القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة وفي المؤتمرات الهامة العديدة التي عقـدت بعد ذلك لم تنفذ بجدية . وينبغي ان تصبح صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة عنصرا هاما في الكفاح المستمر من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ ومضى قائلا ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي ان تمثل ، أولا وقبل كل شيء ، الحالة الجديدة السائدة في الميدان الاقتصادى الدولي . فقد طرحت البلدان النامية ، منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، سلسلة من المبادئ السليمة وقدمت كثيرا من الاقتراحات والتوصيات المعقولة في مجالات محددة كثيرة ، من بينها العديد من الأهداف الكمية والنوعية الايجابية والممكنة من الناحية العملية . وقد ايدت بعض البلدان المتقدمة النمو بعض التدابير الرامية الى تيسير تنمية البلدان النامية . ويجب ان تدرج كل هذه الامور في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لاعطائها مضمونا جديدا . وينبغي ايلاء الانتباه لاثراء الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة على اساس متواصل بأفكار وتدابير جديدة في ضوء التطورات الجديدة الحاصلة في الحالة الاقتصادية الدولية لتعزيز تنمية البلدان النامية ولاقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة .

٣ ـ واضاف ان نقطة الانطلاق الأساسية في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي أن تكون في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية حيث يعيش ٨٠ في المائة من سكان العالم ، وتحسين الأحوال المعيشية لهؤلاء السكان . وقد اصبحت التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا ، وتحسين الأحوال المعيشية لسكان هذه البلدان ، بالفعل المهمة الملحة للمجتمع الدولي ، بالاعتماد بصورة رئيسية على البلدان النامية نفسها . وينبغي ، في الوقت نفسه ، دعم عملية توسيع نطاق التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية على الصعد العالمية والاقليمية والثنائية لزيادة اعتمادها الجماعي على الذات وتعزيز وحدتها . وكل هذه الأمور هي اهم العوامل والمحددات الداخلية التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية البلدان النامية . والوفد الصيني يعلق ايضا اهمية على الدور الذى ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ، بل ويمكنها ، ان تضطلع به في عملية التنمية . فاسهام هذه البلدان في التنمية لن يفيد البلدان النامية فحسب بل انه سيفيد أيضا البلدان المتقدمة النمو نفسها ومع ذلك ، فانه اذا كان ينظر الى "النمو الاقتصادى العالمي" على انه متطلب أساسي للنمو الاقتصادى للبلدان النامية ، فان ذلك يعني في جوهره ان النمو الاقتصادى للبلدان النامية يأتي في المقام الثاني بالنسبة الى النمو الاقتصادى للبلدان المتقدمة النمو .

٤ ـ ومضى قائلا انه لابد ، عند صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، من تأكيد مبدأ احترام السيادة . وينبغي ان ينص على هذا المبدأ في جميع الأحكام المحددة للاستراتيجية في مجموعها . وفيما يتصل بالعلاقة بين التدابير الدولية والتدابير الوطنية في الاستراتيجية ، فانه ينبغي ان تكون التدابير المتخذة على المستوى الدولي موضع الاهتمام الرئيسي ؛ أى كيفية تهيئة ظروف خارجية مواتية لتنمية الاقتصاد الوطني للبلدان النامية وفقا للقواعد الأساسية للعلاقات والمبادئ الدولية الخاصة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . والنص على بعض التدابير الوطنية اللازمة هو ايضا امر يتفق ، بالطبع ، مع الغرض من الاستراتيجية ، بيد انه لا ينبغي على الاطلاق أن تعامل التدابير الوطنية على انها شروط اساسية لاتخاذ التدابير الدولية ، او النص اعتباطا على أن البلدان المتقدمة النمو لن تتخذ أى تدابير دولية مناظرة الا بعد ان تتخذ بعض التدابير الوطنية . ومن الواضح ان في ذلك انتهاكا لسيادة البلدان النامية ، وانه لا يتفق مع مبادئ اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

٥ — واعلن ان التنمية الاقتصادية للبلدان النامية تتطلب بيئة دولية يسودها السلم والاستقرار . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب على البلدان النامية ان تصون استقلالها السياسي وسيادتها الوطنية وان تخوض كفاحا لا هوادة فيه ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والنزعة الى الهيمنة . وقد ابدت بعض البلدان النامية في بياناتها رأيا مفاده انه ينبغي ايراد اشارة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة الى ضرورة الربط بين التنمية والسلم وبين الأمن ونزع السلاح . والوفد الصيني يفهم موقف هذه البلدان في هذا الصدد . اما عن الرأى الذى يعتنقه أشخاص يقولون بأن التنمية تتوقف على الانفراج ونزع السلاح ، فان ذلك لا يخلو من الدوافع الخفية . وضمانا لتهيئة بيئة دولية يسودها السلم والاستقرار لتتمكن البلدان النامية من تنمية اقتصادها الوطني ، فان شعب الصين ، شأنه في ذلك شأن شعوب جميع بلدان العالم ، يؤيد تحقيق الانفراج الحقيقي ، ولكنه يعارض الانفراج الزائف الذى يقصد به تغطية العدوان والتوسع ، وهو يؤيد تحقيق نزع السلاح الحقيقي ولكنه يعارض نزع السلاح الزائف الذى يقصد به تغطية التوسع في التسلح .

٦ — ومضى الى القول بأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد هي الرغبة الملحة للبلدان النامية العديدة . وقد اصبحت اتجاها تاريخيا لا يقاوم . وانها تحظى أيضا بتأييد عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو . والوفد الصيني متفائل بشأن امكانية ان توضع في نهاية الأمر استراتيجية انمائية دولية تعزز تنمية البلدان النامية .

٧ — ثم اعلن ان الصين بلد اشتراكي نام يمر الآن بمرحلة جديدة من التنمية ، وان الشعب الصيني عاقد العزم على بناء بلده ليصبح بلدا اشتراكيا حديثا قويا بنهاية هذا القرن وذلك بالاعتماد على قوته الخاصة في المقام الأول وبتعزيز التعاون الاقتصادى والتقني مع البلدان الأخرى . كما انه عاقد العزم على ان يعمل بجد مع غيره من البلدان النامية وجميع البلدان الاخرى التي ترغب في التعاون معه على اساس الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والنفع المتبادل ، وعلى ان يسهم في صياغة استراتيجية انمائية جديدة من شأنها أن تسهل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وأن تعزز النمو الاقتصادى المطرد للعالم بأسره ، وان يسهم في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

فينيـــا

١ ــ تحدث ممثل فينيا بوصفه نائب رئيس اللجنة عن افريقيا ، فقال ان الواجب يقضي بأن توضع في الاعتبار ، لدى التخطيط للمستقبل ، الأوجاع العديدة التي ابتليت بها الشعوب الافريقية على يد الامبريالية. وأضاف أنه لئن كان بالامكان القول بأن عهد الاستعمار أوشك أن ينتهي ، فان الشعوب المكافحة في افريقيا الجديدة ما زالت تنظر باعجاب للانجازات الجسورة التي حققها شعب الهند بزعامة المهاتما فاندى ، الذى يكن له الرئيس أحمد سيكوتورى احتراما وتقديرا عميقين .

٢ ــ وأشار الى القوى التاريخية المناهضة للامبريالية فقال انه لا يمكن بأية حال ايقاف انتفاضة الشعوب الافريقية التي استفلت على مدى قرن ونصف القرن ، وأضاف ان افريقيا اليوم والغد تطالب جميع البلدان بأن تأخذ احتياجات افريقيا وأمانيها في الاعتبار بطريقة جادة . وهذا ما تطالب به افريقيا على نحو خاص عندما تجتمع الدول لوضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية .

٣ ــ ومضى قائلا ان الفوارق الاقليمية فيما بين البلدان النامية يجب أن تولى أول اعتبار لدى وضع الاستراتيجية الجديدة . ذلك أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د ــ ٢٩) ينص على وضع اسس لاستراتيجيات اقليمية خاصة .

٤ ــ وأضاف أن العقد الانمائي المقبل يبشر بأنه سيكون ذا أثر حاسم للغاية طيلة المائة عام القادمة لذلك تجب دراسة الاستراتيجية الجديدة بعناية خاصة ، مع ايلاء المراعاة التامة للدروس المستفادة خلال الـ ٢٥ عاما الماضية من تعاون المجتمع الدولي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٥ ــ وقال ان مقارنة توزيع الأرباح التي جنتها من التجارة الدولية البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تبين ، لدى تحليل العوامل الاقتصادية ، زيادة مطردة في نصيب البلدان المتقدمة النمو وانخفاضا موازيا في نصيب البلدان النامية . وقد انخفض نصيب افريقيا من أرباح التجارة الدولية بأكبر معدل .

٦ ــ ولاصلاح هذا الأمر ، فان من الضرورى الأخذ بنظام مقايسة للاسعار . بيد أن هذا الطلب المتكرر للبلدان النامية لم يحظ بالقبول ، مما أدى الى تفاقم اختلال التجارة بين البلدان الفنية والبلدان الأكثر فقرا . وان معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ، بالاضافة الى غيره من الأرقام القياسية الاقتصادية الحساسة ، تبين أن البلدان النامية تنمو بمعدلات أبطأ بكثير من نمو معدلات حصائلها من الصادرات ، بالرغم من أن معدل نمو صادراتها لا يزال في صعود . وهذا يدل على أن البلدان النامية لم تجن حصائل منصفة من صادراتها .

٧ ــ وقال انه يمكن بالتالي وصف العلاقة مع البلدان المتقدمة النمو ، في أفضل الحالات بأنها علاقة " خنق " . وهذه العلاقات تفسر بوضوح الاستياء العميق الذى تشعر به البلدان النامية ازاء النتائج العملية للاستراتيجيات الانمائية الماضية .

٨ ــ وأضاف أن الحاجة تقوم الى اجراء تغييرات هيكلية لمعالجة مشكلة عدم توازن المدفوعات . وتظهر أرقام تجارة السلع الأساسية أن البلدان النامية كانت غير قادرة على تخطيط اقتصاداتها على نحو

Digitized by UNOG Library

واف بالغرض بسبب تقلبات الأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها في الأسواق العالمية . لذلك توجد حاجة ملحة الى معالجة هذه المشكلة ، خاصة في البلدان التي تتوقف فيها نسبة كبيرة من الناتج القومي الاجمالي على الصادرات . والحاجة القائمة ليست الى الاحسان — فأى تعبير عنها على هذا النحو يشكل اساءة كبيرة للشعوب العاملة في افريقيا وفي جميع المناطق النامية .

٩ — وقال انه ينبغي توجيه الاستراتيجية الجديدة نحو غايات محددة من حيث الكيف والكم معا . ذلك أن نظريات النمو التي تركز على الكم فقط لا تفي بالغرض لأنها لا تأخذ في الاعتبار أن التنمية هي ازالة المعقبات وايجاد ممارسات اقتصادية جديدة ومثلى .

١٠ — وأعلن انه ينبغي ألا تشكل اضطرابات الاقتصادات الغربية غير المستقرة الأساس لتخطيط نمو البلدان النامية .

١١ — وأضاف انه ينبغي ألا يكون التخطيط الاقتصادى عبارة عن اسقاط للنمو مستمد من الظروف الحالية ، وانما تغييرا للعلاقات الهيكلية التي تديم أوجه التفاوت في الاقتصاد العالمي .

١٢ — ووافق ممثل غينيا على البيانات التي أدلى بها المتكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين وشدد على أن نمو البلدان النامية لا يمكن ربطه بسخاء البلدان المتقدمة النمو وسرعة نموها .

١٣ — وقال ان القاء نظرة على المستقبل ، تكشف أن من المحتمل أن تكون افريقيا أفقر منطقة خلال العقد الانمائي الثالث اذا سمح للنظام الاقتصادى المجحف الحالي بأن يستمر . لذلك ، ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق للتغيير هي اجراء تحليل للهياكل . أما الاقتصار على تحديد اهداف لاستثمارات البلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية فلا يجدى فتيلا ، وانما سيؤدى الى زيادة سوء حالات التبعية القائمة بالفعل .

١٤ — واختتم بيانه بالقول ان من شأن اجراء تحليل هيكلي واضح أن يمكّن الوفود من تعيين القضايا النوعية وأن يمكن الدول من تقليل التبعية وايجاد ترابط حقيقي ليس من قبيل الترابط بين الحصان والفارس ، وانما الترابط القائم على الانصاف والعدل .

فرنسا (باسم الاتحاد الاقتصادى الأوروبي)

١ — بعد أن أبرز ممثل فرنسا أهمية هذه الدورة الأولى ، أكد أن بلدان الاتحاد الاقتصادى الأوروبي على استعداد للقيام بدور نشط وايجابي على أساس قرار الجمعية العامة ٣٣/٩٣ الذى وافقت عليه نصا وروحا .

٢ — وتجنب ممثل فرنسا في المرحلة الحالية تقديم بيان مفصل عن العقد الثاني الا انه أشار الى عدم انجاز عدد من الأهداف وقال انه اذا كان قد تم تحقيق بعض النتائج أو الاقتراب من تحقيقها بصورة شاملة ، فان التطورات كانت غير متكافئة الى حد بعيد تبعا لمختلف البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

غير انه يجب ، في نظره ، ابراز عنصرين ايجابيين في بداية هذه الاستراتيجية : ظهور روح مختلفة فيما يتصل بالعلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جعلت هذه العلاقات تقوم على الحوار ؛ والأهمية المتزايدة لمكانة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وظهورها كأطراف مسؤولة مسؤولية كاملة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣ — وأعلن ان بلدان الاتحاد الاقتصادى الأوروبي ترى ان الاستراتيجية الجديدة يجب أن تهدف أساسا الى دعم تنمية البلدان النامية كما يجب أن تصاغ وفقا لمبادئ النظام الاقتصادى الدولي الجديد كما ورد في الفقرة ١ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٣٢٠١/٣٣ . وأوضح أيضا أن بلدان الاتحاد الاقتصادى الأوروبي ترى ان مكافحة الفقر بجميع أشكاله على المستوى الدولي وفي كل بلد تشكل هدفا يحظى بالأولوية .

٤ — وأوضح أن ذلك يقتضي ، على الصعيد الدولي ، اتخاذ التدابير المناسبة لتوجيه المساعدة الدولية والتعاون الدولي على وجه أكثر تحديدا نحو تلبية احتياجات البلدان الأكثر فقرا ؛ كما انه يقتضي أيضا على الصعيد الوطني ، ضرورة جعل الهدف النهائي للتنمية هو الزيادة المستمرة لرفاه جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل لما ينشأ من ذلك من مزايا .

٥ — وأكد ممثل فرنسا من جديد ان الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تحدث تغييرات بعيدة المدى في هيكل الانتاج العالمي بغية تحقيق نتائج تقوم على المنفعة المتبادلة . ويجب ، مع تشجيع الاسراع بتنمية البلدان النامية ، أن تسهم هذه الاستراتيجية في حل المشاكل الاقتصادية الدولية وفي كفالة التنمية الاقتصادية العالمية المستمرة في عالم أصبح فيه لدى الطرفين كليهما فهم أفضل للترابط فيما بين الدول ، ويجب أيضا أن تلتمس الدعم من هذه التنمية على أساس العدالة والمساواة والمصلحة المتبادلة .

٦ — وفي هذا الاطار العام ، أوضح موقف بلدان الاتحاد الاقتصادى الأوروبي من عدد من المشاكل : (أ) ضرورة دراسة افتراضات النمو في البلدان النامية في اطار منظورات أوسع للنمو المقبل للاقتصاد العالمي في مجموعه ؛ (ب) والبحث عن وسائل لحل المشاكل الهيكلية التي تقوم ، الى حد بعيد ، في منأى عن وتيرة النمو العالمي ؛ (ج) والالتزامات الصارمة التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واتفق عليها الجميع وفقا لما نصت عليه الفقرة ١ من الجزء الأول من القرار ٣٢٠١/٣٣ ؛ (د) والوعي بالمسؤولية المتبادلة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في اعداده الاستراتيجية وتنفيذها ، علما بأن على كل بلد من البلدان النامية أن يحدد في اطار الأهداف الشاملة سياسة التنمية الأكثر ملاءمة لحالته الاقتصادية وهيكله الاجتماعي — الاقتصادى ومرحلة نموه ؛ (هـ) وتحديد الاستراتيجية في اطار زمني أكثر اتساعا من اطار عقد الفترة ١٩٨٠—١٩٩٠ مع مراعاة أن هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على أهداف تحدد وفقا لتوقع أطول أجلا ؛ (و) ومراعاة الواقع الاقتصادى الواضح للاختلافات في حالات البلدان النامية مع العناية بالفعالية فقط بغية مواءمة الأعمال مع الحقائق الاقتصادية مواءمة أفضل ، وبدون الاضرار بتضامن هذه البلدان ؛ (ز) والدور الهام الذى يمكن ويجب أن تضطلع به البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط في الاستراتيجية ؛ وأخيرا الحاجة الى عدم الخلط بين التنمية والنمو الكمي .

Digitized by UNOG Library

٧ ــ وأكد ممثل فرنسا في ختام كلمته أهمية الأخذ بنهج عملي وواقعي يتيح ايجاد ادارة فعالة للتنمية . ولهذا الغرض لابد من مناقشة المذاورات الاقتصادية المقررة للعشرين سنة القادمة وخاصة مناقشة تبريرات وثبات افتراضاتها الاساسية . وعلاوة على ذلك يجب ألا تتسم الاستراتيجية بالجمود وبعدم امكانية تعديلها وعدم قابليتها للتكييف؛ بل من الضروري أن تتسم بقدر من المرونة وبامكانية اجراء تنقيحات متفق عليها فيها . وأخيرا ، يجب أن تقوم الاستراتيجية على أساس العمل الطوعي حتى لا تكون مجرد عرض للحالة الحالية أو اسقاط لاتجاهات الماضي ، ولابد أن تكون الاستراتيجية ردا على التحدي الذي واجهنا به الحاضر ، ولابد أن تؤكد ، على تقييم الواقع القائم ، الارادة السياسية بشأن عدد من النقاط غير المقبولة في اطار التوقعات الاقتصادية العالمية ، وأن توفر تنمية حقيقية ومتوازنة البلدان النامية .

فنزويلا

١ ــ قال ممثل فنزويلا انه ينبغي في هذه المرحلة أن تؤخذ ثلاثة عوامل في الاعتبار عند وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . أولها ، ديمومة وعمق الأزمة الاقتصادية العالمية مما يوضح طابعها الهيكلي ؛ وثانيها ، الأهمية التي اكتسبتها البلدان النامية بالنسبة الى الاقتصاد العالمي ، لا سيما بوصفها موردة للعالم المتقدم النمو وأسواقا له ؛ وثالثها ، وهو الذي يأتي الى حد كبير نتيجة العاملين السالفين معا ، الترابط بين جميع الأمم والعلاقة المتشابكة بين المشاكل والحلول .

٢ ــ وأضاف ان ثمة عددا قليلا من الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها بشأن بعض المسائل الهامة . اذ ينبغي أن تنطلق الاستراتيجية الجديدة من أسس ثابتة ، وأن تقوم على استكمال المفاوضات الجارية بنجاح .

٣ ــ وقال الممثل ان المسؤولية الأولية عن تنمية البلدان النامية تقع ، بطبيعة الحال ، على كاهل تلك البلدان ذاتها . على ان التدابير الدولية الفعالة أمر ضروري ، وخاصة تلك المرتقبة من البلدان المتقدمة النمو . وان هدف اللجنة هو وضع استراتيجية دولية ، لأن توزيع الرفاه بشكل أفضل بين الأمم هو عمل يتم في آن واحد مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يحدث داخل هذه الأمم .

٤ ــ وأعلن ان للسياسات المحلية آثارا دولية عديدة ، منها على سبيل المثال : التسلح ، والنزعة الحمائية ، وانعدام سياسات التكيف الصناعي ، والزيادة غير المكبوحة في الاحتياطيات النقدية ، وتبديد الموارد غير المتجددة عن طريق الاستهلاك غير الرشيد .

٥ ــ ثم قال انه ينبغي ايلاء الشؤون الاجتماعية اهتماما خاصا . فمع ان الهدف الأساسي هو التنمية في تصورها المتكامل ، غير أن المسألة الاجتماعية ترتبط بشكل وثيق بالمسألة الاقتصادية التي غالبا ما تعززها . وهذا هو السبب في ان العمالة هي مطلب أساسي للغاية. ومثلما تعتبر

Digitized by UNOG Library

التنمية المتوازنة مفتاح السلم على الصعيد الدولي يعتبر الرفاه عنصرا اقتصاديا رئيسيا على الصعيد الوطني .

٦ — ومن هنا أضاف ، ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة المبنية على تعزيز النظام الاقتصادى الدولي الجديد كما ورد في القرار ٣٢/١٩٣ سيترتب عليها آثار اجتماعية واسعة النطاق .

٧ — واما بالنسبة الى المعالاة في تقسيم البلدان النامية الى فئات ، بما في ذلك خفّ البلدان المصدرة للبترول بالتمييز ، فقال ان أحدا لا يسعه أن ينكر ان العالم الثالث قد حافظ على وحدة وثيقة فيما بينه بسبب مصالحه الأساسية المشتركة النابعة من الظاهرة التاريخية البروز أمم جديدة ولدت وهي تحمل الوصمة المشتركة للاستعمار والاستغلال الاقتصادى .

٨ — وأعلن ان الاختلالات والمظالم الدولية ازدادت سوءا في العقد الحالي ، وهذا درس يجب الا يفوتنا في هذه الآونة . وهو أيضا السبب في ان تدابير الاستعراض والتقييم تعتبر جد هامة ، مثلها مثل أية آلية يمكن بواسطتها ضمان بلوغ الأهداف المحددة . وينبغي اتخاذ تدابير اخرى بشأن تعبئة الرأى العام لصالح أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية وبشأن التزام الشركات عبر الوطنية بتلك الاهداف .

٩ — وقال في ختام بيانه ان الاستراتيجية تنطوى على عملية تفاوض سياسي (وهي ليست ممارسة تتعلق بالاقتصاد القياسي) للمساهمة في حل أكثر المشاكل السياسية خطورة في عصرنا : مواطن الاجحاف بين الشمال والجنوب . ذلك لأن تنمية البلدان النامية أمر جوهرى لسلم العالم . وهنا يكمن التحدى والوقت المتاح لمواجهته هو أقصر ما يكون .

فنلنـــدا

١ — ذكر ممثل فنلندا أن عملية صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة ينبغي أن تعتبر ، في المقام الأول ، عملية معيارية وبالتالي يجب ألا تقوم على أخطاء الماضي وانما على الدروس المستفادة من تلك الاخطاء . ورغم كون الاستراتيجية معيارية بطبيعتها ، فانها ينبغي ان تقوم على تصور سليم اقتصاديا لحالات الترابط والعلاقات المتبادلة القائمة بين القضايا من ناحية وبين الأمم من ناحية أخرى . ومن ثم ينبغي ان تتناول المعوقات الهيكلية للاداء الاقتصادى في البلدان النامية ، وهي معوقات ينبغي ازالتها .

٢ — ثم قال انه ينبغي ، ثانيا ، ان تكون الديباجة اعلانا رسميا لالتزام الاسرة الدولية بالاستراتيجية ، وفي الوقت ذاته ، مقدمة لبقية الاستراتيجية . أى ، ينبغي ان تشحذ الديباجة الارادة السياسية اللازمة لتحقيق الغايات والاهداف والتدابير التي تتضمنها في الوثيقة . وبالتالي ينبغي ان تعكس أهمية التعاون الدولي في العلاقات الشاملة بين الأمم . ويجب ان تصاغ الاستراتيجية ، بصفة عامة ، والديباجة ، بصفة خاصة ، بحيث تعتبران عادلتين اخلاقيا من جانب الجهات التي تنشد تأييدها .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ وثالثا قال انه بما أن الاستراتيجية ينبغي أن تكون معيارا قابلا للتطبيق فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات الوطنية في ميدان التعاون الاقتصادى الدولي ، فينبغي ان يرى فيها صانعو القرارات وثيقة هامة ومتماسكة . وينبغي ان تتضمن الديباجة تعبيرا قويا عن التضامن الدولي في ميدان العلاقات الاقتصادية بين الأمم .

٤ ـ وفيما يتصل بغايات وأهداف الاستراتيجية ، أعلن ان الاهتمام الدولي ، في ميدان التعاون الاقتصادى ، أخذ يتحول من تدابير دعم الاداء الاقتصادى للأمم الى المقبات التي تعيق هذا الأداء . وبالتالي ،فان مقتضيات احداث تغيير في الهياكل اللازمة قد ادرجت في جميع الوثائق الدولية المتكاملة ، تقريبا ، ابتداء من النظام الاقتصادى الدولي الجديد الى اعلان أروشا ، ويرمي قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ الذى يشكل الاساس لعمل اللجنة ، الى احداث توازن بين هذين المفهومين وبالتالي ، فهو يوفر قاعدة جيدة لعملنا المقبل .

٥ ـ وأضاف انه ينبغي في هذا الصدد ، التشديد على النقاط التالية : أولا ، ان ايجاد توازن بين التدابير الدولية والالتزامات السياسية المحلية من بين القضايا الصعبة. اذ يصعب أن يتصور المرء طريقة معالجة كامل القضية المعقدة وهي قضية التنمية بمجرد اتخاذ تدابير خارجة عن اقتصادات البلدان النامية ـ أو حتى عن طريق الاكتفاء باتخاذ تدابير داخلية تخص اقتصادات تلك البلدان وحدها . ولابد ، بالطبع ، أن يقوم حل هذه المشكلة على الاحترام التام لسيادة الحكومات في اتخاذ قراراتها الخاصة . ومن ثم ينبغي لأى استراتيجية قابلة للاستمرار ان تتضمن التزامات دولية ووطنية بازالة الظروف التي تقوض كرامة البشر ورفاههم . ولا يمكن ايجاد حل كهذا الا عن طريق بذل جهد مشترك .

٦ ـ وثانيا ، وفيما يتعلق بطريقة الاعراب عن غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الجديدة ، قال ان من الصعب عرض وثيقة معيارية بشأن العلاقات الاقتصادية بتعابير نوعية فقط . اذ يستطيع المرء أن يستنتج ، من الاسقاطات الواردة في الوثيقة المعروضة على لجنة التخطيط الانمائي ، مدى صعوبة رسم صورة تكون شاملة ، ومتماسكة داخليا في وقت واحد . وفي هذا الصدد ، فان مما له أهميته ايجاد التوازن المناسب بين النهج المعيارى والنهج الاقتصادى .

٧ ـ وأضاف أن القضية الثالثة هي ضرورة تحقيق اتساق بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل . لذلك ، دأبت فنلندا على ايلاء اهتمام للاعتبارات الطويلة الأجل للتنمية ، كالاقتصاد في استخدام الموارد ، وتعبئة الموارد المعطلة ، ومزايا ايجاد عمليات انتاجية سليمة من الناحية الايكولوجية ، وهلم جرا . ولا ينتقص هذا التشديد من أهمية مطالبات البلدان النامية ، وهي مطالبات لها ما يبررها، بموارد تحدث اثرا سريعا على تنميتها . ففي نظام محدود كعالمنا ، تعتبر بعض الاستنتاجات الطويلة الأجل بشأن البيئة ضرورية .

٨ ـ ومضى يقول انه ينبغي ، رابعا ، أن تعكس الاستراتيجية الجديدة المشاكل التي تنجم عن الحالة المتدهورة لأقل البلدان نموا . اذ أن من بين الدروس المستفادة من الاستراتيجية الانمائية الثانية أن هذه البلدان لا تنتفع من التدابير الدولية ما لم يول اهتمام كاف للمعوقات الهيكلية

Digitized by UNOG Library

للتنمية الاقتصادية فيها . وبما أن أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية جديدة ينبغي أن يكون هو ازالة أسوأ جيوب الفقر ، فان المطلوب هو الأخذ بنهج ابداعي .

٩ — وأخيرا ، قال ان الجهاز اللازم للاستعراض والتقييم يرتبط ارتباطا وثيقا بالجزء الموضوعي من الاستراتيجية . فكلما زاد التشديد على المسائل الهيكلية ، قويت الاحتياجات لأجهزة للاستعراض والتنفيذ ، اذا أريد تأمين التماسك الداخلي للتدابير المتعلقة برسم السياسات . فقد تعرضت الاستراتيجية الانمائية الثانية للانتقاد بسبب عدم فعالية الاستعراض والتقييم . كما وجه انتقاد لكون التخطيط الاقتصادى قد جنح الى الاقتصار على " معالجة الأزمات " . فاذا وضع مزيد من التشديد في الاستراتيجية الجديدة على التحول التدريجي والسلس الى الهياكل الجديدة ، فان جهاز الاستعراض والتقييم سيكتسب مزيدا من الأهمية . وبما أن الاستراتيجية الانمائية بطبيعتها وثيقة شاملة ، فان جهاز الاستعراض والتقييم سيكون له كذلك آثار على نطاق المنظومة كلها ، وبالتالي سينظر اليها بوصفها جزءا هاما من الحوار بين الشمال والجنوب .

كنـــدا

أعلن ممثل كندا :

(أ) ان أية استراتيجية انمائية دولية جديدة ينبغي ان تدعم وتكفل التقدم على طريق تحقيق الأهداف العالمية المؤدية الى مجتمع أكثر عدالة وانصافا ؛

(ب) انه في حين ان الاستراتيجية تشكل اطارا لمدة عشر سنوات فانها ينبغي ان تكون أداة للادارة ليستخدمها صانعو القرارات ومخططو السياسة ؛

(ج) انها ينبغي ، علاوة على ذلك ، ان تسلم تماما بالترابط العالمي ، وبصفة خاصة بمفهوم المصلحة المتبادلة ؛

(د) ان الاستراتيجية يجب ان تتصدى ، على سبيل الأولوية العالية ، لمشكلة الفقر في العالم وأن تعطي أولوية عالية للحاجات الأساسية للناس ؛

(هـ) ان الخطط الوطنية للبلدان النامية واستراتيجيات المعونة للدول المقدمة لها ينبغي ان تراعي تمام المراعاة الأولويات المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛

(و) ان الاستراتيجية يجب أن تكون شاملة نظرا للمجموعة الكاملة من المسائل والعقبات التي تؤثر في التنمية الدولية ؛

(ز) انها ينبغي ان تحدد بوضوح الأولويات القطاعية (الزراعة ، الطاقة ، التصنيع ، البيئة) وان تضع في الاعتبار الاحوال المختلفة التي تميز البلدان النامية ؛

(ح) انها يجب ان تشجع وضع ترتيب اكثر عدالة لتقاسم العبء فيما بين الدول المقدمة للمساعدة ؛

Digitized by UNOG Library

(ط) انه ينبغي التأكيد على دور القطاع الخاص في الاستراتيجية ؛

(ى) ينبغي أن تتجنب الاستراتيجية الاهداف الكمية المحددة زمنيا والتي تتسم بطابع عام . وينبغي التأكيد على الاهداف النوعية التي يمكن قياسها من حيث الوظائف التي تؤديها ، ومنها في جملة امور ، القضاء على سوء التغذية والوفيات بين الاطفال ودعم التعليم الأساسي للقراءة والكتابة ؛

(ك) ان الاستراتيجية يجب ان يكون لها صدى لدى الجمهور وان ترفع درجة وعي الجمهور ؛

(ل) ان الاستراتيجية ينبغي ان تكون موجزة وفي صميم الموضوع .

كوبا

١ - قال ممثل كوبا ان من المعروف تماما انه لم تظهر أى نتائج عملية ايجابية في البلدان النامية من اجتماعات الامم المتحدة التي عقدت بشأن التنمية في السنوات القليلة الماضية . وقد أدى الى تفاقم الحالة الاقتصادية في هذه البلدان عدد من العوامل ، منها التضخم والآثار السلبية للشركات عبر الوطنية والحواجز التعريفية وفشل جولة طوكيو من المفاوضات .

٢ - وأعلن ان مجموعة السبعة والسبعين المؤلفة من البلدان النامية طالبت بعملية اعادة تشكيل جذرية من أجل حل هذه المشاكل . ومع ذلك لم يسفر هذا القرار عن أية نتائج حقيقية .

٣ - وأضاف ان البلدان النامية اضطرت في السنوات السبع الماضية الى أن تزيد بصورة كبيرة ديونها الخارجية . وفي ظل الظروف الراهنة ، لا يمكن أن يكون هناك تحسن حقيقي في الحالة الاقتصادية للبلدان النامية أو في مجالات القضاء على مشاكل مثل الفقر أو الجوع أو الأمية .

٤ - وقال انه لابد من أن يكون بوسع البلدان النامية أن تعتمد على استراتيجية العقد الانمائي الثالث .

٥ - ومضى يقول ان الاستراتيجية الانمائية الدولية تمثلت في عقدها الثاني ، بصورة أساسية ، في تعيين أهداف كمية للنمو . غير انها قد جانبت الواقع في وضع أهداف النمو والتمويل بعدم أخذها في الاعتبار لمصاعب التنفيذ الحقيقية التي تنشأ فوق كل شيء نتيجة للافتقار الى الارادة السياسية من جانب معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو .

٦ - وأعلن انه كان هناك أيضا افتقار الى الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو في تنفيذ أهداف الاستراتيجية . فتحديد أهداف كمية أمر غير كاف في حد ذاته .

٧ - ثم قال ان الاستراتيجية الجديدة لابد ان تكون منطلقا جذريا . وانها يجب أن تضع أهدافا جزئية وعامة محددة وأن تنص على تغييرات هيكلية حقيقية ، لا سيما في مجالات التقدم الاقتصادى والتقني . ويجب أن تعود التنمية بالنفع على الجميع ، كما لابد ان تحترم أحكام الاستراتيجية الجديدة السيادة الوطنية .

Digitized by UNOG Library

٨ — وكان من رأى الوفد الكوبي ، انه ينبغي ان يكون من بين عناصر هذه الاستراتيجية ما يلي : احداث تغييرات هيكلية لتحقيق التقدم الاجتماعي ؛ وتحسين استخدام الموارد البشرية ؛ واستخدام عملية تخطيط ادخلت عليها عناصر حيوية جديدة . ويجب القضاء على الاستعمار والسيطرة الاجنبية والعنصرية والفصل العنصرى كشرط اساسي للتنمية .

٩ — وقال ممثل كوبا انه ينبغي تعزيز العلاقات فيما بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . ومن بين الأهداف الاخرى ، ينبغي تحرير التجارة العالمية ، وزيادة الانتاج العالمي ، لا سيما الانتاج الزراعي في البلدان النامية . كذلك يجب ضمان نقل الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر . وينبغي توفير التكنولوجيا والقضاء على " استنزاف الأدمغة " . وينبغي كذلك أن يستخدم جزء من الموارد التي تستخدم الآن في الانفاق العسكرى في أغراض التنمية في البلدان النامية .

كينيا

١ — قال ممثل كينيا انه توجد بعض المشاكل التي تتطلب الاولوية في المعالجة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، لأن هذه المشاكل تؤثر تأثيرا خطيرا على افريقيا . ففي افريقيا يوجد اكبر عدد من أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية . بالاضافة الى اشد البلدان تأثرا .

٢ — وأضاف ان افريقيا لم تشترك اشتراكا كافيا في صياغة الاستراتيجيتين الانمائيتين الدوليتين الاولى والثانية .

٣ — ومضى الى القول انه ينبغي لذلك ان تشدد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة على المجالات التي تعتبر ذات أهمية حاسمة لمنطقة افريقيا ألا وهي : تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي والزراعي ووضع اساس صناعي سليم باقامة هياكل مؤسسية للتنمية والتعاون فيما بين البلدان الافريقية وغير ذلك من أشكال التعاون الدولي .

٤ — ثم قال ان مشاكل البطالة والتفاوت في الدخل ناجمة عن النمو السريع لسكان افريقيا . فالفقر والجهل والمرض هي ألد أعداء افريقيا منذ ازمان سحيقة . لذلك ينبغي ان تشكل خطة عمل شاملة لافريقيا جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الجديدة .

٥ — وأعلن ان قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ يتضمن المبادئ الاساسية التي اتفق عليها ، وانه يدعو بحق الى استراتيجية جديدة ينبغي أن تتناول كلا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية .

٦ — وتابع يقول ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ستفشل في اداء وظيفتها ما لم تتم اعادة تشكيل جذرية لنظام العلاقات الدولية الاقتصادية الحالية لأن هذا هو السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات الاساسية للبلدان النامية بصورة عادلة ومرضية . ولابد ان تكون الاستراتيجية الجديدة أداة فعالة لتحقيق اهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛ وينبغي ان تعالج مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي القصيرة الاجل والطويلة الاجل على حد سواء وأن ترمي

Digitized by UNOG Library

الى أبعد من اطارها الزمني المحدد بعشر سنوات . كما ينبغي ان تنهض ، في جملة امـــور ، بتنمية الموارد البشرية وأن تؤمن قدرا اكبر من الاشتراك الثقافي والاجتماعي والاقتصـــادى والسياسي للشعوب في التنمية وفي عملية اتخاذ القرارات في بلدانها ؛ وأن تؤمن توزيـع مكاسـب التنمية الاقتصادية والاجتماعية توزيعا منصفا ؛ وأن تضمن تحقيق الاعتماد الجماعي علـى الـذات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ؛ وأن تعجل عمليـة تصنيع البلدان النامية فـي اطـار البيئة الاجتماعية والاقتصادية لكل من البلدان النامية .

٧ — وأضاف انه يجب ان تؤمن الاستراتيجية الجديدة اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الدولية واشتراك البلدان النامية في هذه العملية اشتراكا نشطا ومنصفا وتاما . وينبغي ان تأخذ في الاعتبار التام النتائج التي اسفرت عنها المفاوضات الدولية الاخيرة والمقبلـة المعقودة في اطار النـظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٨ — ثم أعلن أن الحوار ينبغي أن يكون هو الأسلوب السائد في المفاوضات بشأن الاستراتيجية الجديدة، غير انه يجب ألا ينحصر على صعيد الشمال/الجنوب ، لانه مطلوب ايضا على الصعـــد الوطنيـة والثنائية ودون الاقليمية والاقليمية وكذلك الدولية . ولن يكون هذا الحوار المثمر ممكنا الا اذا التزمت الامم جميعا سياسيا بتنفيذ التدابير التي تسفر عنها المفاوضات الدولية . وينبغي ان تشـــدد الاستراتيجية الانمائية الدولية على الضرورة الملحة لاستئصال شأفة الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والفصل العنصرى والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والتمييـز العنصـرى وجميع أشكال العدوان والاحتلال الاجنبيين ، لأنها تشكل عوائق خطيرة للاستقلال الاقتصـادى والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

٩ — وقال انه لابد من توفير آلية لاستعراض وتقييم العقد الانمائي الثالث على الصعيديـن المركزى واللامركزى . وعلى الصعيد اللامركزى ، ينبغي الاستفادة بقدر اكبر من خدمات اللجـان الاقليمية والوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة .

١٠ — اما الأهداف فقال انها ينبغي ان تكون متسقة وان تخضع لاستعراضات دورية . وينبغـي ان تتمتع الآلية التي تنشأ لتقييم واستعراض التقدم على الصعيد الدولي الحكومي بطابع دائم .

١١ — وأضاف ان الاصلاحات المؤسسية على الصعيد الدولي ينبغي ان تدعم التدابير المتخـذة على الصعد الوطنية لتأمين التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

١٢ — وخلـص الى القول ان القرارات والمقررات الصادرة عن المجتمع الدولي لا تكفي وحدهـا لتأمين الرفاه الاجتماعي والاقتصادى للشعوب في جميع ارجاء العالم . فالعالم لا يستطيـع الاستمرار في الحديث عن السلم والأمن العالميين في حين يموت ملايين الناس في افريقيا وآسيا وأمريكـــا اللاتينية من الجوع والحرمان وسوء التغذية . وسيكون من المحزن ان يجتاز المجتمع الدولي العقـد الانمائي الثالث دون أن يقدم مساعدة كبيرة الى المناطق المعوزة في البلدان النامية ، التي طالت معاناتها ، دون مرارة . لذلك ينبغي اتخاذ تدابير خاصة لحل المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، وكذلك المشاكل التي تواجه البلدان غير الساحلية والجزرية وأشـــد البلدان تأثرا بين البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

مصـــر

١ — قال ممثل مصر انه ينبغي ان يكون لأية استراتيجية انمائية دولية جديدة دور رئيسي في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٢ — ومضى قائلا انه على عكس الاستراتيجيتين السابقتين اللتين التمستا مجرد تحسين حالة البلدان النامية في اطار النظام الاقتصادى الدولي القائم وأنماط علاقاته الخاصة ، تجرى صياغة الاستراتيجية الانمائية الثالثة بالفعل في وقت يشهد فيه العالم تغيرات كبرى ، خاصة في المجال الاقتصادى . وأضاف ان الافتراضات التي استندت اليها الاستراتيجية الانمائية الدولية الثانية — ألا وهي استمرار النمو الاقتصادى السريع على طريقة ما بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان المتقدمة النمو وما يحدثه هذا النمو من أثر ايجابي على البلدان النامية ، بفضل ادخال بعض التحسينات على نظم المعونة والتجارة ونقل التكنولوجيا — لم تعد تنطبق على الواقع نظرا الى أن النظام الاقتصادى الدولي الذى ترتبط به لم يعد له وجود .

٣ — ومضى يقول ان برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد قد اعتمد منذ خمس سنوات تقريبا ، ومع ذلك فانه لم يحز حتى اليوم تقدم يذكر نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٤ — وأضاف ان الاهمية الحيوية للاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة تكمن في كونها توضع كأداة لاعادة تشكيل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن عملية اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٥ — وأعلن ان وفد مصر يؤيد تماما البيان الذى أدلى به رئيس مجموعة السبعة والسبعين ، روحا ونصا . وقال الممثل في هذا الصدد ، انه يود ان يشدد على بعض جوانب الاستراتيجية التي يعلق عليها وفده أهمية خاصة .

٦ — وأردف يقول ان أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الجديدة قد ذكر بوضوح في قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ ، وهو " ان تنهض بتنمية البلدان النامية " . واذا ما أريد لهذه التنمية أن تكون حقيقية ، وجب ان تدعم نفسها بنفسها تدريجيا . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، ينبغي توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات ، سواء أكانت محلية أم أجنبية ، نحو القطاعات المنتجة في البلدان النامية . ذلك أن تحقيق توسع سريع في القطاعات الانتاجية أمر ضرورى لتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية مما يلبي بالتالي الاحتياجات الأساسية للسكان . ومن ناحية أخرى ، فان تركيز المساعدة الانمائية الرسمية في قطاع الخدمات من شأنه أن يترك انطباعا خاطئا بأن الاقتصاد ينمو بمعدلات أعلى مما هو حاصل ، أى أن النمو بالأرقام الحقيقية (من الناحية المادية) يقدر بأكبر مما هو حاصل . وأضاف ان توجيه المعونة الأجنبية الى قطاع الخدمات في البلدان النامية يجد جاذبية خاصة لدى البلدان المقدمة للمعونة ، لأن هذا هو القطاع الذى تحدث فيه هذه المعونة أثرا سريعا وواضحا . ومع ذلك فانه ، لايمكن توطيد أى مكاسب في هذا القطاع دون تحقيق تنمية تدعم نفسها بنفسها .

Digitized by UNOG Library

٧ - واشار الى جانب حاسم آخر وهو أهمية دور القطاع الخارجي في أية تنمية ذات أثر في البلدان النامية . وقال ان من غير الممكن اعادة تشكيل العلاقات القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بصورة تامة دون ادخال تغييرات كبيرة على القواعد والمبادئ التي تنظم حركة التجـــــارة ، والتكنولوجيا ، والنقد ، والمال بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

٨ - وقال ان الموجة الأخيرة من تدابير الحماية التي اعتمدتها البلدان المتقدمة النمو ، فـــي ميدان التجارة على سبيل المثال ، سوف تؤدي الى عرقلة التغييرات الهيكلية الضرورية للتنمية في أي بلد نام . وما لم تتخذ تدابير لازالة الحواجز التي تقف في وجه صادرات البلدان النامية ، فلايتوقع ادخال تغييرات هيكلية ذات شأن .

٩ - وفيما يتعلق بمسألة السلع الأساسية ، قال انه سيكون من الضروري المضي الى أبعد من مجرد تثبيت الأسعار ، أي الى استنباط تدابير ترمي الى النهوض بعملية تجهيز السلع الأساسية في البلدان النامية المنتجة ، والى تعزيز اشتراك هذه البلدان في نقل وتسويق وتوزيع صادراتها من السلـــع الأساسية .

١٠ - ثم قال ان الاستراتيجية الانمائية الدولية ينبغي أيضا أن تنص على اقامة نظام دولي متماسك وفعال للتعاون المالي من أجل التنمية . ذلك ان تدفقات رأس المال الخاص الى البلدان الناميـــة تحدد أساسا ، في الوقت الحاضر ، بشروط العرض والطلب في البلدان المتقدمة النمو ، وليـــس باحتياجات البلدان النامية . ومن ناحية أخرى ، فان تدفقات المعونة الرسمية مازالت محـــدودة بالقيم الحقيقية وخاضعة لما يكتنف اجراءات وضع الميزانيات السنوية من غموض في البلدان المتقدمة النمو المقدمة للمعونة . وبالاضافة الى ذلك ، فان اصلاح النظام النقدي الدولي ، ربما باستكماله بانشاء سلطة نقدية عالمية فعالة ، قد تأكدت ضرورته الملحة على نحو أكبر من أي وقت مضى خاصة في ضوء الاضطراب الحالي الذي يتسم به النظام النقدي وعملية التكيف الدولية .

١١ - وقال انه ينبغي أخيرا ان تضع الاستراتيجية الانمائية الدولية في الاعتبار الاعتماد الجماعـي على الذات والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة لتغيير العلاقة التقليدية بين البلـدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن أجل تحـقيق هذه الغاية ، يلزم انشاء مؤسسات كافية بوصف ذلك عنصرا هاما لتحليل المشاكل المشتركة مثـل كيفيـة معاملة الاستثمار الأجنبي ، والتسويق الدولي للمواد الخام ، وكذلك من أجل وضع غايات وسياسات جماعية .

المغـرب

١ - ركز ممثل المغرب في بيانه على ثلاث فئات من الاعتبارات ، أولاها الروح التي ينبغي أن تتسم بها صياغة الاستراتيجية . وفي حين انه شدد على ما في الترابط من تعقيد يتعارض هيكله الحالي مع قيم المساواة والتضامن والمسؤولية والارادة السياسية ، أكـد على ضرورة أن يتم العمل لا في اطار مفاوضات أو علاقات القوى بل من خلال البحث الكامل عن طرق لتسوية مشكلة مشتركة . كما شدد على الحاجة الى ايلاء اعتبار لاعادة تعريف عدد من المفاهيم التي تتصل بالأخذ بنهج هيكلي في مجال الاقتصاد .

Digitized by UNOG Library

٢ — وقال ان الفئة الثانية من الاعتبارات تتعلق بالأولويات . ولكنه ميّز بين الأولويات العامة والأولويات القطاعية قائلا ان البيئة هي من بين الأولويات العامة . وأعرب عن رأى حكومته في أن البيئة لا تعني فحسب اختلالات التوازن الايكولوجية ، أو مقاومة عدد معين من الجراثيم ، أو ازالة الأحراج ، أو تآكل التربة ، وما الى ذلك ، بل تعني أيضا البيئة الاجتماعية — الثقافية ، التي تشكل الاطار اللازم لدعم الانتاج وللتقدم الاجتماعي للسكان .

٣ — وفيما يتعلق بالأولويات القطاعية قال ان المقام الاول يجب أن يعطى للأغذية وذلك لأسباب واضحة ؛ ويمكن تحديد ترتيب للأولويات القطاعية بما يتفق مع التوازن الدولي المتشدد .

٤ — وأعلن ان الفئة الثالثة من الاعتبارات تتعلق بجهاز الاستراتيجية .

٥ — ففي المقام الأول قال ان عناصر التنمية في بلد مثل المغرب لا تنحصر في بعض الأحيان في المستوى الوطني بل تتخطاه الى المستوى الاقليمي بل وحتى الى المستوى الدولي . وهذا يعني أن مختلف أقاليم العالم تمرّ أحيانا بأحوال طارئة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في الاستراتيجية الدولية .

٦ — وفي المقام الثاني ، فيما يتعلق بعامل الزمن ، اقترح أن يأخذ هذا العامل شكل توقيت محدد جدا للأهداف المزمع بلوغها أو المراحل الواجب الوصول اليها خلال العقد . وقال ان التوقيت ينبغي أن يكون مرنا ، حيث أنه يتعذر عمليا وضع تنبؤات اقتصادية عالمية لفترة سنوات عديدة. لذلك ينبغي الأخذ بأسلوب ما بحيث يمكن اجراء عمليات تكيف وفقا للاتجاهات التي تلاحظ .

٧ — وقال ان العنصر الثالث يمس التعاون بين البلدان النامية . ذلك ان اعادة تشكيل الشبكة الاقتصادية الدولية لابد بالضرورة من ان تنطوى على تعزيز العلاقات الأفقية . وأعرب عن رأيه في أن تطبيق هذا المبدأ يجب أن يدرج ضمن استراتيجية العقد الثالث . فبدون تعاون أفقي متسع بصفة خاصة لن يتم مطلقا بلوغ التوازن المنشود . وفضلا عن ذلك فان هذا التعاون سيؤثر في الاقتصادات على نحو يفيد العالم كله وبالتالي سيكون في الواقع لصالح المجتمع الدولي بأسره .

٨ — أما النقطة الأخيرة فقال انها تتصل بالعلاقة بين التحويلات والتعديلات الهيكلية . فهاتان الظاهرتان ليستا متوازيتين ، ولكن ممثل المغرب يعتقد أن تحويلات الموارد يجب أن تدعم التغييرات الهيكلية اللازمة للتنمية وتحفزها أحيانا .

٩ — واختتم بيانه بالقول ان جميع الوفود المشتركة لن تتوانى عن أن تلتقي في الرأى من أجل التوصل الى اطار مشترك يمثل شكلا جديدا من التعاون الدولي يقوم بشير خير لما سينعم به سكان العالم في القرن الحادى والعشرين من رفاهية .

المكسيك

١ — قال ممثل المكسيك أن تحديد العناصر الأساسية للتعاون الاقتصادى الدولي خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن هو مهمة بالغة الضخامة ، وانه يتطلب التزاما متجددا من جانب المجتمع الدولي بأسره .

Digitized by UNOG Library

٣ — واعلن انه ينبغي ان تكون أهداف الاستراتيجية محددة وان تكون التدابير ذات طابع قابل للتنفيذ ، وان تساعد كل من الاهداف والتدابير على التضييق من الهوة القائمة بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب الفقيرة .

٣ — واضاف انه لابد من صياغة الاستراتيجية داخل اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٣٢٠٣ / ١٩٧٤ طبيعة الاستراتيجية . وتم تأكيد هذا الفهم المشترك في كثير من البيانات خلال مناقشات اللجنة . غير انه كانت هناك محاولة أيضا لاعادة تحديد الغرض من الاستراتيجية . ومن الواضح ان على كل بلد أن يقوم بتحديد وتخطيط تنميته . اما دور الاستراتيجية فهو تهيئة بيئة دولية مناسبة لتنمية البلدان النامية .

٤ — وتحدث عن مجالات العمل فقال انها يمكن ان تشمل تغييرات في أنماط استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة ، ولاسيما في البلدان المتقدمة النمو .

٥ — ومضى يقول ان الاستراتيجية الجديدة يجب ان تقدم الحلول للاختلالات القائمة والعوائق الهيكلية التي تقف في سبيل التنمية . ومن اللازم ايجاد اقتصاد أشد ترابطا ، وتغييرات هيكلية في أنماط الانتاج والاستهلاك . ويجب ايلاء الاهتمام بصفة خاصة الى احتياجات أقل البلدان نموا .

٦ — وأردف يقول ان التنمية المستمرة والمعجّلة يجب أن تكون مضمونة دائما وليس خلال فترات الازدهار فقط ، كما لابد من النظر الى الحالة الاقتصادية في البلدان النامية على انها أكثر من مجرد ناتج فرعي للحالة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو . ويمكن للبلدان النامية أن تعطي الاقتصاد الدولي زخما ديناميا متزايد الأهمية .

٧ — ومع ذلك قال انه لابد من ازالة عدم التناسق في مختلف الأسواق لانه يسهم في ايجاد علاقات التبعية الاقتصادية الدولية الحالية ويدعمها . وهذه الأهداف طموحة ولكنها ليست مستحيلة . ويجب أن توضع في سياق نمو مستمر للاقتصاد العالمي .

٨ — واكد ضرورة القضاء على سياسات " التدريج " التمييزية في مجالات التعاون التجارى والمالي والتكنولوجي ، التي تحبط النهج العالمي للاستراتيجية .

٩ — واختتم بيانه بالقول ان المساعدة الخارجية ليست العنصر الرئيسي في عملية التنمية رغم أنها عنصر أساسي في التعاون الاقتصادى الدولي . يجب ألا تقتصر المساعدة على نقل الموارد المالية بل ينبغي أن تتضمن جهودا واسعة النطاق لتسهيل وصول البلدان النامية الى الموارد اللازمة وتعزيز التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

١ — قال ممثل المملكة المتحدة ، مؤكدا انه يتحدث بصفة شخصية في ضوء تجربته كرئيس للجنة التنمية الاجتماعية ، أن اللجنة المذكورة قد اضطلعت ، في الوثيقة A/AC/196/7 و Add.1 ، بالولاية التي أسندتها اليها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٠٣ / ٤٨ وهي أن تساهم في اعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة .

Digitized by UNOG Library

وأضاف قائلا انه لا توجد ، على حد علمه ، اية نقاط اختلاف بين النهج الذى اتبعته اللجنة في الاضطلاع بمهمتها وبين اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ . والواقع ان النهج يدعم الاطار الى حد شديد . فالنداء الذى وجهته اللجنة ، مهتدية بتجربة السبعينات من هذا القرن ، هو نداء الى المشاركة على نحو أكمل وفقا للمقصود من الفقرة ٤ من منطوق هذا القرار . وتشدد اللجنة تشديدا خاصا على أوجه التفاوت القائمة بين الريف والحضر .

٢ — ومضى قائلا ان هناك مشاكل مفاهيمية كثيرة تتعلق بمعنى التنمية الاجتماعية . ويتمثل حل هذه المشاكل الى حد كبير في ضرورة التمييز بين الغايات والوسائل وكذلك في الربط بينها . ومما لا شك فيه ان اية " استراتيجية " يجب أن تشمل كلا من الغايات والوسائل . ولكنها يجب أيضا أن تكون واضحة بشأن الفرق بين الاثنين .

٣ — وأنهى كلامه بالقول ان العمل على وضع الاستراتيجية يجب أن يستند ، بشكل أقوى مما حدث في أى وقت سابق ، الى السياسات الوطنية والأولويات الوطنية والعوامل الداخلية . وهذا يعني التشديد على المذهب العلمي وعلى النهج الاستقرائي ، كما انه يتطلب بيانات أفضل ووسائل أفضل لجمعها وتقييمها .

منغوليا

١ — ذكر ممثل منغوليا أنه لا يمكن تناول التعاون الاقتصادى الدولي والتنمية الاقتصادية الشاملة للبلدان النامية في معزل عن الحالة العالمية العامة . فقد اتسمت الأعوام الأخيرة بعملية الانفراج الدولي وبزيادة تأكيد مبادئ التعايش السلمي في العلاقات بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة . وهذه وغيرها من التغيرات الايجابية تمثل عنصرا جديدا بالغ الأهمية ، يجب أن ينعكس في وضع تفاصيل الاستراتيجية . وينبغي أيضا الترحيب بمقترحات وتدابير نزع السلاح في الاستراتيجية الجديدة بحيث يمكن أن تصير هذه الأهداف أكثر فائدة فيما يتعلق بتيسّر الموارد الاضافية التي يلزم الافراج عنها للأهداف الانمائية بما في ذلك أهداف تقديم المساعدة الى البلدان النامية .

٢ — وقال ان ثمة هدفا سياسيا هاما آخر هو القضاء التام على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى وكذلك العدوان الأجنبي . وقد أيدت منغوليا تماما آراء الوفود الأخرى التي شددت على مسيس الحاجة الى ازالة هذه العقبات والعوائق الخطيرة التي تعترض سبيل بلوغ أهداف التنمية .

٣ — وأضاف ان هذه هي الجوانب والعناصر السياسية التي لا يكون وضع استراتيجية جديدة فعالا بدونها . أما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والانمائية للاستراتيجية فينبغي أن تبدأ اللجنة أولا وقبل كل شئ من القاعدة السليمة التي تم ارساؤها بالفعل في القرارين ٣٢٠١ (د إ — ٦) و٣٢٠٢ د إ — ٦) اللذين اتخذتهما الجمعية العامة ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القرار ٣٢٨١ (د — ٢٩)) وكذلك في اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (القرار ٢٥٤٢ (د — ٢٤)) وغيرها .

Digitized by UNOG Library

٤ - ومضى يقول ان الاستراتيجية يجب أن تعطي الأولوية ، بصفة خاصة ، الى مبدأى ممارسة البلدان النامية لسيادتها الدائمة الكاملة على كل مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، والاشراف التام والفعال على أنشطة الشركات الأجنبية عبر الوطنية .

٥ - وفضلا عن ذلك قال ان الاستراتيجية يجب أن تقوم كذلك على المقترحات الداعية الى قيام البلدان النامية بتنفيذ تحولات أساسية تقدمية وبعيدة المدى وديمقراطية ، تكون لها أكبر الفائدة في تأمين التنمية الاقتصادية المعجلة والازدهار والرفاهية لهذه البلدان . وهذه التحولات تتضمن عادة التعبئة التامة والفعالة للموارد الداخلية ، والتوزيع العادل للدخل الوطني ، والنهوض بالحركة الزراعية ، وتعزيز القطاع العام للاقتصاد ، وتدريب العاملين الوطنيين المؤهلين ، وضمان مشاركة كل الشعب مشاركة كاملة في عملية التنمية .

٦ - وأعلن الممثل ان القطاع العام كان ولا يزال أشد الأسلحة قوة للبلدان النامية كي تحقق الاستقلال الاقتصادى وتبلغ أهداف التنمية بما في ذلك تصنيع البلاد وادخال التخطيط مقيمة بذلك نظاما اقتصاديا دوليا جديدا . وأضاف ان القطاع العام يؤدى أيضا أهم دور في ممارسة البلدان النامية لسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية . وفضلا عن ذلك فقد أثبت أنه من الوسائل الصحيحة والفعالة لتعبئة الموارد الداخلية لبلوغ أهداف التنمية بنجاح . ومن ثم فمن الضرورى أن يجد دعم وتعزيز القطاع العام من الاقتصاد مكانا بارزا في الاستراتيجية . وينبغي أيضا أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار دور العاملين الوطنيين المؤهلين كما طلبت الجمعية العامة .

٧ - وذكر أخيرا أنه ينبغي أن تراعى ، عند وضع استراتيجية جديدة للثمانينات ، أحكام القرار ١١ (د - ٢٦) الذى اتخذته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والعشرين .

النرويج

١ - أعرب الوفد النرويجي عن رأيه في أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تصاغ داخل اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وبناء على ذلك يجب أن توفّر الاستراتيجية الأساس لاجراء تنظيم ذى شأن للتنمية العالمية . وينبغي أن توفّر مبادئ توجيهية لتقويم نواحي القصور الحالية في الاقتصاد الدولي ، ترمي الى اجراء تعديل هيكلي فيما يتعلق بالتقسيم الدولي للعمل وباطار عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي كذلك .

٢ - وأضاف انه مما يماثل العمل على وضع الاستراتيجية نفسها أهمية ، تهيئة جو سياسي يفضي الى تحقيق تقدم ملموس وثقة متبادلة . وبناء على ذلك ثمة مسؤولية مشتركة هامة تتمثل في كفالة أن تكون الارادة السياسية من أجل التقدم هي السائدة أثناء القيام بهذا العمل .

٣ - وحيث أنه لم يتحقق الا جزء من أهداف العقد الانمائي الثاني ، سيظل الكثير من الأولويات الانمائية لذلك العقد وثيق الصلة بالثمانينات كذلك .

Digitized by UNOG Library

٤ — وقال ان الحاجة ستظل قائمة كذلك الى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية. وفي هذا الصدد فان بذل جهود خاصة مطلوب من البلدان المقدمة المساعدة التي تخلفت فيما يتعلق بتقديم المعونة العامة، بما في ذلك البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية. ويسكون من المستصوب كذلك التماس حلول شاملة لمشكلة ضمان التمويل الطويل الأجل لكامل نظام التعاون المتعدد الأطراف في مجال التنمية، وينبغي، بالاضافة الى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية، التماس أشكال جديدة لنقل الموارد في سياق تعاظم الحاجة الى العمل على احداث نمو غير تضخمي طويل الأجل في الاقتصاد العالمي بأسره.

٥ — ومضى يقول ان عددا وافرا من المحافل والمؤسسات ظل حتى هذا التاريخ يتناول شتى نواحي التعاون المالي الدولي، بما في ذلك نقل الموارد بأسلوب مخصص الغرض. وثمة حاجة الى زيادة تنسيق الأنصبة والالتزامات فيما يتعلق بنقل الموارد على صعيد دولي.

٦ — وأعلن أن ثمة ناحية ايجابية رئيسية من نواحي الاستراتيجية الحالية، ينبغي الابقاء عليها في الاستراتيجية الجديدة، هي المسؤولية المشتركة التي تتحملها البلدان كافة عن عملية التنمية. اما الناحية التي ينبغي نبذها فهي افتراض أن التقدم الاقتصادي في العالم المتقدم النمو سينقل بصورة تكاد تكون آلية الى البلدان النامية.

٧ — ثم قال انه ينبغي أن يضفي على الاستراتيجية طابع الوثيقة السياسية ذات الطابع العملي، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على سياسات حكومات الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، من الجوهري أن تكون الالتزامات ممثلة بأهداف كمية يتعين بلوغها في غضون حدود زمنية محددة. وفضلا عن هذا ينبغي أن تنعكس بوضوح الأهداف النوعية، المتصلة بالبعد الاجتماعي للتنمية، في الاستراتيجية الجديدة، وبأسلوب يمكن تنفيذه حيثما يكون ذلك مناسبا.

٨ — وتحدث عن مشاركة المرأة مشاركة نشطة في عملية التنمية الشاملة فقال ان من الواجب تعزيزها في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة.

٩ — وأضاف أن مما له أهميته، من أجل قياس مدى فعالية أي استراتيجية جديدة، أن تراعي هذه الاستراتيجية المراعاة الواجبة الخبرات المتشعبة والاحتياجات الانمائية المختلفة لدى شتى مجموعات البلدان النامية. ومن شأن وضع استراتيجية تفاضلية من هذا القبيل أن يزيد التضامن فيما بين البلدان النامية بدلا من أن ينتقص منه ويعزز تعاونها الاقتصادي.

١٠ — وأضاف أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن توضع من خلال منظور أطول أجلا من منظور الاستراتيجية الحالية، وبناء على ذلك فان من الجوهري جعل آليات الاستعراض والتقييم أكثر فعالية.

١١ — ومضى يقول ان نجاح الاستراتيجية لن يتوقف فحسب على الالتزامات السياسية التي تعقدها الحكومات وانما سيتوقف أيضا في نهاية المطاف على قدرتها على حشد الرأي العام لتأييدها، وهذه مسؤولية لا يمكن بأي حال من الأحوال غض النظر عنها باستخفاف.

Digitized by UNOG Library

١٢ - وفي ختام كلامه قال ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة سوف تتطلب التزامات مختلفة من جانب جميع البلدان المشتركة فيها. بيد أن الحصيلة النهائية لهذه الالتزامات ستتمثل في تحقيق نظام عالمي أكثر عدلا وانصافا ، يقوم على أساس نظم وطنية أكثر عدلا وانصافا .

نيبال

١ - قال ممثل نيبال انه مما يدعو الى الأسف أن الأهداف المتفق عليها والمدرجة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ظلت دون تحقيق الى حد كبير .

٢ - وأضاف أن انعدام التوازن ، والظلم ، والاجحاف هي العبارات الأساسية التي تصف النظام الاقتصادي الدولي الحاضر ، وانه بدون اعادة تشكيل أساسية للنظام الاقتصادي الدولي لا يمكن تأمين التنمية المعجلة للبلدان النامية والأداء الفعال للاقتصاد العالمي .

٣ - ومضى قائلا انه بينما تجد جميع البلدان النامية نفسها معرضة للاتجاهات المعاكسة في الاقتصاد العالمي وتنادي بالتحقيق السريع لأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد فان الوضع الاقتصادي الذي يواجه أقل البلدان نموا يزداد سوءا وكآبة .

٤ - وأعلن أن التقدم المحرز في تنفيذ مختلف التدابير المتخذة لصالح هذه البلدان لا يتناسب مع ضخامة المشاكل الهيكلية التي تضطر تلك البلدان الى مواجهتها .

٥ - ثم قال ان أقل البلدان نموا تعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الخارجية ، ولكن بالرغم من بعض التحسن في مستوى تدفقات المساعدة بالمقارنة بأوائل السبعينيات فان مستويات المساعدة التساهلية لهذه البلدان ليست أعلى من تلك المقدمة الى البلدان النامية كافة .

٦ - وأردف قائلا ان برنامج العمل الجديد الضخم للثمانينيات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي اعتمده أخيرا الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين في آروشا بتنزانيا ، ينبغي تنفيذه ضمن اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية بالنسبة الى البلدان النامية كافة خلال عقد التنمية الثالث، وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير تدفقات المساعدة لأقل البلدان نموا على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومتزايد التأكيد .

٧ - واختتم بيانه بالقول انه بينما ينبغي أن تهدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الى تعزيز تنمية البلدان النامية داخل اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان من شأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نموا ، كما هو مقترح في وثيقة لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية TD/240، قبل استهلال العقد الثالث للتنمية سوف يساعد على اتخاذ موقف دولي موحد ازاء البرنامج الجديد كجزء من استراتيجية محسنة لصالح احتياجات وأولويات كل بلد من أقل البلدان نموا .

Digitized by UNOG Library

نيوزيلـندا

١ — كان من رأى وفد نيوزيلندا ان الأولوية ينبغي أن تولى الى زيادة الانتاج الزراعي ، وقيـام تكامل أوثق من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، والحاجة الى ارساء الاستراتيجية الجديدة على أساس الحقائق الاقتصادية والى مراعاة المنظورين الاقليمي والأقاليمي ، بما في ذلك الحاجـات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية .

٢ — وأعلن ان عمليات التقييم التي أجريت للاستراتيجية الحالية تبين أن الأمر يقتضـي الأخـذ بنهج أكثر واقعية ومرونة في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ومراقبة تنفيذها . وسيتعين أن تعكس الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة كون النظام الاقتصادى الدولي عديم المناعـة وأن العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية علاقات واهية . لذا ينبغي وضع الاستراتيجية بحيث تنهـض في البلدان النامية بعمليات نمو يمكن أن تستمر بمعزل عن الأحداث والاتجاهـات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرئيسية ، الا أنه من قبيل المفارقة أنها يجب أن تسلّم بمـدى ما طرأ على الروابط الاقتصادية ، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخل البلـدان النامية ، من زيادة في العدد وفي التعقيد خلال العقد الثاني للتنمية . وثمة مهمة رئيسية أمـام اللجنة التحضيرية تتمثل في ايجاد مزيج مناسب وواقعي من التدابير المتعلقة بالسياسة يتوخـى التعجيل بالنمو وتعزيز المزيد من الاستقرار الاقتصادى وتشجيع استخدام الموارد استخداما أفضـل وتقليل الاختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية وصياغة أهداف لتوفير حوافز ومرامي يمكن قيـاس التقدم المحرز بالنسبة اليها .

٣ — ثم قال انه يتساوى في ذلك من حيث الأهمية اعداد ترتيبات لرصد واستعراض التنفيذ . وسيكون من الجوهرى تحقيق المرونة للسماح بتكييف الاستراتيجية لتلبية الحاجات والتطورات الجديدة . وينبغي ألا تكون الأهداف الكمية ثابتة وغير قابلة للتغيير وانما أن تكون قابلة لاجراء استعراض دورى لهـا وقادرة على أخذ الأهداف القطاعية والاقليمية ودون الاقليمية في الاعتبار . اما ترتيبات الرصد فينبغي أن تنص على اجراء تقييم انتقادى على فترات منفصلة منتظمة لفعالية التدابير المتعلقة بالسياسـة ولواقعية الأهداف .

٤ — وفيما يتعلق بمسألة الارادة السياسية والرأى العام ، قال ان جدارة الاستراتيجية بالثقـة وقدرتها على أن تستحوذ على التأييد الشعبي لها ستتوقفان على نجاحها في تلبية حاجات متباينة لدى الدول والقطاعات والأقاليم .

٥ — وأضاف قائلا ان مصالح نيوزيلندا ومداركها ، بوصفها بلدا منتجا للسلع الأولية وغير صناعـي يحف بالعالم المتقدم النمو ، تحدو بها الى الخلوص الى أن أى استراتيجية ، لا تعترف اعترافا كافيـا بالخلافات في الهياكل الاقتصادية والتجارية لدى البلدان وفي حجم ومرحلة نموا قتصاداتهـا ، ستقصر عن بلوغ هدف تعزيز المشاركة الأكثر انصافا في الاقتصاد الدولي . وقال ان الاستراتيجية التي تتكيف مع مجموعة متباينة من حاجات التنمية وتعكس تزايد تعقيد العلاقات الاقتصادية الدوليـة

Digitized by UNOG Library

تقتضي ضمنا قدرة أكبر على تعديل تدفقات الموارد لتلبية حاجات محددة لدى بلدان معينة واتوفير مجموعة أوسع من النماذج الانمائية كي تدرسها البلدان النامية .

٦ — وأعلن أن رد نيوزيلندا على السؤال الذى وجهه المدير العام ، بشأن مدى الالتزام المتبادل من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، هو ان ادارة اقتصاد عالمي يتزايد ترابطا يجب أن تكون مسؤولية مشتركة تقوم على أساس التعاون والاحترام المتبادلين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي داخل كل من المجموعتين . ومع ان تنمية البلدان النامية ستظل الهدف الأساسي ، فان مما له أهميته ادراك الآثار التي يمكن أن تنجم عن سياسات بعض مجموعات البلدان بالنسبة الى قدرة البعض الآخر على الاسهام في عملية التنمية .

Digitized by UNOG Library

الهنـــــد

١ — ذكر ممثل الهند أن من المطلوب ، في صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة ، مجموعة من الالتزامات المحددة لادخال التغييرات اللازمة في المؤسسات والهياكل الدولية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن النهوض بهدف النظام الاقتصادى الدولي الجديد المتمثل في ادخال التغيير الهيكلي الضرورى في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ — وأضاف قائلا ان وضع أهداف ملائمة للسياسة المحلية والدولية يتطلب بداهة دراسة واسعة النطاق من جانب اللجنة التي ستصب اهتمامها على دراسة هذه المسألة ، لأن تدابير السياسات الدولية هي المجال المناسب للاستراتيجية الانمائية الدولية ، كما يدل على ذلك عنوانها ذاته . وقال ان الأهداف ستوفر ، كما وفرت في الاستراتيجية السابقة ، علامة أساسية لا غنى عنها لقياس التقدم . وأن تحديد الأهداف سيعكس أيضا الالتزام باتخاذ ما هو مطلوب من التدابير السياسية المتناسقة تبادليا . ذلك أن الشيء الهام في الاستراتيجية هو الالتزام السياسي الذى تتضمنه، وليس مجرد دعاماتها التقنية .

٣ — وفيما يتعلق بالسياسات المحلية ، قال انه لا يوجد خلاف بشأن ضرورة التشديد على الغايات الانمائية التي ترمي الى توفير فوائد مباشرة للشعب ، خاصة قطاعات المجتمع الفقيرة والمتضررة. ومع أن التجربة الوطنية تؤكد على هذه الأهداف ، الا أن الطريقة التي يمكن أن تعكس بها الأولويات الوطنية على نحو ملائم في الاستراتيجية الانمائية الدولية لا تزال مسألة معقدة . وربما كان أفضل ما يستطيع المجتمع الدولي أن يفعله في هذا الصدد هو تحديد بعض الغايات المنشودة التي يمكن توجيه السياسة الوطنية نحوها .

٤ — وأشار الى موضوع هام آخر في الاستراتيجية الانمائية الدولية هو موضوع الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية ، وقال ان وزراء البلدان النامية أكدوا في اجتماع مجموعة السبعة والسبعين الذى عقد مؤخرا بأروشا ما يلي :

" الأهمية الحيوية للمبادرات التي تتخذها الحكومات الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين للتعجيل بتنمية وتحوّل اقتصاداتها من خلال عملية الاعتماد الجماعي على الذات ، التي تشمل تكثيف جهودها المشتركة والمتضافرة لتعبئة مواردها وأسواقها من أجل بناء هيكل من الترابط الاقتصادى الحقيقي والتكامل بين اقتصاداتها " .

٥ — وأضاف أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تتضمن مناظير صحيحة لطبيعة الترابط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . فالبلدان النامية تشعر بقلق كبير ازاء الأزمة المستمرة في النظام الاقتصادى الدولي بما لها من آثار سلبية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة في التدابير التقييدية القصيرة الأجل التي اعتمدها عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو . ويجب البحث عن حلول لهذه الأزمة على أساس التعبئة

Digitized by UNOG Library

الكاملة للقدرة الانتاجية لجميع البلدان . ويعتبر المشاركة الكاملة من جانب البلدان الناميـــة أمرا ضروريا لأنه لم يعد بالامكان اعتبارها هامشية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٦ — ومضى قائلا ان صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة يتيح فرصة ملائمة للشـروع في حـوار مستمر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن برامج محددة للتغيير . وثمة مجـال عمل آخر هو التماس تحقيق تحويلات عن طريق التفاوض تفضي الى اتخاذ تدابير ايجابية والى ازالـــة التدابير التقييدية بقصد ايجاد حلول للمشاكل الحالية تعود بالفائدة على الجميع . وأشار الى انه قد اقترحت تدابير عملية أخرى كانشاء صندوق دولي للمساعدة في التكيف ، والى ان هناك اقـتراح آخر يتصل بفرض ضريبة على التجارة الدولية توفر أموالا للمساعدة في عملية التكيف ، والى أن هناك امكانيات ينبغي استغلالها .

٧ — وفيما يتعلق بمسألة أهداف الاستراتيجية الجديدة ، قال انها ينبغي أن تكون أعلـى من أهداف الاستراتيجية الأخيرة . فالاجتماع الذى عقدته اللجنة الجامعة مؤخرا أكد من جديـد نسبة ٤ في المائة للنمو الزراعي وهي النسبة التي حددت للعقد الانمائي الثاني(A/34/34 (Part II) ، الفقرة ١٨) . بيد أن الوثائق المعروضة على هذه اللجنة تشير الى رقم أدنى . وقال ان النكوص أمر غير مستصوب . وبما أنه تم الالتزام منذ عهد قريب أى في الشهر الماضي ، برقم أعلى ، فقد يكون من المستصوب أن تدرس الأمانة هذه المسألة مرة أخرى . كذلك فان رقم ليما المستهدف الـذى حـدد نسبة ٢٥ في المائة من القدرة الصناعية العالمية في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٠ لم يسترشـد به في اسقاطات الأرقام المستهدفة الصناعية . ومع ذلك فان هنالك رقما مستهدفا آخر هو ضـرورة أن يرتفع نصيب البلدان النامية في التجارة الدولية بالمصنوعات بحلول عام ٢٠٠٠ الى ٣٠ في المائة . ويرى وفد الهند أن على الأمانة أن تدرس كيفية التوفيق بين الأرقام المستهدفة للنمو في الصناعة وفي الصادرات كما اقترح في شتى المداولات .

٨ — وبالنظر الى معدلات النمو المنخفضة للغاية لأفقر البلدان خلال العقد الحالي ، وهـــو ما يعد مخالفا للأرقام المستهدفة في الاستراتيجية الماضية ، والى وجود قاعدة صلبة من الفقـــر الجماعي في هذه البلدان ، فان ثمة ضرورة لبذل جهد دولي مكثف لمعالجة هذه المشاكـل ، كما ينص على ذلك سيناريو مضاعفـة نصيب الفرد من الدخل في هذه البلدان بحلول عام ٢٠٠٠ .

٩ — وقال ان الوثائق المعروضة على لجنة التخطيط الانمائي تبيّن مجالات عديدة تتداخل فيهـا العلاقات . فهذه الدراسات تبيّن بوضوح أن هناك تشديد غير متوازن على قطاع ما على حسـاب قطاعات أخرى ، أو على العوامل المحلية على حساب التدابير الدولية ، مما يناقض مفهوم الترابـط عينه . كما انها تشدد على انه بالرغم من النقد الأخير الذى وجّه الى ضرورة تحقيق النمو المعجـل فان ذلك ينبغي أن يكون محور الاستراتيجية .

١٠ — واختتم بيانه بالاعراب عن تقدير وفد الهند كذلك لنوعيّة الوثائق التي أعدت لكي تنظر فيهـا اللجنة التحضـيرية .

Digitized by UNOG Library

هولنـــــدا

١ — أعرب ممثل هولندا عن تأييد وفده التام للبيانات التي أدلى بها ممثل فرنسا باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، ولكنه أبدى رغبته في أن يشرك اللجنة في بعض التأملات الاضافية التي يرى أنها ذات صلة خاصة بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٢ — وقال الممثل ان العالم اليوم يمر بعملية تغيير . وهذا العالم السريع التغير يشكل الخلفية الاستراتيجية الانمائية الثالثة . وهو الواقع الجديد لكل من البلدان الغنية والفقيرة على السواء . وينبغي وضع المبادئ التوجيهية والأهداف والوسائل لعملية التغيير هذه . وهذا هو الغرض من عقد التنمية الثالث .

٣ — وأضاف انه لا يمكن أن تنجح التغيرات الهيكلية الدولية الا بتغيير مصاحب على الصعيد الوطني في البلدان المتقدمة النمو والنامية . وسيتطلب الأمر تدابير تكيف ولكن ليس كرد فعل للتأثيرات الدولية فقط . ويلزم تشجيع عملية التكيف بل والتعجيل بها بقدر الامكان ، فعلى هذا الأساس فقط يمكن تجنب سياسات المواجهة والسياسات الحمائية .

٤ — واستدرك قائلا ان التغيير الهيكلي على الصعيد الدولي ، والتغييرات المقابلة في البلدان المتقدمة النمو ، مهما أحسن تنظيمها ، لن تحقق نتائج مثلى للتنمية العجلة للبلدان النامية الا اذا سعت البلدان النامية نفسها الى احداث تغييرات هيكلية تستهدف تحرير شعوبها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

٥ — ثم قال انه يجب أن تقترن التغييرات الدولية والوطنية المذكورة بتدابير داعمة كثيرة في ميدان نقل الموارد كي تجعل البلدان النامية معتمدة على نفسها . وينبغي أن يتكون الحد الأدنى من زيادة المعونة ، وثبات أسواق السلع الأساسية ، وتدابير لزيادة صادرات المنتجات المصنّعة ، وحل لمشكلة الديون ، وآليات أفضل للعجوزات المالية في موازين المدفوعات للبلدان النامية . ولابد أن توضع الاستراتيجية بدقة فيما يتعلق بهذه البنود وأن تكون ملزمة بقدر الامكان .

٦ — ومضى قائلا انه كثيرا ما يجرى التقليل من قدر الالتزامات التي تحققت في مجال وضع قانون اقتصادي دولي من نوع جديد ، غير أن تأثير هذه القواعد المعيارية الاقتصادية الدولية الجديدة ، التي تكتسب شيئا فشيئا طابع القانون الدولي ، له أهمية بالغة . ومن أمثلة ذلك مفاهيم مثل السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، وفكرة مدونات قواعد السلوك — التي مهما ضعفت محتوياتها — يظل بمقدور المرء أن يقول — دون مبالغة — أنها عناصر هامة للواقع الجديد .

٧ — وذكر الممثل أنه يمكن اضافة فصل مستقل ، بين الديباجة وبرنامج العمل ، يتناول بصفة خاصة عناصر هذا النوع الجديد من القانون الاقتصادي الدولي ، ويمكن أن يتضمن هذا الفصل تقييما للتقدم المحرز في هذا الصدد خلال عقد التنمية الثاني ، ويمكن أيضا أن يدرس خطوطا للتفكير — وربما يدفع على استحداث بعضها — بشأن زيادة التنمية خلال العقد الثالث . وقال الممثل ان مشورة لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذه المسألة ستكون محل ترحيب .

Digitized by UNOG Library

٨ — وأعرب عن موافقة وفد هولندا على أن تقوم الاستراتيجية على أساس فكرة المصلحة المشتركة ، على أن يقتصر ذلك على البلدان النامية التي يكون هذا النوع من الاستراتيجية مفيدا وفعالا لها . فهناك بلدان نامية عديدة لا تستطيع أن تقدم شيئا يذكر لاجراء صفقات تحقق المصلحة المشتركة . وينبغي أن تكون البلدان الغنية على استعداد لاقامة برامج واتخاذ تدابير لصالح تلك البلدان النامية دون أن تحقق من ورائها كسبا لها .

٩ — وأعلن أنه قد نشأت مشاكل حول مفاهيم جديدة مثل الترابط ، والاحتياجات الأساسية ، والمعاملة التفاضلية ، وفصل الروابط ، وما الى ذلك . ورأى الممثل أن تدهور المناقشة حول هذه الموضوعات يرجع أساسا الى الاحجام عن التحديد الكافي للظروف التي يمكن لهذه المفاهيم أن تكون مفيدة فيها .

١٠ — وعلى سبيل المثال قال ان امعان النظر في الظروف التي ينبغي أن يعمل الترابط في ظلها لكي يكون مفيدا للبلدان النامية كان قليلا أو معدوما . وبالمقارنة بالبلدان الغنية فان البلدان النامية تكون في الغالب شريكا ضعيفا في المفاوضات ، وبالتالي فان الترابط لا يكون مفيدا لها الا عندما تضاف عناصر اعادة التوزيع . وأضاف انه يمكن أن يطلب من لجنة التخطيط الانمائي أن تقدم يد العون والارشاد فيما يتعلق بنقاط سوء الفهم هذه .

١١ — وأردف قائلا ان الأمر يتطلب انشاء آلية تحفز التنفيذ . ولهذا الغرض يمكن توسيع النظام الحالي للاستعراض والتقييم بشأن تنفيذ الاستراتيجية ككل ، بانشاء آلية ثانية تتولى الرصد الدورى (كل سنتين مثلا) في كل بلد على حدة ، سواء كان متقدم النمو أو ناميا ، لقياس التقدم في تحقيق الأهداف والأغراض وتقييم تدابير السياسة المتخذة وفقا للاستراتيجية .

١٢ — واختتم بيانه بالقول ان مثل هذا الاجراء ، وهو نوع من الفحص ، يحترم السيادة الوطنية لكل بلد ، لأن الحكومة هي التي ستعد التقرير الخاص ببلدها . ويمكن على سبيل المثال أن تكون ممارسة الرصد هذه مهمة مشتركة تتولاها لجنة للاستعراض والتقييم ولجنة للتخطيط الانمائي . وهناك أمل في أن يساعد هذا الاجراء في جعل الاستراتيجية أكثر فعالية .

الولايات المتحدة الأمريكية

١ — قال ممثل الولايات المتحدة أن تقدما كبيرا قد أحرز خلال العقد الماضي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن هذه الاتجاهات تخفي تنوعا كبيرا في الأداء الفردى للبلدان . فقد حققت البلدان ذات الدخل المتوسط معدلات نمو للفرد عالية للغاية خلال هذا العقد ، بينما لم تصل المعدلات التي حققتها أقل البلدان نموا الا الى ١ في المائة في المتوسط سنويا .

٢ — وأضاف انه مازال يتعين بذل جهود عظيمة في مجال التنمية العالمية . ويمكن أن توفر الاستراتيجية الانمائية الدولية اطارا مشتركا لتيسير الجهود التعاونية الرامية الى الاسراع في التنمية وتعزيز النمو السريع المنصف الذى يتميز بقاعدة عريضة ونمو تتوفر له أسباب الاستمرار الذاتي ؛ وتصحيح الاختلال القائم بين السكان والموارد الطبيعية وتحسين المستويات المعيشية ولا سيما فيما بين الفئات

Digitized by UNOG Library

التي تعيش في فقر مدقع . ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تعكس الاستراتيجية الجديدة التسليم بأنه يمكن للسياسة الاقتصادية السليمة أن تعزز امكانيات زيادة الانصاف والتحسن الاجتماعي وتوسيع نطاق المشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وبالمثل فان التقدم الاجتماعي وزيادة المشاركة في الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادى وتعزيز مبادئ الانصاف ، يمكن أن تكون حوافز قوية على النمو الاقتصادى .

٣ — وأعلن أن المسؤولية الأولية في التصدى لمشاكل التنمية تقع على كاهل كل من الحكومات في البلدان النامية التي يكون عليها أن تدعم الاستراتيجيات الانمائية السليمة . وعندما تستهدف هذه الاستراتيجيات رفع مستويات المعيشة وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية الانمائية ، أو تكون جزءا من مجهود أكبر لحل مشكلة عالمية ملحة ، فان فرص تقديم الدعم من بلدان كالولايات المتحدة تزداد .

٤ — ثم قال ان التنمية لا تعتمد بصفة أساسية على المساعدات الخارجية ، حيث أن هذه المساعدات ما هي الا عنصر مكوّن واحد في جملة الموارد المتاحة . وعلاوة على ذلك فان الافتراض بوجود ارتباط مباشر بين تدفق الموارد والتنمية الاقتصادية يتجاهل العناصر الرئيسية الأخرى في التقدم الذى حققته البشرية حتى الآن ، أى القدرة على الابتكار واستخدام الموارد بشكل فعال وزيادة الانتاجية ، والقدرة على ترجمة النمو الى تحسن في مستويات المعيشة يعم الجميع .

٥ — وأعلن انه ينبغي أن تهدف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، خلال العقد القادم ، الى تحسين مستويات المعيشة على نحو كبير وواسع الانتشار وقابل للاستمرار في اطار نظام اقتصادى دولي جديد أكثر انفتاحا وانصافا وتعاونا .

٦ — وتحدث عن القطاع الزراعي فقال انه لا بد من أن يؤدى دورا حيويا في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، اذ أن ما يقرب من ثلثي الأيدى العاملة في البلدان النامية يعمل في الزراعة . وسوف يظل هذا القطاع أهم قطاع منفرد في معظم البلدان النامية ، واذا أريد لأفقر قطاعات السكان أن تبلغ مستويات معيشة أعلى تعين أن تزداد الانتاجية الزراعية .

٧ — وأردف قائلا ان التدابير الرئيسية المتعلقة بالسياسة والرامية الى زيادة الانتاجية الزراعية تتطلب وجود معدلات استثمار في القطاع الزراعي أعلى بكثير مما هي عليه الآن لتحسين الهياكل الأساسية ؛ وتيسير الحصول على الائتمان والبذور والسماد لعدد أكبر من الناس ؛ وتحسين أساليب ادارة المياه والأراضي ؛ وزيادة خدمات البحوث والارشاد ومرافق التسويق والتخزين ؛ ووضع سياسات واقعية لاسعار المنتجات الزراعية من شأنها أن تشجع على زيادة الانتاج الغذائي ورفع دخول العمال الزراعيين . ويتوقف نجاح هذه التدابير بدرجة كبيرة على توزيع الحيازات الزراعية والترتيبات الخاصة بتملك الاراضي .

٨ — وتابع كلامه قائلا ان تناقص المتوافر من الطاقة وزيادة تكلفتها زيادة حادة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على توفر العملات الأجنبية وعلى التكاليف في مجموعة مختلفة من القطاعات الهامة يشكلان قيدا من أكبر القيود التي تعرقل التقدم . كما تتمثل احدى المشاكل الهامة الأخرى للطاقة في التدهور المستمر في الاحتياطيات المتاحة من أنواع الوقود اللازمة للاستهلاك المنزلي .

Digitized by UNOG Library

٩ — وتشمل الاستجابات الهامة التي ينبغي أن توفرها السياسة بذل المزيد من الجهود لمساعدة البلدان النامية في تقييم احتياجاتها من الطاقة والمتوفر لديها منها ، وتحديد الاستراتيجيات الملائمة لانتاج الطاقة ؛ وزيادة أنشطة البحث والاستحداث والبيان العملي والتطبيقات التكنولوجية الموجهة نحو زيادة انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية ؛ والأخذ بأساليب انتاجية تتميز باستهلاك أقل للطاقة ؛ ومضاعفة الجهود لزيادة المخزونات المتناقصة من مصادر الطاقة الريفية كالحطب .

١٠ — وأضاف ان التصحر وازالة الغابات واستنزاف التربة وانخفاض المقادير المتاحة من المياه العذبة تشكل مصادر قلق يتزايد باستمرار. وينبغي أن تشمل الحلول التي توفرها السياسة تعميق الالتزام الوطني والدولي بادارة الموارد الطبيعية على نحو فعال ؛ وتكثيف أنشطة البحث والاستحداث الرامية الى تعيين أساليب منع اساءة استخدام الأراضي والغابات والموارد المائية ؛ وتنظيم البرامج والمشاريع اللازمة لحماية واصلاح قاعدة الموارد .

١١ — وذكر ان احتمالات تحسين مستويات المعيشة على نحو مطرد وواسع النطاق في البلدان النامية تعتمد بشكل حاسم على تحديد معدل الزيادة في السكان عن طريق زيادة الحوافز للأسر الصغيرة ، وتمكين الأبوين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حجم الأسرة ؛ وتزويدهما بالقدرة على تنفيذ هذه القرارات .

١٢ — واستنادا الى ما قاله الممثل فان الصحة الجيدة هي المؤشر الأساسي لرفاه الفرد . وليس تحسين الصحة غاية في حد ذاته فحسب ، بل انه يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم على جبهات أخرى من الاستراتيجية الانمائية الدولية . كما أن التغلب على المرض على نحو أكثر فعالية هو أمر حاسم ، وينبغي أن تشمل تدابير السياسة المتبعة في هذا الشأن توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية ، وزيادة الامدادات من المياه النقية وتوسيع نطاق المرافق والتسهيلات الصحية الاساسية ؛ والقيام بحملات التحصين من الأمراض ؛ وتحسين التغذية وتوزيع الأغذية على نحو أفضل .

١٣ — وقال ان التعليم يتيح للرجال والنساء أن يحققوا ذواتهم وأن يسهموا مساهمة ذات معنى في النمو الاقتصادي .

١٤ — واضاف ان ثمة عنصرا أساسيا في تحسين المستويات المعيشية يتمثل في توفير المرافق المحسّنة في مجال الاسكان والمياه والتصحاح . ويعتبر الاسكان المحسن مصدرا هاما للطلب على الأيدي العاملة ويمثل نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من تكوين رأس المال الثابت . وعلاوة على ذلك فان نوعية الاسكان وما يتصل به من خدمات كالمياه والتصحاح هي من أكثر العوامل اضرارا بالأحوال الصحية .

١٥ — كذلك قال ان زيادة مشاركة المجتمع والاستفادة من الموارد المحلية ، لا سيما الأيدي العاملة هي من الاستجابات الهامة بشكل خاص التي تبديها السياسة تجاه هذه المشكلة ، مثلها في ذلك مثل التخطيط الأكثر فعالية . وفي هذا الصدد ينبغي النظر في النهوض بالعمالة في المناطق الريفية حيث تعتبر تكاليف الاسكان وما يتصل به من خدمات ، أقل بصورة عامة .

Digitized by UNOG Library

١٦ - وأردف يقول ان تحسين مستويات المعيشة على نطاق واسع خلال العقد القادم ، يتطلب تحقيق النمو السريع في العمالة المنتجة . وينبغي أن تشمل عناصر الاستراتيجية اللازمة لتوليد قدر أكبر من العمالة المنتجة : وضع سياسات لزيادة وتوسيع امكانيات وصول الذين لا يجدون عملا كافيا في الزراعة الى المرافق والخدمات المنتجة كالأراضي ، والطاقة ، والائتمان ، وتسهيلات التسويق والتخزين ، والبحوث الزراعية والارشاد الزراعي ؛ ووضع السياسات الرامية الى زيادة رأس المال البشرى عن طريق تحسين التعليم والتدريب والرعاية الصحية ؛ ووضع السياسات التي تؤثر في هيكل الأسعار والأجور بقصد تشجيع أنماط الانتاج التي تتميز بكثافة الأيدى العاملة ، أى السياسات التي تؤثر في الأجور ومعدلات الفائدة ، وتشجيع استجابة التكنولوجيا لأسعار التكلفة وما يكمن وراءها من توافر عوامل الانتاج .

١٧ - وأضاف الممثل يقول انه بالرغم من أن الانتاج الصناعي في البلدان النامية كان بصفة عامة أسرع منه في القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، الا أن مساهمته في توسيع قاعدة العمالة كانت ، في جملتها مخيبة للآمال . واذا أريد لتوسيع الصناعة أن يخدم مقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية فمن الضرورى تحقيق نمو سريع في الناتج والعمالة على حد سواء .

١٨ - وتطرق الى الحديث عن السياسات الرامية الى تعزيز التوسع في الصناعة القائمة على الاستخدام الكثيف للأيدى العاملة فقال انها ينبغي أن تشمل سياسات للأسعار وتشجع النمو في الانتاج القائم على كثافة الأيدى العاملة ؛ والأنشطة والسياسات التي تشجع على تكييف التكنولوجيا الراهنة ؛ واستحداث أنواع من التكنولوجيا أكثر ملاءمة لعوامل الانتاج المحلية .

١٩ - وقال ان للروابط الهامة بين التجارة والتصنيع وغيرها من الأهداف الانمائية أهميتها بالنسبة الى الاستراتيجية الانمائية الدولية . أما تلك البلدان التي تتركز صادراتها تركزا شديدا في السلع الأساسية الأولية فان الاجراءات في مجال السياسة المتبعة في هذا الشأن يمكن أن تشمل عقد اتفاقات دولية بشأن السلع الأساسية ، ووضع ترتيبات بشأن عمليات التمويل التعويضية ، وبرامج تنويع القاعدة الانتاجية لتقليل الاعتماد على الصادرات ، والاستثمارات التي تسفر عن زيادة في القيمة المضافة . وفي مجال المعادن التي لا تستخدم كوقود فان علاقات تآزر آخذة في التطور ، تراعي احتياجات المستثمرين من الاستقرار والضمان ، وتكفل للبلدان النامية في الوقت نفسه السيطرة على ما تملكه من موارد .

٢٠ - ثم أعلن ممثل الولايات المتحدة ان تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الدولية في العقد القادم يتوقف الى حد كبير على مواصلة تطبيق نظام الانفتاح التجارى الذى يتيح لانماط الانتاج امكانية التكيف لتعكس المزايا المقارنة المتغيرة . ولابد للبلدان المتقدمة النمو من تجنب تدابير الحماية والاستمرار في التكيف وفقا للأنماط التنافسية المتغيرة ، وتجنب فرض القيود على الصادرات الجديدة الآتية من البلدان النامية ؛ وفي الوقت نفسه لابد للبلدان النامية المتقدمة من المساهمة في عملية التكيف وتعزيز مقاومة التدابير الحمائية في الخارج وذلك بفتح أسواقها أمام البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة النمو . وينبغي أن تستهدف المعاملة الخاصة والتفاضلية تلك البلدان النامية التي لم تزل بعد غير قادرة على الاستفادة الكاملة من النظام التجارى الدولي .

Digitized by UNOG Library

٢١ - ومضى قائلا ان التجارة فيما بين البلدان النامية قد تكون من المجالات التي تبشر فيها امكانات النمو بالخير خلال العقد القادم . ويمكن أن يؤدى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الى مزيد من التوسع في التجارة الاقليمية في اطار نظام تجارى عالمي مفتوح ، كما يمكن أن يوفر قوة دافعة لتحقيق مزيد من الدخل والعمالة .

٢٢ - وأضاف انه يمكن للسياسة الاستثمارية الشاملة أن تكون عنصرا رئيسيا في استراتيجية انمائية ناجحة . ولكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مصلحة حيوية في تيسير زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة ، بما في ذلك أصول الأسهم في شركات المساهمة الأجنبية ، لتوظيفها في المجالات المنتجة والاستفادة منها في التصدى للمشاكل الانمائية الملحة . ويمكن أن تكمل رؤوس الأموال هذه عمليات الادخار المحلية وتسهم في تطوير البنية الأساسية للاقتصاد .

٢٣ - وقال ان بوسع البلدان النامية أن تشجع تدفق رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية عن طريق توفير مناخ استثمارى يتسم بالاستقرار وباتباع سياسة واضحة محددة المعالم فيما يتعلق بدور الاستثمار المباشر في عملية التنمية . وبالمثل تستطيع البلدان المتقدمة النمو أن تيسر هذه التدفقات عن طريق تشجيع الدخول في أشكال جديدة للشركات الاستثمارية وتيسير التدفق الحر لرأس المال .

٢٤ - أما تيسير نقل التكنولوجيا التي ينبغي أن تكون في شكل متكيف مع الظروف المحلية وأن تعمل على تكملة التكنولوجيا المحلية والنهوض بها ، فقال انه يخدم المصلحة المشتركة . ويلزم زيادة الجهود العالمية لتعزيز القدرات العاملة في مؤسسات البحوث في البلدان النامية وتشجيع التقدم العلمي الذى تخدم تطبيقاته البلدان النامية .

٢٥ - وأعلن ان الحاجة تتطلب أن تبذل بلدان الاقتصاد السوقي والاقتصاد الاشتراكي المتقدمة النمو والدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط جهدا متزايدا لتركيز المساعدة المالية على المشاكل الملحة التي تمس البلدان النامية والاقتصاد العالمي بأشد الضرر . وتعتبر احتياجات البلدان النامية ذات الدخل المنخفض الى رؤوس الأموال المقدمة بشروط تساهلية احتياجات ماسة بصفة خاصة ، حيث أن الادخار في هذه البلدان أقل من أن يوفر المقومات اللازمة للمحافظة على مستويات استثمارية كافية .

٢٦ - وتحدث الممثل عن المساعدة المقدمة بشروط تساهلية ، الثنائية منها والمتعددة الأطراف ، فقال انها ظلت كذلك تخصص بصورة متزايدة للقطاعات والأنشطة التي لها أثر واضح في تخفيف حدة الفقر ، لأن هذه المشاريع تتميز بأكبر درجة من التضارب بين العائد المالي البحت والفوائد الاجتماعية الحقيقية . ولا يعني التركيز على هذه المشاريع أى تقليل للجهود الرامية الى تحقيق معدلات نمو عالية ، وانما يعني التشديد على تحسين مستويات المعيشة على نطاق واسع كجزء من عملية النمو . لذا ينبغي أن تحفظ المساعدة المقدمة بشروط تساهلية وتخصص لهذه الأغراض فقط وذلك من أجل تحقيق وفورات في الموارد النادرة . أما البلدان النامية ذات الدخل الأعلى فيتوقع أن تتحرك بصورة حثيثة نحو أسعار الفائدة السائدة في السوق وأسواق رأس المال الخاص .

Digitized by UNOG Library

٢٧ — **وأعلن الممثل أن فعالية عمليات نقل الموارد تتوقف على الكيفية التي تستخدم بها هذه الموارد وعلى** السياسات المكملة في المجالات الأخرى . وتعتمد قدرة بلدان كالولايات المتحدة على مواصلة وزيادة المساعدة المقدمة الى البلدان النامية اعتمادا كبيرا على فعالية هذه الموارد في تحسين معيشة الشعوب في هذه البلدان ولا سيما معيشة الفئات الأفقر . وكلما زاد وضوح اتجاه والتزام واهتمام السياسة والمشاريع بتلك الغايات ، زادت امكانية الحصول على الدعم الخارجي .

٢٨ — وتحدث عن أنشطة التخطيط فقال **انها** توفر روابط هامة بين الموارد والسياسات والأهداف الانمائية . كما أن التخطيط الفعال للتنمية يتيح للاقتصاد أن يستخدم موارده بكفاية في أية لحظة وأن يرسم طريقا لبلوغ مجموعة متساوقة ومجدية من الأهداف الطويلة الأجل .

٢٩ — وأضاف أن ثمة جزءا جديدا وناشئا في عملية التخطيط يتناول ادارة البيئة ، وهو موضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . اذ ينبغي **للدول كافة** أن تتعهد ، في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ببذل قصارى جهدها لمنع تدهور البيئة ، وبتنمية واستخدام الموارد بما يحقق أكبر الفائدة ويتفق **والقيود** البيئية ، ومراعاة أثر السياسات الوطنية على قاعدة الموارد العالمية المشتركة .

٣٠ — **وقال الممثل ان الولايات المتحدة ملتزمة بالاستراتيجية الانمائية الدولية** كاطار مفاهيمي يسترشد به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية خلال العقد القادم. وأعرب عن اعتقاد الولايات المتحدة بأن العناصر الرئيسية للاستراتيجية ينبغي أن تشمل تحقيق نمو متواصل وعادل ومولد للعمالة في البلدان النامية ؛ وتحقيق زيادات كبيرة في انتاج الأغذية والكفاية الانتاجية في الزراعة ؛ وادخال تحسينات كبيرة في مجالات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية ، والتعليم والتغذية والاسكان ؛ وتحقيق توازن أفضل بين النمو السكاني وقاعدة الموارد المتاحة لنا ؛ واستخدام الموارد الطبيعية في العالم استخداما أرشد ، لا سيما موارد الطاقة ، على أن تشمل أيضا الأراضي والمياه والهواء ؛ وتحسين ادارة الموارد لتحقيق أقصى حد من الفوائد الطويلة الأجل المستمدة من الموارد الطبيعية ؛ واقامة نظام اقتصادي دولي جديد يعمل على نحو جيد ، تشارك فيه البلدان النامية مشاركة كاملة ، ويشجع النمو غير التضخمي ، حيث تؤدي تدفقات التجارة والأموال الاستثمارية الى زيادة الفوائد المتاحة **لجميع الشركاء** ، ويكمل نقل الموارد العمليات الانمائية الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية ، على نحو فعال .

٣١ — ثم قال انه ينبغي ألا يفوت اللجنة ، أثناء عملية وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة، أنها تتحدث عن الناس . لذا يتعين عليها أن تضع استراتيجية تفهمها وتؤيدها جميع الشعوب الممثلة في الأمم المتحدة . كما يجب أن تتوصل الى وضع وثيقة تتوافق بشأنها الآراء توافقا حقيقيا وتخدم أهدافا تتقاسمها الشعوب على نطاق واسع . وعليها أن تضع في الاعتبار أن هذه الاستراتيجية يجب أن تعكس التزاما مشتركا بالتقدم والتعاون بين البلدان جميعا . ويلزم أن تعزز الاحساس داخل الولايات المتحدة بالتزام البلدان النامية نفسها بكفالة اشتراك السكان في مجموعهم ، اشتراكا كاملا ومنصفا ، في عملية التنمية ، وببذل الجهود التعاونية الرامية الى جعل الاقتصاد العالمي أكثر قدرة

Digitized by UNOG Library

على افادة البلدان جميعا . ولابد لها أن تعزز التسليم المتزايد في الولايات المتحدة بأن الأمم كافة تغنم الكثير من زيادة التعاون فيما بينها للنهوض بالتنمية وكفالة التقدم الاقتصادي العالمي الذي يعم بنفعه الجميع . وقال المتحدث ، ان الولايات المتحدة تؤيد بقوة المجهود المشترك الرامي الى التوصل الى استراتيجية انمائية دولية فعالة وتعاونية ، وأعرب عن أمله في أن يشارك الآخرون في جعلها ممارسة هادفة تؤدي الى مكاسب ملموسة لكافة شعوب العالم .

٣٢ — وقال في ختام بيانه انه استطاع الناس ، في سنة ٢٠٠٠ ، أن يشيروا الى الوثيقة التي ستوضع ويقولوا عنها "لقد كانوا يملكون البصيرة التي مكنتهم من توجيه جهودهم لأكثر مشاكل البشرية مساسا والحاحا ومن وضع استراتيجية حسنت حقيقة حياة اخوتهم في البشرية " ، لنجحت اللجنة في انجاز شيء جدير فعلا بالتقدير .

اليابان

١ — قال ممثل اليابان ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي أن تشكل اطارا هاما للجهود الانمائية الوطنية في جميع البلدان وكذلك للتعاون الدولي . وأعلن ان حكومة اليابان على استعداد للاسهام بطريقة ايجابية في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لأنها لا تعكس فقط أماني جميع البلدان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانما توفر أيضا النهج والسياسات الواقعية لمشاكل العالم .

٢ — ومضى قائلا ان اليابان تمنح الأولوية العليا لازالة الفقر والاجحاف على الصعيدين الوطني والدولي . ذلك أن الفقر والاجحاف يهددان بالخطر صرح السلم والأمن عينه ، لذلك ينبغي أن تتناول الاستراتيجية هذه المشاكل بصورة مباشرة .

٣ — وأضاف ان الأخذ بنهج واقعي لمعالجة مشاكل الثمانينات والاستجابة الى أماني جميع البلدان الأعضاء استجابة وافية بالغرض لهما معا أهمية حيوية . ومما لا شك فيه أن جدارة الأمم المتحدة بالثقة وقدرتها على العمل ستصبحان موضع شك لدى العالم اذا لم تستجب الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لهذه الأماني باتباع نهج واقعية .

٤ — ومضى قائلا ان أي مفهوم واقعي لصياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي أن تتوفر فيه الخصائص التالية :

(أ) أولا ، لابد أن تتسم الأهداف والاستراتيجيات بالمرونة ، اذ أن الاستراتيجية الجديدة ستشمل فترة عشر سنوات ، بل ويجرى التفكير في تنفيذها على فترة أطول من ذلك .

(ب) ثانيا ، ينبغي ايلاء أقصى قدر من الاهتمام للتناسق بين الأهداف العديدة وبما أن الأهداف ستحدد على الصعيدين الوطني والدولي في مجموعة واسعة من المجالات ، كالمساعدة الانمائية الرسمية ، والتجارة ، ونظام النقد الدولي ، والصناعة ، والاستثمار ، والطاقة ، والعمالة ، والبيئة ، والتعليم ، فان عدم الاتساق بين الأهداف والاستراتيجيات لن يؤدي الا الى سوء توجيه الجهود الدولية وتبديدها .

Digitized by UNOG Library

(ج) ثالثا، ان عددا كبيرا من الأهداف الكمية الثابتة التي وضعت خلال العقدين الانمائيين الدوليين للأمم المتحدة لم يكن له صلة بأهداف النمو الكلية لكل بلد من البلدان النامية ولم يكن قابلا للتكيف مع التغيرات الخارجية للاقتصاد العالمي . ويمكن تحديد أهداف واقعية بقيم نسبية — مثلا، بالنسبة الى النمو في السنوات السابقة — بحيث تعكس على نحو أفضل الطابع الدينمي للتغيير الهيكلي وللتطلعات .

ه — وأعلن انه ينبغي أن تكون للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة العناصر التالية :

(أ) أولا ، توقع البلدان النامية حدوث نمو أكبر فيها ، وهو أمر متفق عليه عالميا . وان حكومة اليابان مصممة على التعاون في تحقيق هذا الهدف ضمن حدود قدراتها . بيد أنه ينبغي أن تدرس بعناية امكانية النمو خلال عقد الثمانينات . وعلى المجتمع الدولي أن يدرس بعناية حدود امكانياته ومن ثم يحدد أهدافا واقعية إما بالقيم المطلقة أو النسبية .

(ب) ثانيا ، أن مجرد القاء نظرة على مسار نمو البلدان النامية خلال العقدين الأخيرين يكشف عن وجود أوجه تفاوت في مراحل التنمية فيما بينها من حيث معدلات النمو ، والهيكل الصناعي ، وفوق كل شيء في نصيب الفرد من الدخل . ان ازالة الفقر تتطلب تركيز الجهود على البلدان ذات الدخل المنخفض . واليابان تؤيد بشدة وضع أهداف واستراتيجيات انمائية خاصة للبلدان المتدنية الدخل ، وترى في هذا الصدد أن من المستصوب أيضا اعتماد أهداف واستراتيجيات محلية تمكّن البلدان المتدنية الدخل من زيادة دخول سكانها زيادة كبيرة خلال الثمانينات .

(ج) ثالثا ، أن النمو في الانتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي في مجال توفير اللوازم الغذائية في عدة بلدان نامية سيؤديان حتما الى تحسين قدرة تلك البلدان على النمو ، ولكنهما سيكونان من الصعوبة بمكان نظرا الى التجربة التاريخية في صعوبة المحافظة على نسبة ٤ في المائة لمعدل النمو الزراعي بالنسبة الى جميع البلدان على فترة طويلة من الزمن .

(د) رابعا ، لن يكون بوسع الاستراتيجية الجديدة أن تغفل عناصر رئيسية كالنظام النقدى الدولي ، والترتيبات التجارية ، والسلع الأولية ، والموارد الطبيعية ، بما في ذلك الطاقة. فأى استراتيجية جديدة لا توجه نحو حل مشاكل الاقتصاد الدولي ستتعرض لفقدان الثقة بها . ويرى وفد اليابان أن الطاقة والموارد والتجارة ستكون من العناصر الرئيسية للتغيير الهيكلي في العلاقات الاقتصادية الدولية لسنوات مقبلة . لذلك ينبغي مناقشة طائفة عريضة من مشاكل الطاقة والموارد الطبيعية مناقشة تامة وينبغي أن توفر الاستراتيجية الجديدة توجيها واضحا للمنافع المشتركة للبلدان المستهلكة والمنتجة على حد سواء .

(هـ) خامسا ، ينبغي أن يكون التعاون فيما بين البلدان النامية عنصرا آخر من عناصر الاستراتيجية الجديدة . اذ أن بالامكان تغيير النظام الحالي للتجارة وتدفق الموارد المالية فيما بين البلدان النامية للنهوض بالتنمية الاقتصادية فيها . وينبغي أن يضطلع التعاون الاقتصادى والتقني على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بدور هام في هذه الناحية وأن يشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الجديدة .

Digitized by UNOG Library

(و) سادسا ، ينبغي التركيز على دور اللجان الاقتصادية الاقليمية في اعداد ورصد وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة خلال الثمانينات ذلك أن المدخلات الآتية من اللجان الاقليمية ستوفر معلومات وتلقي أضواء على حل المشاكل الاقليمية ودون الاقليمية .

(ز) وأخيرا ، ترى اليابان أن مما لا غنى عنه وضع ترتيب مؤسسي لتنقيح الأهداف والاستراتيجيات استجابة لتطلعات المجتمع الدولي وللمحافظة على النهج الواقعية لمواجهة اقتصاد عالمي متغير . فمرونة الأهداف والاستراتيجيات ، بالاضافة الى الترتيبات المؤسسية التي تجعل بالامكان تكييف الجهود في مجال التعاون الدولي ، ينبغي أن تكون أجزاء رئيسية من الاستراتيجية الجديدة .

يوغوسلافيا

١ — قال ممثل يوغوسلافيا ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تكون استمرارا للاستراتيجية السابقة وانعكاسا لاتجاهات ايجابية جديدة خلال هذا العقد .

٢ — وأضاف ان عالم اليوم ، الذى أصبحت فيه البلدان النامية عاملا هاما ، يتطلب أفكارا مختلفة ونهجا مختلفة لمعالجة مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي . فليس هناك بلد ، كائنا ما كان مستوى تطوره الاقتصادى ، في وضع يسمح له بحل مشاكله الاقتصادية الوطنية دون أن يضع في اعتباره ما سيكون لها من أثر مباشر أو غير مباشر ، على مدى فترة أطول ، على مصالح البلدان الأخرى ، وكذلك على منظوراته هو ذاته الطويلة الأجل . لذلك فانه من الجلي الآن أكثر من أى وقت مضى أن الزيادة في نمو اقتصادات الجزء المتقدم النمو من العالم — وهذا يعني ظروف الاستقرار النسبي وزيادة الاستفادة من الطاقات الانتاجية وتحقيق نسبة أوفى من العمالة — تتوقف على نحو متزايد على معدل النمو في البلدان النامية .

٣ — وذكر أن النظام الحالي فشل في الوفاء باحتياجات البلدان النامية حتى عندما كان يسير، في رأى البلدان المتقدمة النمو ، على وجه مرض . ولذلك فان الأمر لا يتعلق بضرورة ايجاد طرق تحسين عمل النظام القائم ، وانما باحداث تغييرات من شأنها أن تزيل منه تلك الآليات التي تضعف وتمنع النمو والتوسع الاقتصادى في البلدان النامية ، أى الآليات التي كان لها أثر زيادة توسيع هوة عدم المساواة العالمية بدلا من تضييقها .

٤ — ثم قال انه يتعين ، نتيجة لذلك ، أن تعجل الاستراتيجية الجديدة باحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي كشرط لا غنى عنه للنمو المعجل في البلدان النامية وتعزيز امكانيات النمو في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل . ولذلك يجب ألا يغرب عن البال أن من المفروض أن تسهم الاستراتيجية في التعجيل بالتنمية في البلدان النامية وأن يستخدمها المجتمع الدولي كأداة لتحقيق النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وهناك ارتباط وثيق بين تنمية البلدان النامية واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، كما أن اقامة هذا النظام والتنمية المعجلة في البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية يجعلان من المحتم ، في جملة أمور ، احداث تغييرات وظيفية في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة واحداث تغييرات داخلية جوهرية في كل بلد من جهة أخرى . ويمكن عن طريق الجمع بين التغييرات في الأوضاع الخارجية وبين الجهود الداخلية ، توفير مناخ موات للتنمية المعجلة في البلدان النامية وبالتالي توفير المناخ الملائم للوصول الى حل أسرع لمشاكل الاقتصاد العالمي المعلقة .

٥ - ومضى قائلا انه لابد من أن تكون الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، قبل كل شيء ، وثيقة سياسية واقعية بدرجة كافية ، وأن توازن بين الرغبات وبين الامكانيات الموضوعية لتحقيقها . وفي الوقت ذاته ينبغي أن تتميز بقدر كاف من القدرة على التعبئة ومن الطموح حتى يتسنى لها حفز جميع القوى المتاحة لتحقيقها . كما يجب أن توفر امكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أسرع في البلدان النامية ، وتحسين المستويات المعيشية لجميع القطاعات السكانية في البلدان النامية . ويجب أن تبين بوضوح أن المجتمع الدولي بأسره سيفيد من تحقيقها ، وأنها ستساعد البلدان المتقدمة النمو أيضا في التغلب على مصاعبها الحالية .

٦ - وأعلن أن مهمة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي أن تتمثل في العمل بسرعة على تضييق الهوة في مستويات التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وهي المهمة التي يتحدد على أساسها معدل النمو الاقتصادى . غير أنه يصعب في هذه الآونة اختيار أى مستوى لمعدل النمو . لأنها تتطلب تحليلات ومؤشرات اضافية لمعرفة كيفية انعكاس معدلات النمو المحددة على الأهداف الأساسية . ومن الواضح أن معدل النمو ينبغي أن يفوق مثيله في العقد الحالي . وينبغي أن يوضع في اطار منظور انمائي أطول أمدا .

٧ - ثم قال ان الاستراتيجية الجديدة يجب أن تعكس على نحو كاف أكثر المشاكل الحاحا والحالة المتردية في أقل البلدان نموا وأن توجد تدابير خاصة وفعالة لازالة المعقبات الأساسية التي تواجه هذه البلدان وكفالة التنمية المعجلة فيها .

٨ - وأيا كانت الغايات والأهداف التي قد يتفق عليها ، وجب أن تقترن بالالتزامات السياسية اللازمة لتحقيقها .

٩ - وفي الوقت ذاته قال انه ينبغي التشديد بوضوح على ضرورة دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود لاسيما عن طريق توفير الظروف الدولية الملائمة ، باتخاذ تدابير معينة في ميادين التجارة والصناعة ونقل التكنولوجيا ونقل الموارد المالية والنظام النقدى الدولي الى آخر ذلك . غير أنه اختتم كلمته بالقول ان محاولة التوصية بصيغ أو طرائق للتنمية الداخلية في اطار الاستراتيجية أو في أى اطار آخر، أمر ينبغي تجنبه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابـــع

بيان أدلى به رئيس اللجنة في ختام المناقشة العامـــة

١ - سأحاول أن استعرض معكم أين نقف في نهاية هذه المناقشة العامة . ولست أسمي هـــذا الاستعراض تلخيصا للمناقشة لأني أتهيّب الطبيعة الجبارة لمهمة اجمال مناقشة مستفيضة كالـــتي خضناها طوال الاسبوع الماضي . وانما كل ما أقصده من هذا العرض هو محاولة مساعدتكم في السير قدما بأعمال اللجنة ، ولذلك سأجترئ على أن أدلي ببعض التعليقات والاقتراحات .

٢ - لقد كرس جزء كبير من البيانات التي ألقيت في اللجنة للتدابير المتعلقة بالسياسة ، وقدّم في هذا الصدد عدد من الاقتراحات القيّمة للغاية . وحاولت بعض الوفود تحديد مجالات الأولوية التي يتعين ايلاؤها اهتماما خاصا في الاستراتيجية . ولست الآن بصدد التعقيب على هـــذه الاقتراحات أو ايجازها ، لأنني أشعر أنه سيتم تناولها على أى الأحوال عند وضع باب التدابـــير المتعلقة بالسياسة في الاستراتيجية .

٣ - ولست أتملقكم عندما أقول أن المستوى العام للمناقشة كان رفيعا جدا . وأهم من ذلك كـان المناخ الذى جرت فيه المناقشة . وأود بشأن هذه النقطة أن أستشهد بممثل النرويج الموقّر الـذى قال في بيانه "ان من الأمور البالغة الأهمية أن نوجد المناخ السياسي المؤدى الى احراز تقـــدم كبير وخلق الثقة المتبادلة" . ولقد لاحظت أيضا ان هذه المناقشة قد عملت على تضييق شقة الخلاف بدرجة كبيرة بين مجموعات البلدان المختلفة بشأن بعض الجوانب البالغة الأهمية في الاستراتيجية .

٤ - ان منطلقنا في الواقع هو قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ الذى أعتمد دون أية تحفظـات . وما نحاول ان نفعله هنا - وأنا هنا أستشهد بما قاله الرئيس الموقّر لمجموعة السبعة والسبعـين - هو "ان نطبقه بأمانة وأن نترجمه الى التزامات محددة ذات وجهة عملية" . ولقد سرني بوجـــه خاص ان ألاحظ ان جميع الوفود تقريبا أكدت تمسكها القوى بالمبادئ الأساسية المجسدة في قـرار الجمعية العامة .

٥ - ولقد تم الادلاء ببعض التعليقات المفيدة للغاية حول طبيعة الاستراتيجية وغرضها ، ورغـم ان طبيعة وغرض الاستراتيجية مبينان بوضوح في قرار الجمعية العامة الا أنه جرى الاعراب عـــن بعض الآراء المخالفة بشأن الموضوع ، وهو أمر متوقع في هذه المرحلة من جهودنا . وقد اتفق بصفـة عامة على أنه ينبغي للاستراتيجية أن تكون اطارا مشتركا للجهود الوطنية للبلدان النامية والبلـدان المتقدمة النمو على السواء ، وللتعاون الدولي ، واتفق كذلك على أنها حريّة بأن تتيح لنا فرصـــة للتأمل ، ولتشخيص المشاكل التي يواجههـا الاقتصاد العالمي ، والتوليف بين مختلف الاتجاهات الفكرية ، والقاء نظرة شاملة على المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي ، بحل لهذه المشاكـــل ، يتميز بالخيال المبدع . على أنه كان هناك رأى آخر بشأن هذا الموضوع ، واذا جاز لي في هـــذا المقام أن أسمّي الوفود ، فقد كان هذا رأى وفد الولايات المتحدة ، والى حد ما رأى الوفـــد

Digitized by UNOG Library

الكندى . وطبقا لهذين الرأيين فان الاستراتيجية ينبغي أساسا أن تكون فرصة لتقرير الأولويات العالمية وتعريف النهج الأساسي لتنفيذ هذه الأولويات . ولقد أشار ممثل كندا الموقر الى أن من الأجدى ألا تعنى الاستراتيجية بالمسائل الجارية المثيرة للجدل التي يحفل بها حوار الشمال والجنوب .

٦ - وأنتقل الآن الى الديباجة التي تمثل المهمة الرئيسية التي يتعين علينا أن نعالجها في هذه الدورة . وسأبدأ بالاشارة الى الرأى الذى تم الاعراب عنه في اللجنة في أنه يجدر بنا الا نتعجل مهمة صياغة الديباجة أو المفاوضات المتعلقة بها ، بل أن نركز على القضايا التي ستحتل مكانة بارزة في الديباجة أو العناصر التي ستدخل فيها . وكذلك جرى الاعراب عن رأى مفاده أننا قد نكون في مركز أفضل لصياغة الديباجة بعد أن نتفق على مجمل الاستراتيجية .

٧ - وهنا أستأذنكم في مخالفة هذا الرأى . وأنا أقف هذا الموقف لأننا أولا قد اتفقنا بالفعل في الدورة السابقة على أن نقوم باعداد مشروع الديباجة في هذه الدورة . وحتى لو لم نكن قد اتفقنا على ذلك ، فانني أرى أنه يتعذر علينا تفادى المفاوضات كما أن من الضرورى أيضا التفاوض بشأن مشروع مجمل الاستراتيجية والاتفاق عليه ويعلم الله أن الاتفاق على مجمل للاستراتيجية قد لا يكون سهلا ، ولكن الاتفاق على مشروع الديباجة في هذه الدورة قد لا يكون أمرا بالغ الصعوبة .

٨ - ان جميع العناصر ، تقريبا ، التي ينبغي أن تتضمنها الديباجة قد اقترحت بالفعل خلال المناقشة . ولكن هذه العناصر ستضيع ان لم نجمع بينها ونكسوها بحلة قشيبة من الصياغة التي تثير خيال الناس وتعكس بحق الاطار الشامل للاستراتيجية ومقصدها العام . فقد ننسى ما قد دفعنا به من حجج ونعود الى مناقشة الأمر كله من جديد . وقد لا يقتصر الأمر على ذلك بل قد نبدأ في فتح المناقشة من جديد في قضايا استقر الرأى بشأنها .

٩ - واليكم عناصر الديباجة ومعظمها مأخوذ عن قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ .

١٠ - أولا ، ينبغي أن تستهدف الاستراتيجية النهوض بتنمية البلدان النامية . ويكاد لا يكون هناك أى خلاف في الرأى بشأن هذا الموضوع .

١١ - وثانيا ، يجب أن تصاغ - وأنا أنقل هنا أيضا من القرار حرفيا - في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد وان تكون موجهة نحو تحقيق أهدافه . لذا فان العلاقة الترابطية بين تنمية البلدان النامية وبين النظام الاقتصادى الدولي الجديد أمر لا مفر منه وواضح ، بمعنى ان النظام الاقتصادى الدولي الجديد يكفل الأساس الذى لابد منه للتنمية رغم ما قد يقال من أنه ليس الأساس الوحيد للتنمية .

١٢ - والمشكلة في صياغة هذا الجزء من الاتفاقية هي : " أى عناصر النظام الاقتصادى الدولي الجديد هي التي ينبغي ادخالها هنا ؟ " وفي هذا المقام اقترحت أربعة أو خمسة عناصر وهذه ينبغي ان تصاغ على مستوى عال نسبيا من التعميم : أولا ، اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

الدولية وكل ما يعنيه ذلك ؛ ثانيا ، القضاء على أوجه الاجحاف والاختلال ؛ وثالثا ، تمكين البلدان النامية من الاشتراك الفعال في صياغة وتطبيق جميع المقررات المتخذة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ؛ ورابعا ، أهمية مبدأ ممارسة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد أشار الوفد السويدى نقطة هامة للغاية وهي أن نؤكد أيضا حق البلدان النامية في الحصول على نصيب عادل من الثروات العالمية المشتركة . وثمة اقتراح آخر في هذا الخصوص تمثل في ضرورة الاقتصاد في الموارد الطبيعية لصالح الاجيال القادمة .

١٣ - أما المفهوم الهام الثالث الذى انصب التشديد عليه والذى قد يبرز في الديباجة فهو ما أسماه ممثل كندا الموقّر بـ " الحملة العالمية ضد الفقر الجماعي " . كذلك دعا ممثل الولايات المتحدة الموقّر الى انقاص أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع انقاصا كبيرا . وانني على يقين تام من أن المندوبين الموقّرين يسلمون بأن هذا الهدف ، بالرغم من أهميته البالغة للاستراتيجية لا يمكن العمل على تحقيقه في فراغ ، أى دون أن نأخذ في الحسبان نوع العالم الذى نعيش فيه - ومن حيث النظام الداخلي والنظام الدولي على حد سواء .

١٤ - ولا مفرمن أن يخطربالبال ، عند التكلم عن هدف الحملة ضد الفقر ، عدد من الأهداف الأخرى ، وتشمل هذه التدابير الواجب اتخاذها في الميدانيين الانساني والاجتماعي وكذلك في الميدان الاقتصادى .

١٥ - وفي هذا الصدد فان البيان الذى أدلى به سفير تونس الموقّر باسم مجموعة السبعة والسبعين حرّى أن يبدّد أية مخاوف قد تساورنا فيما يتعلق بنية البلدان النامية في هذا الخصوص . فقد بيّن بوضوح أن التدابير المتخذة سواء في الميدان الاقتصادى أو الميدانين الاجتماعي والانساني ، لابد من التأكيد عليها وتضمينها في الاستراتيجية . بيد انه اتفق بشكل عام أيضا على انه لابد ،في تحقيق ذلك ، من ايلاء الاحترام الواجب لسيادة البلدان المعنية وذلك في اطار خطط التنمية والأولويات والسياسات الوطنية . وهذا هو العنصر الرئيسي الرابع في الديباجة .

١٦ - والنقطة الخامسة هي كفالة الانصاف سواء داخل الدولة الواحدة أو فيمابين الدول. وفي هذا الصدد أشار ممثل الأرجنتين الموقر الى جملة تكاد تماثل الجملة المستخدمة في الاستراتيجية الحالية. وأعرب ممثل هولندا الموقر عن الفكرة نفسها بالتشديد على ضرورة احداث تغييرات هيكلية على كل من الصعيدين الوطني والدولي . وكانت مسألة الانصاف بين الأمم والتغييرات الهيكلية على الصعيد الدولي قد أثيرت بالفعل عندما حاولت ان أبرز المبادئ الواردة في النظام الاقتصادى الدولي الجديد . غير ان الانصاف داخل الدول يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير الاجتماعية ويتطلب اجراء تغييرات مؤسسية في البلدان النامية تشمل التدابير الرامية الى اعادة توزيع الدخل ومنح مزايا لأفقر الفئات وللمحرومين ، والاشتراك الجماعي في عملية التنمية ، وتعبئة الموارد البشرية ، وخاصة ادماج المرأة والشباب في عملية التنمية ، ، واحداث تغييرات في الهياكل الاجتماعية عن طريق اجراء مختلف الاصلاحات ، وتوفير العمالة المنتجة . ورأت وفود عديدة أنه ينبغي التشديد أيضا على مفهوم تعزيز الكرامة الانسانية وحقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

١٧ - أما المفهوم التالي ، وهو سادس المفاهيم الواجب ادراجها في الاستراتيجية فينبغي أن يعنى بالجوانب ذات الصلة من الترابط . وفي هذا الصدد كان الجانب الذى حظي بأوسع تأييد وكاد التأكيد عليه يكون بالاجماع هو " المصلحة المتبادلة " و " التضامن والتعاون الدوليان " ، وهو الجانب الذى ينبغي أن يتم بهدى من روحه صياغة الاستراتيجية والبدء فيها . وفي هذا الصدد تكررت الاشارة الى صياغة قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ بما مفاده أن الاستراتيجية ينبغي أن تكون مشروعا ضخما يشترك فيه المجتمع الدولي بأسره .

١٨ - واقتبس ممثل تونس المؤتمر ، الذى يتكلم باسم البلدان النامية ، من قرار الجمعية العامة ، في التشديد على الكيفية التي تسهم بها تنمية البلدان النامية في حل مشاكل الاقتصاد الدولي وفي التنمية الاقتصادية العالمية المتواصلة وكيف ان هذه التنمية ستدعم بدورها تنمية البلدان النامية . واعتقد أن هذا هو عنصر هام للغاية لابد من ايراده في الديباجة .

١٩ - وساد شعور عام ، من الطريف ان شاركت فيه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء - وهنا أرى ان أفكارنا تتلاقى بشأن نقطة هامة أخرى - بأن الهدف العام لتنمية البلدان النامية لا يمكن ان يرتهن بتنمية البلدان المتقدمة النمو أو يتوقف عليها . ولقد أبرز الممثل الموقر للاتحاد الاقتصادى الاوروبي هذه النقطة في بيانه . وكذلك فعل ممثل نيوزيلندا الموقر . وأفاد ممثل الاتحاد الاقتصادى الأوروبي قوله ان " المشاكل توجد الى حد كبير في معزل عن ايقاع التوسع العالمي " .

٢٠ - وبطبيعة الحال يطرح هذا السؤال نفسه وهو " هل يمكن للاستراتيجية أن تتجاهل المشاكل التي تكتنف البلدان المتقدمة النمو " . ولقد نفى سفير تونس الموقر نفيا قاطعا هذا الاحتمال فقال " كلا ، ليس بوسع الاستراتيجية ان تتجاهلها " . وعلى ذلك فلابد أن تنعكس هذه المشاكل في الديباجة . وفي الوقت ذاته أعربت البلدان النامية ، كما أعرب عدد كبير من البلدان الأخرى ، عن رأى مفاده أنه حتى الشروع في حل هذه المشاكل لا يتأتى الا باستخدام القدرة الانتاجية للبلدان النامية والاستفادة على نحو كامل بالقدرة الشرائية الضخمة المحتملة لهذه البلدان . وقد طرحت في هذا السياق مسألة التكيف ، حيث تمثل عنصرا هاما آخر من العناصر التي لا معدى عن ان تعكسها الاستراتيجية . وقد سلم في قرار الجمعية العامة نفسه بأن مسألة التكيف في الانتاج العالمي تشكل عنصرا هاما من عناصر الاستراتيجية . وأشار ممثل الهند الموقر الى أنه ينبغي أن توفر الاستراتيجية اطارا لاجراء حوار مستمر بشأن هذا الموضوع . وذكر ممثل الباكستان الموقر أن النجاح الحقيقي أو نقطة الانطلاق الحقيقية في الاستراتيجية ستكون ممثلة بأحكام توضع للتعجيل بعملية التكيف . وصرح معظم ممثلي البلدان النامية أيضا انه يتوجب علينا التسليم بضرورة التكيف .

٢١ - ثم ان هناك بعض الجوانب الاخرى للترابط جرى التشديد عليها ، ولكنني متأكدا من مدى امكان ادخالها في الديباجة ، على انني سأذكرها ، رغم ذلك ، بايجاز . ويتمثل أحد هذه الجوانب في تغيير نمط الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو تغييرا أساسيا . وثانيا ، كانت النظرة الى الترابط أيضا أنه علاقة متشابكة . وعلى حد تعبير ممثل السويد الموقر ، يتعين علينا معرفة العلاقات المركبة القائمة بين السكان والبيئة والموارد والتنمية .

Digitized by UNOG Library

٢٢ - والآن كيف ستتكيف هذه المعرفة في الاستراتيجية ؟ انني أفترض أن معظمها سيرد في الجزء الخاص بالغايات والأهداف والتدابير المتعلقة بالسياسة ، وليس في الديباجة .

٢٣ - وثمة جانب آخر للترابط جرى توكيده ، هو أنه ينبغي أن ينظر اليه من خلال اطار ديناميي وفي سياق تحقيق الانصاف . على انه يمكن النظر اليه أيضا في سياق الغاية المتعلقة بتحقيق اعادة تشكيل جذرية في النظام الاقتصادي العالمي .

٢٤ - وثمة نقطة أخرى بالغة الأهمية تلاقت بشأنها الآراء بعد مناقشتها ، ومؤداها أنه ينبغي أن تحدد الاستراتيجية مسؤوليات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وقد ضيقت شقة الخلاف بشأن هذه النقطة الى الحد الذي كادت فيه أن تتلاشى . غير انه مازال علينا أن نحل مشكلة ايجاد التوازن السليم بين هاتين المجموعتين من الالتزامات . وهذه المشكلة لابد أيضا من التصدي لها عندما ننتقل الى اعداد الأبواب الخاصة بالغايات ، والأهداف ، والتدابير المتعلقة بالسياسة ، في الاستراتيجية .

٢٥ - وكانت احدى النقاط التي ذكرت في هذا الصدد ، هي أهمية قيام البلدان الاشتراكية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا بأداء دور هام في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية . ولقد استمعنا الى البيانات التي أدلى بها الممثلون الموقرون لهذه البلدان ، والتي تدل بالتأكيد ، ان لم تدل على شيء آخر ، على الرغبة في الاشتراك النشط في هذه الممارسة والاسهام فيها . على أنني أعتقد أن توقعاتنا بصورة عامة تتجاوز هذا القدر واننا نأمل مخلصين في ان تتحقق هذه التوقعات مع سير الممارسة .

٢٦ - وأنا أرى انه سيكون من الأمور الهامة بعض الشيء التأكيد ، قرب الانتهاء من وضع الاستراتيجية ، على جانب الالتزام السياسي في الاستراتيجية . وقد ذكر ممثل فنزويلا الموقر ان الأمر ليس ممارسة في الاقتصاد القياسي وانما هو ممارسة الاضطلاع بالالتزامات السياسية . وذكر معظم ممثلي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ان الاستراتيجية ينبغي ان تكون وثيقة سياسية تجسد التزاما واستشهد في هذا المقام بما قاله الممثل السويدي من انه " ينبغي ان تكون الاستراتيجية وثيقة سياسية الى حد كبير ، تمثل التزام الحكومات السياسي " . وقال ممثل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي " ان الاستراتيجية يجب ان تحدد الالتزام الراسخ من جانب الحكومات كافة " . وهذا الجانب بطبيعة الحال شمله بالفعل قرار الجمعية العامة حيث ينص على انه ينبغي أن تعمد الاستراتيجية الجديدة الى تعيين دور جميع البلدان ، وأن تتضمن ، عند الاقتضاء ، الالتزامات المتفق عليها لجميع البلدان .

٢٧ - وثمة عنصر هام آخر من المحتم ان يرد في الاستراتيجية يتمثل في العوامل السياسية المؤدية الى التنمية الاقتصادية المعجلة واعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الراهن .

٢٨ - وناشد سفير تونس باسم مجموعة السبعة والسبعين جميع البلدان الاسهام في تحسين البيئة السياسية من أجل العمل على تحقيق أهدافنا الانمائية .

Digitized by UNOG Library

٢٩ — ويتضمن قرار الجمعية العامة فقرة عن القيود ذات الطبيعة السياسية التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية . وليس ثمة شك في أن من المستصوب تضمين هذه الفقرة أو صور معدلة لها في الديباجة .

٣٠ — وأكد الممثل الموقّر للاتحاد السوفياتي أهمية العلاقة بين الكفاح من أجل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية وعملية الانفراج ومحاولة وضع حد لسباق التسلح ومحاولة تعزيز الثقة والتعاون بين الأمم . كذلك أكد العلاقة بين نزع السلاح والتنمية المتحدث بلسان مجموعة السبعة والسبعين وعدد من الوفود الأخرى ، ومن ثم فهي جديرة بأن تجد المكان الملائم لها في ديباجة الاستراتيجية .

٣١ — ويجب أن تكون التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا بين البلدان النامية عنصرا هاما للغاية في الاستراتيجية ، اذ ما فتئ الوضع فيها سائرا الى التردى وليس الى التحسن ، وهناك حاجة ماسة للغاية الى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لوقف هذا الاتجاه . ولا شك ان بوسعكم تصور ان هذا الجانب من الديباجة يتصل اتصالا وثيقا بالغايات والأهداف ، ولكن السؤال هو ما اذا كان ينبغي بيان غايات وأهداف هذه أو تلك من المجموعات المتشابهة من البلدان على نحو منفصل في الاستراتيجية . ولكن مما لا شك فيه أن التدابير المتعلقة بالسياسة اللازمة لعكس هذا الاتجاه ووضع هذه البلدان على طريق النمو المعتمد على الذات يتعين أن تكون كافية لمجابهة التحدى الذى يواجهه المجتمع الدولي في هذا الصدد ، وينبغي الخوض في تفاصيله على أكمل وجه ممكن في الاستراتيجية . ونحن نعلم أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعكف في دورته الخامسة على وضع برنامج عمل موضوعي جديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . ولا بد للجنة من أن تدرس جيدا ذلك البرنامج الجديد وان تقرر أكثر الطرق فعالية لتضمينه في اطار الاستراتيجية . وفي هذا الصدد استرعى ممثل نيبال الموقّر انتباهنا أيضا الى المؤتمر المقترح للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا بين البلدان النامية . واذا قدر لهذا المؤتمر أن يعقد في مطلع العام القادم فلابد لنا بالتأكيد من أن نضمن الاستراتيجية ما يخلص اليه من نتائج وتوصيات ، وما قد يصدر عنه من خطة عمل .

٣٢ — وتعتبر مسألة التفريق بين البلدان النامية من المسائل الحساسة والدقيقة للغاية من الوجهة السياسية . ولقد أوضحت في بياني الاستهلالي في دورة اللجنة المعقودة في شباط/فبراير أن احدى طرق معالجة هذه المشكلة هي أن يتم بأكبر قدر ممكن من التفصيل وصف المشاكل التي تكتنف القطاعات والمجالات التي تمثل أكبر شاغل بالنسبة لأقل البلدان نموا بين البلدان النامية . ولا زلت مقتنعا بأن هذا هو ما ينبغي عمله ، وعسى أن تجد مسألة التفريق ، ان أمكن ، الاهتمام الجدير بها في الديباجة نفسها .

٣٣ — وثمة عنصر هام جدير هو الآخر بأن ينعكس في الديباجة وهو الاهتمام المتزايد الذى يسبغ على الاعتماد الجماعي والقومي على الذات . وأرى أنه يتوجب علينا أن نجد مكانا مناسبا له في الاستراتيجية ، كما ينبغي علينا في الوقت ذاته ، ان نوضح علاقته بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، باعتباره جانبا حاسما من جوانب الترابط وأداة هامة للتعجيل بالتنمية .

Digitized by UNOG Library

٣٤ — وتلك هي بقدر ما أراه ، العناصر الرئيسية التي ينبغي أن ترد في الديباجة ، واعتقد أن جمعها في صياغة شيقة رشيقة بل في شكل يمكن ان يحرك خيال الرأى العام في العالم أجمع لن يكون عسيرا جدا . وينبغي ان تركز مساعينا خلال الأيام القليلة القادمة على هذه المهمة .

٣٥ — وسأحاول أن ألخص بايجاز بعض الملاحظات الهامة الأخرى بشأن القضايا الرئيسية الأخرى التي شملتها المناقشة العامة ، وذلك لكي لا تضيع .

٣٦ — والموضوع الرئيسي التالي هو الغايات والأهداف . وأعتقد أنه كان هناك أيضا تقارب كبير في الآراء حوله . وقد اتفق بالاجماع على أن الغايات والاهداف ينبغي أن تمثل جمعا حكيما بين النزعة العملية والاستجابة لتطلعات البلدان النامية ، بين المثالية والواقعية ، بين نهج طموح يتسم بالخيال المبدع من ناحية ونهج يمكن ادراكه وترجمته عمليا من ناحية أخرى . وأشير أيضا الى أن الأهداف المرسومة في الاستراتيجية ينبغي ان تعكس دينامية التغييرات الهيكلية الجارية . وذكر أيضا ان الاستراتيجية هي أساسا ممارسة معيارية ، لذلك ينبغي ألا يفت الاخفاق في الماضي في عضدنا ، وانما ينبغي لنا بالتأكيد أن نستخلص منه الدروس . ومن الناحية الأخرى أعرب بعض الممثلين عن شكوكهم بشأن استصواب تحديد أهداف . فقد أعرب الممثل الموقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن تحفظاته بشأن ذلك ، وهنا أقتبس عنه قوله : " ان لدينا شكوكا بشأن الأساس العلمي والجدوى العملية لفكرة اقرار الأمم المتحدة لأهداف اقتصادية واجتماعية محددة لأكثر من مائة بلد تختلف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتمر بمراحل مختلفة من التنمية " .

٣٧ — واذا جاز لي أن أدلي بملاحظة في هذا المقام ، فهي انه لا يبتغى من الأهداف الا ما تمثله من قيمة ذاتية . فليس من المفروض ان تنعكس هذه الأهداف في خطط التنمية الوطنية لكل من هذه البلدان المائة التي تختلف فيما بينها اختلافا بيّنا . وانما كل ما يقصد بها هو أن توفر حافزا على بذل مزيد من الجهود — أى مؤشرا على ضخامة الجهود الاضافية التي ينبغي على المجتمع الدولي ان يقوم بها في اطار الاستراتيجية .

٣٨ — وهي تشكل أيضا بطبيعة الحال ، كما بينت وفود كثيرة ، حدود الانجازات التي يقاس نسبة اليها ما يحرز من تقدم . وحتى بعض تلك الوفود التي وافقت على أنه ينبغي رسم أهداف محددة ، حرصت على تأكيد انه لا ينبغي اعتبار هذه الأهداف غاية في حد ذاتها ، وعلى أن الجزء الرئيسي من الاستراتيجية يكمن حقيقة في التدابير المتعلقة بالسياسة . وانني لعلى يقين تام بأنه لن يكون هناك خلاف في الرأى فيما يتعلق بهذه النقطة .

٣٩ — وأما فيما يتعلق بالأهداف المحددة للاستراتيجية فقد كان هناك إحجام عام في هذه المرحلة عن اقتراح هذه الأهداف أو ممارسة الاختيار الذى انطوت عليه مختلف البدائل التي عرضتها الامانة ، غير أنه جرى الاعراب عن رأى وخاصة من جانب المتحدث بلسان مجموعة السبعة والسبعين مفاده أن معدل النمو الشامل في العقد القادم ينبغي أن يجاوز مثيله الحالي ، وانه ينبغي لنا بعد ذلك ان نختار البديل الذى يتيح النمو البلدان النامية كافة .

Digitized by UNOG Library

٤٠ - وعلق عدد كبير من ممثلي البلدان النامية أهمية كبيرة للغاية على ايلاء عناية خاصة بأفقر البلدان بين البلدان النامية ، وذلك عن طريق القيام بصورة مستقلة بتحديد أهداف لها وباتخاذ تدابير خاصة تتعلق بالسياسة . وقد أيد بعض البلدان النامية هذا الرأى . على أنني في هذه المرحلة لا أعتبر أن القضية قد سوّيت .

٤١ - وثمة نقطة هامة أخرى أثيرت وتمثلت في انه ينبغي أن يكون أحد الأهداف الجزئية هو القضاء على الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . الا ان هذا الرأى لم يؤيده جميع ممثلي البلدان النامية . ومهما يكن من أمر ، فان عددا منها لم يدل بأى تعليق على هذه النقطة .

٤٢ - وفيما يتعلق بالأهداف القطاعية ، سأوجز ببساطة بعض الآراء المعرب عنها في هذا المجال والتي تطالب الأمانة بالاضطلاع بمزيد من الأعمال . وبطبيعة الحال كان أهم رأى جرى الاعراب عنه في هذا الصدد هو ان الاقتراح المتعلق بتحديد معدل النمو الزراعي بنسبة ٤ر٣ في المائة أو ٦ر٣ في المائة يعتبر تراجعيا الى حد ما سواء اذا قورن بالموقف الذى تتبناه الاستراتيجية الحالية أو ذلك الذى تبنته مؤخرا جدا اللجنة الجامعة . كما انه لم يعكس على نحو كامل الأهمية التي ينبغي ان تحتلها الزراعة في تحقيق النمو المعتمد على الذات وفي ادراك أهداف التنمية التي لا مفر من أن تعكسها الديباجة . واذ نحن أعتقد بأن اللجنة ستتوقع من الأمانة العامة أن تبيّن مايترتب على ذلك من آثار مختلفة من حيث تعبئة الموارد بالنسبة الى معدلات النمو في القطاعات الأخرى اذا تكرر الاعلان عن هدف تحقيق معدل للنمو الزراعي البالغ ٤ في المائة . وينبغي للأمانة العامة ، ثانيا ، ان تحدد الأثر الذى سيحدثه ذلك على تحقيق هدف ليما . ومن الآراء التي يمكن الأخذ بها هو انه طالما بقي معدل النمو الشامل ثابتا ، وافترض ان معدل النمو في الزراعة أعلى من الافتراض الأصلي ، فلابد ان يهبط معدل النمو في الصناعة اذا أريد بلوغ معدل النمو الشامل نفسه . وهذا يعني في حقيقته أننا لو تصورنا وضعا معينا فقد يكون في افتراض معدل للنمو يبلغ ٦ في المائة ما يجعل الهدف المحدد في ليما أبعد منالا مما جرى تصوره أصلا في ذلك الوضع . وأظن أن اللجنة تتوقع ان تبحث الأمانة هذا الجانب أيضا .

٤٣ - وقد أشار ممثل الهند الى انه ينبغي بحث الآثار المترتبة على اقرار أهداف البلدان النامية التي تطالب بنصيب في التجارة الدولية المتعلقة بالمنتجات المصنّعة يبلغ ٣٠ في المائة ، وخاصة بحث الكيفية التي يؤثر بها ذلك على الأهداف الأخرى ، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالنمو الصناعي .

٤٤ - وأخيرا أود أن أجمل بعض الاقتراحات المفيدة للغاية التي قدمت بشأن مسألة الاستعراض والتقييم . فقد جرى على نطاق عام التسليم بضرورة ايجاد الوسائل الفعالة للاستعراض والتقييم بقصد اتاحة المرونة في الاستراتيجية واجراء التعديلات اللازمة ، التي نأمل في أن تتم في اطار دينامي .

Digitized by UNOG Library

٤٥ - وقد أثار ممثل النرويج الموقّر نقطة هامة جدا عندما أشار الى أن التشديد على العامل الهيكلي يزيد من أهمية ايجاد وسيلة فعالة للاستعراض والتقييم ، كما اقترح تأخير مواعيد الأهداف القصيرة الأجل في اطار الاستراتيجية الشاملة . وأخيرا فقد طرح ممثل هولندا الموقّر اقتراحا يثير الاهتمام بأن نوجد بالاضافة الى آلية الاستعراض والتقييم على الصعيد العالمي ، آلية أخرى لتقييم أداء البلدان كل على حدة ، تتألف من فريق من الخبراء رفيعي المستوى . وأعتقد أن هذا الاقتراح يستحق النظر فيه بعناية كبيرة في المرحلة اللاحقة من أعمالنا .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАННЗАЦНН ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединненных Наций можно купнть в книжных магазинах н агентствах во всех районах мира. Наводите спрaвкн об изданиях в вашем книжном магазине илн пишите по адресу: Организация Объединвенных Нацнй, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк илн Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 9.00

03840–April 1980–600

GA/OR/34, Suppl. 44 Vol. I

Digitized by UNOG Library